الشمال
الخروج من النسيان

أديب نعمة

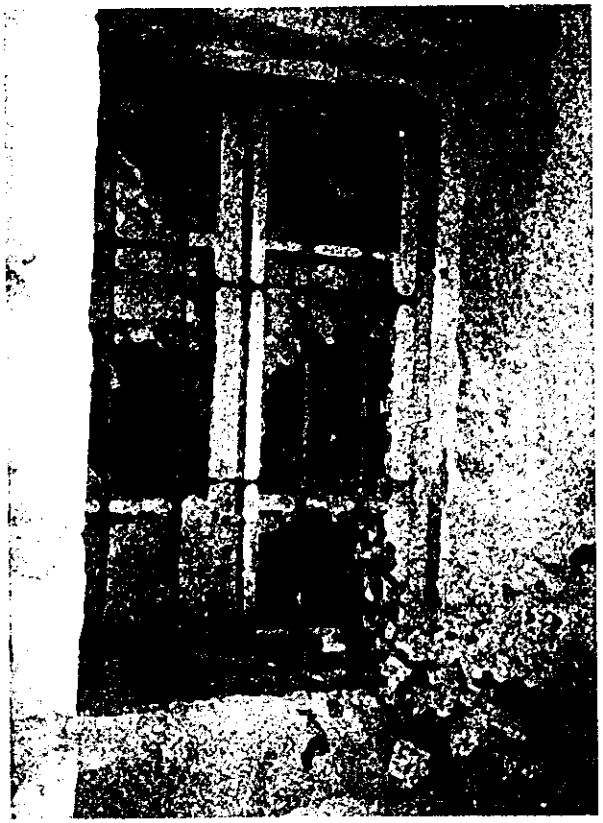

إصدار وتوزيع مركز الدراسات الانمائية والبلدية

الجمهورية اللبنانية
مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية
مركز مشاريع ودراسات القطاع العام

الشمال

الخروج من النسيان

أديب نعمة

إصدار وتوزيع مركز الدراسات الإنمائية والبلدية

إن الآراء الواردة في هذا الكتيّب تعبّر عن رأي كاتبها، وهي لا تلزم مؤسسة فريديريتش إيبرت أو مركز الدراسات الإنمائية والبلدية.

المقدمة

تم إعداد هذه النصوص للنشر بمناسبة انعقاد الحلقة الدراسية المتخصصة بعنوان "الوضع الاقتصادي العام وانعكاساته على طرابلس والشمال" بتنظيم من "الهيئات الأهلية للعمل المدني"، في طرابلس في التاسع والعشرين من حزيران ٢٠٠١. وهي تتضمن نصاً بعنوان "نحو خطة تنمية تخرج الشمال من التهميش"، معدّة للحلقة المشار إليها، وتنشر للمرة الأولى. كما تتضمن نصاً عن التفاوت المناطقي في لبنان – حالة الشمال، تم تقديمه في حلقة دراسية عُقدت عام ١٩٩٨ في الرابطة الثقافية في طرابلس بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ونصاً بعنوان "عكار: حكاية حرمان" تم إعداده في إطار مشروع تحسين أحوال معيشة الفقراء المشترك ما بين وزارة الشؤون الاجتماعية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

بالإضافة إلى هذه النصوص الثلاثة، يحتوي الكتيب أيضاً على أجزاء من نصين نُشرا في صحيفة السفير (مراحل التفاوت المناطقي في لبنان)، وفي صحيفة النهار (في خلفيات أحداث الضنية، وما العمل؟). كما يتضمن ملحقاً إحصائياً مأخوذاً من الإحصاء الشامل للمباني والمؤسسات عام ١٩٩٦، والصادر عن إدارة الإحصاء المركزي.

إن الهدف من نشر هذه النصوص في كتيّب واحد، هو وضع معلومات مفيدة ومجمّعة عن الشمال بين أيدي القارئ، بحيث تتيح له تكوين

فكـرة أوضـح عن أوضاع الشمال الاقتصادية والاجتماعية، وإدراك حجم المشكلة، واستخلاص نوع المعالجات المطلوبة.

وكمـا هـو واضح، فقد تم إعداد هذا الكتيّب على عجل ليكون جاهزاً للتوزيع يوم انعقاد الحلقة الدراسية، لذلك فإن الكاتب والناشر يعتذران مسبقاً عن أية أخطاء محتملة.

كمـا يهمـني أخيـراً أن أشـكر مؤسسة فريديريتش ايبرت، ومركز الدراسـات الإنمائيـة والبلدية، والهيئات الأهلية للعمل المدني، الذين وفّـروا المتطلـبات المادية والمعنوية لإصدار هذا الكتيب وتوزيعه، وكـلي أمل أن تكون فيه فائدة لمواطنيّ اللبنانيين والشماليين على نحو خاص.

أديب نعمه

نحو خطة تنمية تنقذ الشمال من التهميش

نحو خطة تنمية تنقذ الشمال من التهميش[١]

السؤال المقلق

يمر لبنان كله في أزمة سياسية – اقتصادية – اجتماعية مركبة برزت بشكل حاد في الأسابيع الأخيرة. فأثناء انعقاد جلسة المجلس النيابي المخصصة لإقرار الموازنة، كان جمهور متنوع من أصحاب المطالب القطاعية والمناطقية يحتشد احتجاجاً خارج قاعة الاجتماع: سائقين عموميين، طلاب، موظفو شركة طيران الشرق الأوسط، وفود شعبية مع رؤساء بلديات ومخاتير من منطقة بعلبك الهرمل... كلهم كانوا هناك يطالبون بحق قطاعي، أو بحق مناطقهم المحرومة.

ولم يكن أحد من الشمال بين المحتشدين. وحتى الاحتجاجات الشمالية داخل قاعات المجلس، أو خارجه، اليوم أو سابقاً، كانت دائماً أقل مما هو متوقع، ولنكن أكثر دقة أقل من حجم المشكلات التي يواجهها الشمال الذي يعاني بشدة من انعكاس الأزمة المركبة على أوضاعه كافة.

ولكن، أكان يلزم أن تقع أحداث الضنية عشية عام ٢٠٠٠ لكي يهتم الرأي العام السياسي والشعبي والصحافة بما يجري في الشمال؟

١- ورقة عمل مقدمة إلى الحلقة الدراسية المتخصصة بعنوان "الوضع الاقتصادي العام وانعكاساته على طرابلس والشمال" من تنظيم الهيئات الأهلية للعمل المدني، طرابلس، ٢٩ حزيران ٢٠٠١.

وهل يلزم أن يقع الانفجار الاجتماعي لكي يلتفت المعنيون، في الشمال وفي العاصمة، إلى معالجة المشاكل التي تتراكم يوماً بعد يوم، وسط إهمال ملفت؟

إن عناصر التأزم تتراكم في هذه المحافظة المهملة والمنسية. فحصة الشمال من فقراء لبنان هي الأكبر، ولنتذكر فقط أن أقضية عكار والمنية – الضنية ومدينة طرابلس تحتوي على ربع العدد الإجمالي من فقراء لبنان، وفي هذه الأقضية تتركز مظاهر الفقر الأكثر حدة في البلاد.

ولكن المسألة لا تتركز في نسبة الفقر وحسب، ففي لبنان مناطق أخرى فقيرة ومحرومة أيضاً كالشمال، ولكن ما يميز هذا الأخير هو أنه تتجمع فيه ثلاثة عناصر هي: الفقر، والكثافة السكانية، والتهميش السياسي. وهذا المزيج المثلث مزيج شديد الانفجار، وهو موجود في الشمال تحديداً أكثر من أي منطقة أخرى من لبنان.

لذلك، كان من حقنا أن نقلق، ومن واجبنا أن ندق ناقوس الخطر، كي لا يفاجئنا انفجار اجتماعي أو أمني في غفلة منا. والغفلة مسؤوليتنا نحن، لأن الوقائع صارخة تنبهنا إلى المسارعة للمعالجة الفورية لإنماء الشمال وإخراجه من حال الركود والتهميش الذي يقبع فيه. وما تتضمنه هذه الورقة، هو تقديم إطار عام لنوع الحلول والمقاربات التي يمكن اعتمادها لإطلاق مشروع تنمية متكامل في منطقة الشمال، الهدف منه التدليل على أن الحلول ممكنة، وأنه آن الأوان لكي نتجاوز

الشكوى إلى العمل والضغط من أجل بلورة مشروع إنمائي شمالي في إطار خطة وطنية للتنمية.

مراحل التفاوت المناطقي في لبنان[٢]

التفاوت المناطقي ظاهرة قديمة في لبنان، وهو ما جعل عدداً كبيراً من الباحثين في الاجتماع والتاريخ اللبنانيين يميزون بين لبنان مركزي وآخر طرفي، من حيث عدد من الخصائص الاجتماعية والاقتصادية، والمؤشرات التنموية، كما من حيث التمايز في مسار تشكّل التكوينات الاجتماعية في كل منهما أو الفترات الزمنية التي تشكّلت فيها.

ولكن ذلك لا يعني على الإطلاق أن التفاوت المناطقي في لبنان هو هو من حيث خصائصه، ومن حيث العوامل المساهمة في إعادة إنتاجه. وما يلي، هو محاولة للتمييز بين ثلاث مراحل مختلفة للتفاوت المناطقي، لكل منها خصائصها المميزة.

الطور الأول للتفاوت المناطقي يتميز بكونه مطبوعاً بالإرث التاريخي الموروث عن التفاوت الزمني في الاختراق الرأسمالي للمناطق اللبنانية، ولا سيما المرتبط منه بالمراكز الرأسمالية الغربية منذ أواسط القرن التاسع عشر، ومقدماته المباشرة قبل ذلك، ولا سيما المقدمات الثقافية المتمثلة على نحو خاص في نشاط الإرساليات الأجنبية في لبنان. فقد حدث الاختراق الرأسمالي أولاً – ولا سيما المرتبط بالغرب – في مناطق بيروت وجبل لبنان، وبفارق زمني يبلغ عدة عقود عن المناطق

[٢] – هذا المقطع هو قسم من ورقة عمل سبق نشرها في صحيفة السفير.

الأخـــرى. وقـد نتج عن ذلك أن صيرورة التحديث المؤسسي، وتشكل الطبقات والفئات الاجتماعية الحديثة، وتفتت الملكية الزراعية الإقطاعية، وتـــنوّع النشـــاط الاقتصادي، وتوسع مصادر الثروة والدخل... الخ، لم تسر بالسرعة نفسها، ولا بالتحقيب الزمني نفسه في المناطق كلها. وقد كـــان هـــذا التمايز شديد الحضور عن تشكيل لبنان الكبير عام ١٩٢٠، حيث تشكل من ضم مجالين متمايزين على هذا الصعيد. وقد استمر هذا الـــتمايز خـــلال عهد الانتداب، وفي العقدين الأولين من الاستقلال حتى العهـــد الشهابي الذي بدأ غداة أحداث ١٩٥٨. وقد كشفت بعثة أيرفد في تقريـــرها الصـــادر فـــي بداية الستينات طبيعة هذا التفاوت، حيث إن المحافظـــات والأقضـــية الواقعة بعيداً عن العاصمة ومحيطها في جبل لبـــنان، كـــانت تتميز بمؤشرات تنمية متدنية جداً، وهو ما جعل البعثة نفسها تميز بين لبنان المركزي والطرفي من خلال هذه المؤشرات. إن الـــتفاوت المـــناطقي كـــان يتجلى بشكل خاص في التفاوت الكبير في المؤشـــرات التنموية ذات الطابع البسيط، ولا سيما لجهة توفر المرافق العامـــة، مـــن طـــرق، وشبكات مياه وكهرباء، وتفاوت كبير في توفر المدارس والخدمات التعليمية، وفي غلبة الطابع الفلاحي – التقليدي على المجـــتمعات الطرفية التي كانت درجة ترسملها واندماجها في علاقات السوق أقل بشكل محسوس من بيروت ومحيطها في جبل لبنان.

الطـــور الثاني للتفاوت المناطقي هو المتزامن مع الحقبة الشهابية منذ ١٩٥٨، امـــتداداً حتى اندلاع الحرب الأهلية عام ١٩٧٥. تميزت هذه الحقبة بمعدلات نمو اقتصادي مرتفعة نسبياً، وبوجود مشروع إصلاح

إداري اجـــتماعي، اعتـــبر تقليص التفاوتات المناطقية من الأولويات. وعـــلى هذا الأساس، يمكن اعتبار هذه المرحلة، مرحلة للتوسع الأفقي لعلاقـــات السوق والانتشار الجغرافي للرأسمالية في المناطق الطرفية. وقامت الدولة بدور أساسي في إنشاء البنى التحتية وبناء شبكة مرافق الخدمات العامة، وبناء المدارس، وتوسيع خدمات الإدارة إلى المناطق. وبهـــذا المعنى، تم تقليص التفاوت المشار إليه في الفقرة الأولى، من حيـــث هـــو تفـــاوت تجهيزي وإنشائي يتعلق بالبنى التحتية والمرافق العامـــة، وتقـــليص التفاوت في أنماط المعيشة ومستوى الاندماج في الســـوق الوطنية. من جهة أخرى، فإن الحقبة نفسها كانت حقبة توسع فـــي النشـــاط الاقتصادي، الذي تميّز بمركزه الجغرافي ف العاصمة ومحيطهـــا، ممـــا شكّل عنصر جذب للقوى العاملة والكفاءات العلمية والمهـــنية إليهـــا. كما أن رفع مستوى الاندماج بين المناطق، زاد من توقعات السكان، وشكل بدوره عاملاً مساعداً للنزوح من المناطق إلى العاصـــمة ومحيطها حيث فرص العمل، وإمكانيات تحقيق الطموحات والتوقعات الشخصية أفضل.

وخلاصـــة القول أن الحقبة الثانية تميزت بتقلص التفاوت بمعنى توفر البـــنى التحتية والمرافق العامة، وبرز في المقابل تفاوت مرتبط بالنمو الاقتصـــادي والإداري المـــتمركز جغرافياً في العاصمة ومحيطها مما عـــزّز ظاهـــرة نـــزوح القوى العاملة، وذوي الكفاءات، إلى المركز. فالـــتفاوت فـــي طـــوره الثاني كان ذو طابع اقتصادي، وما يرتبط به مباشرة من أبعاد اجتماعية ومؤهلات دراسية.

الطـــور الـــثالث للتفاوت المناطقي هو طورها الحالي الذي تلي توقف الأعمـــال العسكرية في لبنان. وقد أغفلنا تناول واقع التفاوت المناطقي خـــلال الحـــرب نفســـها، لـــتعقد الواقع التقسيمي الذي ساد، ولطغيان العوامـــل السياسية والأمنية على غيرها. ننتقل مباشرة إلى التسعينات، فقـــد أظهـــرت دراســـة خارطة أحوال المعيشة الصادرة عن وزارة الشـــؤون الاجـــتماعية وبـــرنامج الأمـــم المـــتحدة الإنمائي، وأكدت استنتاجاتها دراسة الأوضاع المعيشية للأسر في لبنان في عام ١٩٩٧، الصادرة عن إدارة الإحصاء المركزي، أن التفاوت المناطقي لا يزال ظاهرة أساسية، في أواسط التسعينات، وأن التوزع الجغرافي للمناطق المركزية والطرفية، لم يطرأ عليه تغير جوهري منذ تقرير بعثة أيرفد فـــي بداية الستينات. مع ذلك، لا بد من الإشارة إلى أن التفاوت على مستوى البنى التحتية والمرافق العامة أقل أهمية من التفاوتات الأخرى الـــتي رصدتها الدراسة. وهنا نشير إلى أربعة مجالات للتفاوت أكثر أهمية من التفاوتات التجهيزية، مع الإشارة إلى أنها متداخلة فيما بينها. ونرصد هذه التفاوتات على النحو التالي:

- الـــتفاوت فـــي مستوى النشاط الاقتصادي وتنوعه، وهو استمرار للـــتفاوت الـــذي نشـــأ في الحقبة الشهابية. ويرصد ذلك من خلال الـــتفاوت فـــي أعداد وأنواع الأنشطة والمؤسسات الاقتصادية في المـــناطق المختـــلفة، ومـــن خـــلال التفاوت في حجم التوظيفات والتسليفات، ومن خلال الاختلاف الهام في التكوين العمري للسكان فـــي بيـــروت ومناطق من جبل لبنان، مقارنة بالمناطق الطرفية،

واخـــتلاف معـــدلات النشـــاط الاقتصادي، مما يبرز نزوح القوى العاملة إلى العاصمة والضواحي.

- التفاوت في مستوى تأهيل القوى البشرية، ويبرز من خلال تفاوت معـــدلات الأميـــة، والالتحاق الدراسي لا سيما في مراحل التعليم المتوسط وما فوق، وفي نسبة الجامعيين إلى إجمالي الطلاب، وفي نوعيـــة التعـــليم وتـــنوعه. وهـــذا التفاوت هام جداً لجهة تأثيراته المستقبلية، وارتباطه المباشر بطاقات الإنتاج وتوسع وتنوع النشاط الاقتصادي.
- الـــتفاوت في التكوين الاجتماعي وفي مستويات المعيشة. وقد دلّت خارطـــة أحوال المعيشة أن التكوين الاجتماعي مختلف بشكل جلي بين محافظتي بيروت وجبل لبنان والمحافظات الأربع، وأن التفاوت يبرز بقوى أكبر عندما تجرى المقارنات على مستوى الأقضية. إن الـــتفاوتات فـــي مستويات الدخل، وفي نسبة الفقراء، بين المناطق، بالغـــة الخطـــورة، وتشـــكل تـــربة خصبة لتوليد آليات التنابذ في المجتمع.
- الـــتفاوت في مستوى التمثيل السياسي والمشاركه في القرار، وهذا الـــتفاوت يمكن قراءته من خلال مؤشرات موضوعية تتعلق بحجم التمـــثيل السياســـي للمـــناطق المختلفة، ونوعية التمثيل، والمواقع المقـــررة التي يحتلها هؤلاء في النظام السياسي. كما يمكن قراءته من خلال مؤشرات ذاتية، تتعلق بإحساس الناس أنفسهم بالمشاركة أو التهميش.

إن خطـورة الوضـع القـائم تكمـن في أن التفاوتات الاقتصادية – الاجتماعية تتراكب مع آليات تنابذ وتفاوت ذات طابع سياسي وثقافي، وتـتقاطع أحياناً مع انتماءات طائفية متباينة لسكان المناطق المختلفة. وهـذا الـتراكب، باعتباره واقعاً راهناً، وباعتباره آلية تعيد إنتاج هذه الـتفاوتات باستمرار، هو مصدر خطر حقيقي وعميق على الاندماج الاجتماعي والوطني في البلاد.

الحرب اللبنانية وأثرها الاجتماعي والاقتصادي على الشمال

عـلى الرغم من سنوات الحرب الأهلية، تميز الشمال بالمحافظة على تكويـن اجتماعي وطائفي وسياسي هو الأقرب بين المناطق اللبنانية، إلى صورة لبنان ما قبل الحرب. ولا يعني ذلك عدم حصول تحولات عـلى هذه المستويات، بل إن هذه التحولات لم تؤدِّ إلى قلب المعايير السـابقة للحرب بشكل كامل. فبالإضافة إلى التكوّين الطائفي المتنوع، لـم تشـهد المحافظـة أيـة تحولات كبرى في أنواع وحجم النشاط الاقتصـادي مقارنة بسنوات ما قبل الحرب. والتطوران الأكثر أهمية كانـا الـنمو الاقتصادي – السياسي الذي شهدته منطقة زغرتا خلال الحرب، والتهميش المتزايد لمنطقة طرابلس في الاقتصاد الوطني بفعل تـراجع دور المرفأ والمنشآت النفطية، بالإضافة إلى التحول الذي تم عـلى طـول الشريط الساحلي والذي أدى تدريجيا إلى إقفال المصانع الـتي كـنت متمركزة في منطقة البحصاص والنمو الفطري للمنشآت السـياحية عـلى الشاطئ، دون أن يكون لذلك أية آثار إيجابية فعلية

بالنسبة للدورة الاقتصادية الوطنية أو الشمالية. أما فيما يختص بالتجمع الصـناعي الهام في منطقة شكا – الهري، فقد استمر على حاله وعلى تدهوره البطيء، وتراجعت أيضاً أهميته على الصعيد الوطني، ويلحظ جديـد فقـط في دخول منافس جديد هي شركة أنابيب المستقبل التي أنشأت مصنعاً في عكار.

أما القطاع الزراعي، فقد أصابه ما أصاب القطاع الزراعي عموما في لبنان، مع الإشارة، إلى أن المنطقة الزراعية الأكثر أهمية في الشمال هـي عكـار، لـم تشـهد أية عملية ترسمل واسعة النطاق في مجال الـزراعة، ممـا جعـل مـن إنتاجية الزراعة فيها أدنى من إنتاجية الـزراعات المشـابهة في باقي المناطق اللبنانية، بما في ذلك منطقة بعلبك- الهرمل المجاورة. بناء عليه، يمكن القول إن هذه التطورات لم تؤد إلى حصول تحولات دراماتيكية في التكوين الاجتماعي من حيث صـعود قوى اجتماعية جديدة، حيث إن الرأسمال الشمالي الأصل، أو الموظـف فـي الشمال بقي محدود الفعالية وتقليديا إلى حد بعيد، مما يعـني أن الطـبقات الاجتماعية بقيت على وضعها عموما من حيث النوع. إلا أن التدهور والتأزم المستمر للقطاعات الاقتصادية والتهميش الاقتصـادي المتواصل، أدّيا إلى زيادة كمية ونوعية في البطالة، وفي نسـب الأعمـال الهامشية، مع ما يرافق ذلك من اتجاهات اجتماعية وسياسية وثقافية ملازمة لعملية التأزم والتفكك الاجتماعيين، والتهميش المتزايد.

على الصعيد السياسي، أدى هذا التنوع الطائفي، والطابع التقليدي للتكوين الاجتماعي في الشمال إلى ظاهرتين أساسيتين: الأولى، هي عدم وجود طرف سياسي وحيد مهيمن في الشمال (أو طرفين)، على غرار المناطق اللبنانية الأخرى حيث تهيمن ميليشيا أساسية، أو اثنتان على رقعة جغرافية معينة، تتقاسم النفوذ عليها. ويستثنى من ذلك منطقة زغرتا خلال سنوات الحرب على نحو خاص، ومدينة طرابلس بين ١٩٨٣ و١٩٨٥. ويعني ذلك بشكل عام، وجود تعدد سياسي وحزبي، يمكن أن يشكل من حيث المبدأ، أساسا لحياة سياسية أكثر حيوية وديمقراطية. أما الخاصية الثانية، فهي أن معظم الزعامات التقليدية الأساسية والاحزاب السياسية، كانت لها مواقف متقاربة فيما خص الشأن الوطني العام والتحالف مع سوريا، وكانت مشاركة في جبهة الخلاص الوطني في مرحلة ما بعد الاجتياح الإسرائيلي، ولا سيما القطبين الشماليين البارزين الرئيسين سليمان فرنجيه ورشيد كرامي. وقد شكل ذلك الوعاء العام الذي أتاح للقوى التقليدية أن تحافظ على دورها السياسياً، وأمّن لها الاستمرار والتجدد فاستمرت تلعب دوراً سياسياً واستقطابياً أكثر أهمية من أدوار الزعامات التقليدية في المناطق الأخرى، حيث برزت اغلب الأحيان قيادات أو أحزاب جديدة بفعل الحرب، نما دورها على حساب التقليديين.

هذه الخصائص الطائفية – الاجتماعية – السياسية، يمكن أن تقرأ إيجابا من منظور عصري، وان كإمكانية مستقبلية للعمل السياسي السليم. إلا أنها بحكم طبيعة النظام السياسي التقليدية، والمستندة إلى

عصبيات يختلط فيها الطائفي بالمناطقي بالعائلي، فإن هذه الخصائص شكلت نقاط ضعف. وقد قاد ذلك إلى تهميش شبه معمم للقيادات السياسية في الشمال الذي افتقد إلى الأقطاب الأقوياء الذين يستندون إلى عصبيات قابلة للاستنفار السريع، ما عدا استثناءات قليلة جدا. هذا الوضع، اسهم في تهميش سياسي مضاعف لمنطقة الشمال، التي فقدت حضورها ودورها السياسي على الصعيد الوطني، ولا سيما داخل مؤسسات الدولة، وداخل نظام الطائف.

التهميش المعمم

إن هذا التهميش المركب السياسي والاقتصادي والثقافي والاجتماعي، كان السمة المميزة لوضع محافظة الشمال. وهذا التهميش يأتي على الرغم حقيقتين يفترض أن تكونا عاملين أساسين يدفعان في الاتجاه المعاكس.

- الحقيقة الأولى، هي أن محافظة الشمال، هي أكثر المحافظات اللبنانية حرمانا. ففيها أدنى معدلات الدخل الفردي في لبنان، وأعلى نسبة من الأمية، وأدنى المؤشرات الصحية... الخ.
- الحقيقية الثانية، هي أن محافظة الشمال تملك من الإمكانيات المادية والبشرية ما يؤهلها أكثر من المحافظات الأخرى للعب دور أكثر حضوراً وأهمية في الحياة الاقتصادية والسياسية في لبنان. ففي الشمال، المرفأ الثاني من حيث الأهمية في لبنان، وفيها المنشآت النفطية الأولى، وفيها أفضل فروع جامعية بين الفروع المستحدثة

في المحافظات، وفيها نسبة هامة من أصحاب الاختصاصات المهنية والعلمية، وفيها تنوع بيئي وجغرافي ومناخي وسياحي مميز.. الخ.

لذلك يبدو الأمر ملفتا للنظر: أن يكون الشمال أكثر المحافظات التي تعاني من تدني مؤشرات التنمية، وأكثر المحافظات تميُّزاً لجهة توفر الطاقات البشرية والمادية في الوقت نفسه، وهي على الرغم من ذلك المحافظة الأكثر تهميشاً في الحياة السياسية. والواقع يوجب علينا القول أنه لو وجد أقل من هذه المشكلات في أية محافظة أخرى، لكانت ردود الفعل على هذا الحرمان، والحركة السياسية المتولدة عنها، تفوق مرات عدة ردود الفعل التي نراها في الشمال.

لقد تضرر الشمال أسوة بالمناطق الطرفية الأخرى في لبنان، من المركزية السياسية والاقتصادية الشديدة التي استمرت طيلة العقود الممتدة بين الاستقلال وبداية الحرب الأهلية عام ١٩٧٥. كما أنه تضرر بشدة أيضا، وربما بما يفوق المناطق الأخرى، من غياب منطق الدولة، والأداء الضعيف للسلطة المركزية، وافتقادها إلى مشروع سياسي واقتصادي واجتماعي وطني أيضا. وبهذا المعنى فإن الشمال وأهله وقواه الاجتماعية والسياسية، معنيون بأن يكونوا في طليعة القوى الساعية إلى بلورة مشروع وطني، مشروع بناء دولة ومجتمع ديمقراطيين، يقومان على مبادئ الديمقراطية وسيادة القانون والمشاركة واللامركزية؛ دولة ومجتمعا متحررين من الطائفية

والعصبيات؛ دولة ومجتمع يقومان على أساس العدالة الاجتماعية، وتطوير الإنتاجية، والسير على طريق التنمية الشاملة.

إن مسؤولية هذا الوضع لا تقع على السلطة المركزية وعلى طبيعة النظام في تجلياته الوطنية العامة فحسب، بل ثمة مسؤولية تقع على عاتق النخب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في الشمال، التي لم تبدِ المبادرة والحيوية اللازمتين، وذلك على الرغم من وجود عوامل موضوعية يفترض أن تساعد على تطوير الشمال والنهوض بدوره. وأبرز هذه العوامل، هو أن الشمال خرج من نطاق الحرب الأهلية في مراحل مبكرة نسبياً. فقد خرج الشمال من الانقسام السياسي لحرب السنتين (١٩٧٥-١٩٧٦) بشكل حاسم بعد مجزرة إهدن عام ١٩٧٨. كما أنه اعتباراً من منتصف الثمانينات، لم يسجل في الشمال أياً من أشكال الصدامات الداخلية، ناهيك عن كونها أبعد المناطق جغرافياً عن مناطق الاعتداءات الإسرائيلية المتكررة، مع ذلك لم ينعكس ذلك نهوضاً في الوضع الاقتصادي والاجتماعي في الشمال.

إن جانباً أساسياً من مسؤولية هذا الوضع، تقع على عاتق رجال الأعمال الشماليين الناشطين في مختلف القطاعات الاقتصادية. فقد تميز سلوكهم بالتردد، والاقتصار على الأنشطة التقليدية الطابع، والافتقار إلى الإبداع والتجديد، وحصر الاستثمار في المجالات المضمونة الربح. لقد شهد الشمال تحولا اقتصاديا هاما على امتداد الساحل الممتد بين طرابلس والبترون، يتمثل في تحول هذه المنطقة من كونها المنطقة الصناعية الأولى في الشمال، وإحدى أهم المناطق

الصناعية في لبنان، إلى منطقة مزروعة بالمنشآت السياحية البحرية. إلا أن هـذا الـتطور اتسم بدوره بالنمو غير المدروس لعدد المنشآت بحكـم التقـليد، وقد اتى على حساب تشويه الواجهة البحرية. كما أن الجانب الأكثر أهمية، هي أنها أدّت إلى انزياح اصطناعي لسكن فئات واسـعة مـن الطـبقات الغنية والوسطى، إلى خارج مدنهم وبلداتهم، وسـاهم في تهميش الحياة المجتمعية في هذا البلدات، وحصر الاهتمام فـي "المجتمعات البديلة" التي نشأت في هذه المجمعات، والتي انعزلت نسبيا عن التفاعل مع بيئاتها الجغرافية والبشرية الأساسية.

مـا خـلا هـذه الـتوظيفات غير المنتجة، عزفت الرساميل الشمالية (والوطـنية) عن التوظيف الفعلي في الزراعة، رغم وجود سهل كبير وخصـب فـي عكار. كما عزفت عن التوظيف في مجالات السياحة المـتطورة (لا يوجـد حتى الآن سوى فندق وأحد في طرابلس أنشئ مؤخـراً بسبب دورة الألعاب الآسيوية، ويقتصر النشاط الفندقي الفعلي عـلى إهدن وبشري)؛ كما لا يجري استثمار حقيقي للمواقع الطبيعية والأثرية (طرابلس تحتوي على إحدى اكبر المدن القديمة في الشرق، ومناطق الشمال حافلة بالآثار التاريخية من عكار إلى البترون، وحافلة كذلـك بالمواقع الطبيعية الفريدة في لبنان مثل القموعة، أحراج عكار، وجزر الميناء، ووادي قنوبين، وجبل النورية... الخ). كما أن الحرف التقـليدية المعـروفة لا تستثمر بالقدر الممكن (النحاسيات، والصاغة، وزيـت الكـورة وزيـتونها، والصـابون التقليدي، السجاد...). هذا بالإضـافة إلى كـون مرفأ المدينة مهمشاً، ومنشآتها النفطية متوقفة،

ومعرضها الدولي لا زال يكافح لانتزاع اعتراف حكومي أولاً، بأولوية موقعه على صعيد لبنان.

المخرج من التهميش: مشروع تنمية متكامل

الحـلول السـهلة والبسـيطة غير واقعية. والخيارات الممكنة، على تعددهـا، هـي ذات طبيعة مركبة، وتدريجية، وصعبة التحقيق لكونها غيـر قابـلة للتحقق ما لم تتبناها قوى اجتماعية واقتصادية وسياسية فاعلة، وما لم تتبلور في إطار تصور ذي طابع شامل ومتوسط وبعيد المـدى. وإذا كانت مثل هذه الخيارات توصف عادة بالطوباوية، فانها مع ذلك أكثر واقعية وفائدة من التدابير الجزئية والمتسرعة التي تجعلنا نـراوح مكانـنا، مكـررين كل ثلاث أو اربع سنوات دوامة المطالب والحلول نفسها، والتي ستبقى دائما دون تحقيق.

إن اللامركزية هي إحدى المداخل الأساسية للتنمية والتقدم، وهي أحد المطـالب السياسية الأساسية. واللامركزية تتطلب أولاً وجود مشروع دولة مركزية قوية ومبادرة وعادلة تقوم بدروها في التخطيط التنموي الاسـتراتيجي، وتتطلب بالتلازم مع ذلك، وجود قدرات محلية تسمح بتبـلور مشـروع تنمية محلي ضمن إطار التصور الوطني العام. إن اللامركزية تلقي مسؤوليات أكبر على عاتق القوى الناشطة محلياً.

إن تفعيـل الـدورة الاقتصادية الوطنية، يتطلب بدوره تفعيل الدورات الاقتصادية المحلية الطابع، وتكاملها واندماجها في الدورة الأم. بذلك لا يكون النمو الاقتصادي العام، على حساب التنمية في المناطق الطرفية.

وفـــي الحالة الملموسة للشمال، يمكن القول إن دورة الاقتصاد الشمالي ضـــعيفة جـــدا، والأنشـــطة الاقتصـــادية ذات المردودية مشدودة إلى العاصـــمة، أو إلى خارج لبنان، أكثر من كونها عنصرا دافعا ومحفزاً لتنشـــيط دورة اقتصـــادية شـــمالية. وفـــي ضوء ما سبق عرضه من إمكانات مادية وإنشائية وطبيعية وبشرية في الشمال، **فإن طرح إعادة بناء وتنشيط دورة اقتصادية في الشمال، ذات طابع متنوع وتكاملي، أمـــر واقعـــي وممكـــن، وهو إحدى المهام الأساسية المطروحة أمام القـــوى الاجتماعية والاقتصادية والسياسية الشمالية ذات المصلحة.**

وبهذا المعنى يمكن اقتراح ما يلي:

- تنشيط القطاع الزراعي، لجهة التسويق الداخلي والخارجي في آن، بمـــا فـــي ذلك حل المشكلات الخاصة التي تعترض كل حلقة من حـــلقات الـــدورة الـــزراعية، مـــن الإنتاج ومدخلاته، إلى الحفظ والتسويق.
- تطويـــر الطاقات السياحية الكبيرة الكامنة في الشمال، في البيئتين المديـــنية والـــريفية. ويمكن البدء أولاً بالسياحة الداخلية، والتوسع تدريجيـــا نحو السياحة الخارجية. ولا بد من لحظ مسألة هامة، هو أن تنشـــيط هـــذا القطـــاع لا يتطلب تقليد النماذج الشائعة (فنادق الـــباطون، والمطـــاعم الفخمة..)، بل التركيز على السياحة البيئية والطبيعية، والآثار، والصناعات التقليدية.
- تنشـــيط وتطويـــر عـــدد من الصناعات التقليدية وربطاها بالنشاط السياحي. إن تطوير هذه الأنشطة وإخراجها من طابعها البدائي أمر

ضروري أيضاً، سواء لجهة التصاميم، أم لجهة العرض والتسويق الـــناجحين، أم لجهـــة فـــتح بعض الحرف على رياح العصر دون فقدانها طابعها الأصيل.

- الـــبحث فـــي تحديـــد مناطق مخصصة للنشاط الصناعي، وأخرى مخصصـــة للنشاط السياحي، أو الزراعي. وفي هذا الصدد، البحث فـــي الطرق الأمثل للإفادة من شاطئ الهري وجبل النورية، على نحو مختلف.
- البحث في تنشيط منشآت النفط، والصناعات المناسب تطويرها في الشـــمال، مـــع ربـــط ذلك بتطوير المجمع الجامعي، وفتحه على المجتمع وعلى القطاعات الاقتصادية.
- البحث في إمكانية قيام مجمع جامعي تكاملي في منطقة القبة، ضمن تصور يدمج الجامعة في مشروع التنمية البعيد المدى في المنطقة، بـــدل الوضع الراهن حيث هو تجاور لفروع كليات لا رابط فعلي فيما بينها، ولا بينها وبين المجتمع.

إن إشـــراك البـــلديات والهيئات الاقتصادية والاجتماعية والنقابات في بحـــث مشـــترك مـــن أجل بلورة مشروع للتنمية في الشمال، وتحديد المســـؤوليات المتكاملة لكل من الحكومة المركزية والسلطات المحلية، وللقطاع الخاص، ولمؤسسات المجتمع المدني هو أمر ضروري وملح. وفي ضوء ذلك، يجب وضع خطة عمل للضغط من اجل وضع نظام اللامركـــزية موضـــع التـــنفيذ، لا سيما لجهة تشكيل مجالس الأقضية والمحافظات، التي يمكن أن تشكل إطاراً ملائماً للعمل في هذا الاتجاه.

إن صـيغة المشروع الشمالي للتنمية غير منجزة، ولا يمكن أن تنجز مـن خـلال عمل ذهني يقوم به عدد محدود من الناس، أو جهة دون غيرها. فالطريق إلى صياغة هذا المشروع معروف تماما، وهو بنفس أهمية المشروع نفسه، لا بل انهما وجهان لعملية واحدة. وهذا الطريق هو طريق الحوار بين كل المعنيين وذوي المصلحة من اجل التوافق أو الاختلاف عليه.

الدور المحوري لمدينة طرابلس

إن التشـتت الأفقي في النشاط الاقتصادي، كما في كافة مجالات الفعل المجـتمعي، يحـول دون قيام البنى والهياكل القوية وذات القدرة على الاستمرارية، ضمن هامش من الاستقلال النسبي، مما يعنى إبقاء جزر النشـاط الاقتصـادي أو السياسـي أو الاجتماعي، ضعيفة ومعزولة، ومـلحقة بالمركـز فـي علاقة تفتقد إلى الحد الأدنى من الاستقلالية والتكافؤ.

والشمال منطقة واسعة جغرافيا، كبيرة من حيث حجم السكان، متنوعة من حيث التكوين الاجتماعي والسياسي، وتضم سبعة أقضية، وعددا لا بأس به من المدن والبلدان الكبيرة والمتوسطة، ناهيك عن المؤسسات الـنقابية والـتربوية، والجمعيـات الأهلية..الخ. إن هذه العناصر هي مصدر قوة كبيرة للشمال إذا أمكن تحقيق الترابط والتكامل فيما بينها، وهـي عنصر ضعف عندما تكون مشتتة وغير متمحورة حول قضايا أساسية.

بناء عليه، لا بد من التعرف على شبكة المدن والبلدات التي يمكن أن تشكل هيكل الترابط الجغرافي على صعيد الشمال، وكذلك المؤسسات التي يمكن أن تشكل هيكل هذا الترابط على مستوى القطاعات، وتحديد الأدوار المختلفة والمتكاملة لكل عنصر من هذه الهياكل.

وبشكل عام، وفيما يخص الهيكل المكاني، لا بد أن يشمل على الأقل ثلاثة مستويات:

- المدينة المحورية في الشمال: طرابلس؛
- المدن المحورية على مستوى الأقضية (مراكز الأقضية): طرابلس، حلبا، المنيه/سير، زغرتا، بشري، أميون، البترون؛
- البـلدات المحوريـة الثانوية على مستوى المناطق الفرعية ضمن الأقضـية: البداوي، القلمون (في طرابلس)، القبيات، ببنين، فنيدق، وغيـرها (في عكار)، كوسبا، انفه، شكا (في الكورة)... الخ. (هذه البلدات تحدد على أساس معايير سكانية، أو اقتصادية – اجتماعية، أو سياسـية مـن قبل الهيئات المعنية، والأمثلة الواردة هنا ليست نهائية.

إن الـتعرف إلى الشبكة المكانية، لا بد أن يقترن أيضاً بتحديد الشبكة القطاعيـة والمؤسسـاتية. وهنا أيضاً لا بد من تحديد المؤسسات ذات الطـابع المحـوري بالنسبة لكل قطاع، وتحديد الأدوار القيادية لهذه المؤسسـات بالنسبة لكل قطاع برمـته، إذا أمكن، ارتباطاً بالتموضع الجغرافي. على سبيل المثال، يمكن اقتراح ما يلي:

- في القطاع الصناعي: تحديد المناطق/المؤسسات/القطاعات المحورية شماليا، وعلى مستوى الأقضية: محور شكا – الهري، المنطقة الصناعية في البداوي والتبانة، ضهر العين/رأس مسقا، مصنع المستقبل في عكار، المنشآت النفطية ومنشآت الطاقة، الحرف والصناعات التقليدية. المؤسسات المعنية بهذا القطاع: غرفة التجارة والصناعة، جمعيات أصحاب العمل، النقابات العمالية، البلديات... الخ.
- في المهن الحرة: الدور الأساسي هنا لنقابات المهن الحرة، التي عليها بلورة هذه الأدوار في إطار التصور الشامل للنهوض بالشمال، في مجالات التنظيم المدني، والصحة، والمرافق العامة، وحقوق الناس.. الخ.
- قطاع التعليم: دور نقابات المعلمين والجامعات وإدارات المدارس في المنطقة التربوية في وضع مخطط لرفع مستوى التعليم لا سيما الرسمي، ومحو الامية، وتنويع الاختصاصات الاكاديمية والمهنية.. الخ.
- في الزراعة: المناطق والزراعات المختلفة، تحديد البنى المؤسسية التي يتطلبها العمل الزراعي: تقليص شبكة الوسطاء، مسألة التسويق، التعاونيات كشكل أساسي وأولوية لتطوير الزراعة، دور القطاع الخاص.
- السياحة: التعرف إلى المناطق السياحية وتأهليها؛ تحديد دور القطاع الخاص، دور البلديات (البعد البيئي والاجتماعي)، دور الجمعيات الأهلية والاقتصادية والحرفية في هذا المجال.. الخ.

- الخدمات الأخرى: المصارف (نقابة المصارف)، فروع المصارف المحلية ودروها في توفير الموارد للتنمية.
- المؤسسات الثقافية والاجتماعية الأكثر نشاطا، وكيفية تحولها إلى شبكة تنسق العمل فيما بينها (التجمع الوطني للعمل الاجتماعي، أو صيغة مشابهة، أو اتحادات للجمعيات الأهلية، أشكال من التنسيق والمحلي والقطاعي... الخ).

إن الغاية من التعرف إلى هذه الشبكة المكانية والمؤسسية، هو محاولة تجسيد الترابطات الممكنة بين مختلف مناطق الشمال وقطاعاته في إطار الرؤية التنموية، بشكل ملموس. ولا يتم ذلك بتحديد هذه الأماكن بشكل جامد وكمهمة جغرافية، بل إن يشمل ذلك نسق العلاقات والتبادل على مختلف المستويات ضمن هذه الشبكة. وفي هذا الإطار، فإن خروج الشمال من حالة التهميش، وتطوير فعاليته السياسية والاقتصادية والثقافية، يتطلب الحضور المتميز للمحور الشمالي المتمثل بمدينة طرابلس، باعتبارها العقدة التي تتجمع فيها مستويات العمل المناطقي على مستوى الأقضية والقطاعات، في إطار تصور عام موحد. ودون هذا الدور لطرابلس، لا يمكن النجاح في تحقيق ذلك.

في دور المنظمات الأهلية ومؤسسات المجتمع المدني

منذ بداية الحرب الأهلية عام ١٩٧٥، تميز الشمال، ومدينة طرابلس خصوصاً، بتجربة فريدة من نوعها في لبنان في العمل الأهلي المدني.

ونقصد تحديداً تجربة التجمع الوطني للعمل الاجتماعي، الذي نسق جهود النقابات المهنية والعمالية، والأندية والجمعيات، العاملة في المدينة، في إطار تنسيقي واحد، شكل إدارة مدنية ديمقراطية حقيقية للمدينة. والغريب في الأمر، أن المدينة التي أنتجت هذه التجربة المتقدمة التي استمرت سنوات، ونجحت في ظروف بالغة الصعوبة، تعيش اليوم حالة فراغ كبيرة على هذا الصعيد. فالتجمع نفسه متوقف عن العمل منذ سنوات، وأشكال العمل الأهلي في طرابلس والشمال، لم تواكب التطور العاصف الذي شهده هذا القطاع في مفاهيمه وبرامجه وأساليب عمله. لقد تطور هذا القطاع وأشكال التنسيق فيه بشكل محسوس في مناطق لبنانية كثيرة، ولاسيما في العاصمة والجبل والجنوب، فيما بقي الشمال يفتقد لإطار تنسيقي حقيقي وفعال على هذا الصعيد.

أما لجهة النقابات المهنية، فشقيقاتها في بيروت تشكل رقما أساسياً في المعادلة السياسية والاجتماعية، وقد طورت بنيانها، واستحدثت اللجان التي تعنى بالشأن العام البعيد عن التخصص الضيق، فيما النقابات المهنية الشمالية، بقيت محدودة الفعالية في حياة الشمال وفي حياة الوطن، رغم قيامها بدور أساسي في فترات سابقة، في صناعة الرأي العام، وصناعة المناخ العام المميز للشمال.

ويصح الأمر نفسه على نقابات قطاعات التعليم، خلا بعض الاستثناءات، أبرزها الدور المميز الذي لعبته نقابة المعلمين في المدارس الخاصة على صعيد الشمال وعلى الصعيد الوطني، والتي

حافظت على دورها هذا حتى اللحظة، حيث لنقابة الشمال حضور يتجاوز المحافظة.

وعلى صعيد الحركة الشبابية والطلابية، يلاحظ أيضاً أن الحركة والنشاطية في الشمال متخلفة عن التقدم الذي عرفته جامعات العاصمة، الرسمية والخاصة، والتي تميزت بنشاطية عالية للقوى الطلابية، في حين أن التقدم الذي سجل في جامعات الشمال، لا يزال محدوداً.

أما لجهة النشاط الثقافي، فإن الشمال لم يتميز بحضور مميز لإحدى الهيئات الثقافية ذات الحضور الوطني. وحتى نشاط أبرز الهيئات في الشمال، بقى الطابع الغالب لانشطتها تقليديا، وأبرزها معرض الكتاب السنوي، في حين أن لا وجود لحركة مسرحية، ولا لحركة تشكيلية مميزة (تجربة معرض العشرة اندثرت عملياً)، أما الندوات والمحاضرات ففي غالبيتها بقيت عادية المضمون والحضور.

هذه المسائل تقتضي أن يكون من أولويات النشاط في هذا المجال الاجتماعي – المهني – الثقافي، العمل على رفع مستوى أداء المؤسسات الناشطة في هذا الميدان، ومواكبة التطورات الحاصلة في هذا القطاع، والإفادة مع التجارب الوطنية الناجحة والتفاعل معها، وأخيراً العمل الجدي على إيجاد أشكال تنسيقية فعالة بين الجمعيات الأهلية ومؤسسات المجتمع المدني، لتحريك المجتمع وتنشيطه لأداء دوره في استعادة موقع الشمال الفعال في هذا الحقل.

لقد طبعت المركزية العمل الثقافي والاهلي ايضا. وهذا يعني أن العاصمة ومحيطها القريب، أو المناطق التي كانت مسرحا لتطورات

ذات طـــابع وطني أو إقليمي حتى، عرفت حراكاً اجتماعياً واقتصادياً أكـــثر عمقاً وأهمية، وحركة سياسية وثقافية أكثر حيوية. وبمقدار ما تكـــون المناطق على تفاعل واحتكاك مع المركز وحيويته، بمقدار ما تنتقل عدوى الحركة إليها.

وغني عن البيان، أن الشمال عموماً، ولا سيما طرابلس والمنية/الضنية وعكـــار، كـــان أقـــل المناطق اتصالاً واحتكاكاً بالعاصمة ومحيطها. وبالتالي كانت الأقل معرفة وتأثراً بالأبعاد السياسية والثقافية التجديدية الـــتي عرفتها العاصمة، وهو أحد عوامل الركود في تطور مؤسسات المجتمع المدني التي سبقت الإشارة إليها.

بناء عليه، لا بد العمل جديا على تعزيز كل مجالات التواصل والتفاعل السياســـي والـــثقافي بيـــن الشمال وبيروت والمناطق الأخرى، على مستوى النخب السياسية والثقافية، وعلى المستوى الشعبي أيضا، نظرا لأهميـــة ذلك في التخصيب المتبادل للفكر والحركة السياسية الثقافية. ومـــن قنوات ذلك: تشجيع تنظيم لقاءات ومحاضرات بمحاضرين من مـــناطق مختـــلفة؛ زيـــادة مشاركة الشمال في الأنشطة وورش العمل الوطنية؛ تطوير التبادل الثقافية والمعرفي وتنظيم زيارات وأنشطة بين طـــلاب فروع الجامعات المختلفة والمجموعات الشبابية في كل لبنان؛ الرحلات والمعارض المشتركة؛ تفعيل التعاون والتعارف بين البلديات الشمالية وبلديات المناطق الأخرى... الخ. إن بعض هذه الأنشطة قائم فعـــلا، وتوسيع نطاق التبادل والاحتكاك على كل المستويات، هو أحد عناصر العمل المنهجي لتحريك الركود الراهن في الشمال.

أخيـــراً، نـــلفت النظر إلى ضرورة احترام خصائص الهيئات المدنية والأهـــلية عـــلى اخـــتلافها، وضرورة احترام استقلاليتها. إن أساس التعاطي مع المؤسسات الناشطة في هذا القطاع (نقابات مهنية وعمالية، جمعيـــات أهـــلية، حركات طلابية وشبابية، أندية ثقافية...)، يكمن في الاعتراف بأن لهذه المؤسسات موضوع عملها الخاص، وأنها لا بد أن تتمـــتع بهامش واسع من الاستقلال الذاتي إزاء السلطة، وإزاء القوى السياســـية، وأن تـــدار بشـــكل ديمقـــراطي وعالي الكفاءة. وإلا فإنها ستتحول إلى واجهات ومنابر للعمل السياسي، لا مضمون خاصا لها، ولا تؤدي دورها في توسيع قاعدة المشاركة في الحياة العامة.

عن دور البلديات في التنمية

نـــود أخيراً التوقف قليلاً عند دور البلديات في المشروع التنموي الذي ندعـــو اليـــه. والمؤسف هو أن الصحف تطالعنا كل يوم بأخبار عن خلافات ونزاعات داخل البلديات المنتخبة في كل لبنان، ومنها بلديات شمالية.

بالطـــبع نحـــن لسنا في موقع تقييم مواقف الأطراف المتنازعة، ولسنا نسعى إلى ذلك. ولكن ظاهرة النزاع هذه تستحق الدراسة بعين الباحث والناقد، خصوصاً وأنها أغرقت البلديات في صراعات أضعفت قدرتها على العمل، وعطلتها بالكامل أحياناً. وفي اعتقادنا، إن قانون البلديات الـــذي حدد مدة المجلس البلدي بست سنوات قد أسهم إلى حد كبير في تعقيـــد الوضـــع، وفي تسعير الصراع. ولا شك أن تقصير المهلة إلى

ثلاث سنوات على سبيل المثال، من شأنه أن يخفف من حدة الصراع، ويقــرب إلى الأذهان فكرة تداول السلطة في مدى زمني قصير نسبياً، مما يتيح مجالاً أكبر لتلبية طموحات عدد أكبر من الطامحين إلى دور مباشر في العمل البلدي. أما جعل المدة ست سنوات، فقد أسهم ذلك في إبقاء المعركة الانتخابية مفتوحة بين المرشحين، حتى بعد فوزهم، مع احتمال تعديل في التحالفات الانتخابية لاعتبارات عامة أو شخصية.

أيــاً يكن، فإن المشكلة تكمن في عدم الفصل بين العمل البلدي الذي لا بد أن يغلب عليه العمل الإنمائي، وبين العمل السياسي المباشر. ولهذا السبب، فإن الانتهاء من عملية الاقتراع وإعلان فوز الفائزين، لا تعتبر نقطــة فاصلة بين زمنين يتميز الأول بالتنافس بين المرشحين، ويتميز الثاني بالتعاون بين الفائزين، وبالتعامل مع المجلس البلدي بصفته هيئة التميــثل المحــلي للمديــنة أو للقرية، وليس لفئة منها. ولا يلغي هذا ضرورة ممارسة الرقابة الشعبية على عمل المجلس، ولكن لهذه الرقابة آليــات مختلفة تماماً عن النوع الغالب من النزاع السائد حالياً، والذي هو امتداد بسيط للصراع السياسي.

إن اقتناع جميع الفاعلين في التنمية المحلية أن الدور التنموي هو الذي يجب أن يغلب على العمل البلدي، وأن العمل التنموي أوسع من العمل السياســي المباشــر، هــو مدخــل لا بد منه لاصلاح العمل البلدي، ولاطلاق دور البلديات الذي لا غنى عنه في التنمية المحلية.

مؤشرات التفاوت المناطقي وإشكالياته حالة الشمال

مؤشرات التفاوت المناطقي وإشكالياته
حالة الشمال[٣]

الإشكاليات الأساسية للتفاوت المناطقي

يعتبر التفاوت المناطقي في مؤشرات التنمية إحدى السمات المميزة لنمط النمو اللبناني منذ عقود، وهذا التفاوت كان مصدراً لتوترات اجتماعية وسياسية حادة، وأحد أسباب الهجرة الكثيفة من الريف إلى المدينة منذ سنوات ما قبل الحرب. ويطرح هذا الأمر علينا التساؤل التالي: ما هو الموقع الذي تمثله التفاوتات الاجتماعية والمناطقية في بلد كلبنان، وما علاقة هذه الإشكالية بظاهرة الفقر، ومتطلبات التنمية في البلاد؟

يقودنا التساؤل إلى صلب النقاش في تجربة لبنان في العقدين الأخيرين، بما هما تكثيف دراماتيكي لحكاية لبنان المجتمع والدولة على امتداد قرن من الزمن ونيف، كانت إشكالية التفاوت الاجتماعي – المناطقي فيه، الحامل التاريخي للاختلالات البنيوية التي كانت أبرز العوامل الداخلية المولدة والمفجرة للحرب عام ١٩٧٥. وإذ يضيق المجال لتناول هذه المسألة بإسهاب في هذه الندوة، فسنكتفي في هذا

---

٣ – المشاركة والإنماء المتوازن في لبنان – حالة الشمال، ورقة مقدمة إلى ورشة عمل عقدت في الرابطة الثقافية في طرابلس، في ١٣ حزيران ١٩٩٨، بالتعاون بين الرابطة الثقافية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

النص بطرح عدد من الأفكار – غير المكتملة – على أمل تطويرها لاحقاً، وهي تشكل في اعتقادنا، إطاراً مرجعياً للنقاش الراهن في التفاوتات الاجتماعية والمناطقية.

الفكرة الأولى: إن السياق التاريخي لتكون التفاوت المناطقي في لبنان، جعل منه ظاهرة تتجاوز الأوجه الكمية من زيادة أو نقصان في هذا أو ذاك من مؤشرات النمو. لقد سبق لعدد من الباحثين الجديين في علوم الاجتماع والاقتصاد والتاريخ، أن ميزوا بين لبنان مركزي ولبنان طرفي، وفي هذا التمييز ما يشير إلى خصائص أساسية متفاوتة بين اللبنانيين. وهذا التفاوت كان حاضراً لحظة ولادة دولة لبنان الكبير، ولحظة أحداث ١٩٥٨، ولحظة انفجار الحرب الأهلية عام ١٩٧٥، ولحظة نهاية جانبها العسكري مع اتفاق الطائف الذي دعا إلى الإنماء المتوازن كعلاج مفترض للأسباب الاجتماعية الداخلية لهذه الحرب.

الفكرة الثانية: إن التعامل مع التفاوت المناطقي والاجتماعي، والعمل على تقليصه ضمن تصور تنموي معاصر وخلاق، لا بد أن يستند إلى معرفة الأثر التراكمي للمسارات الاجتماعية – الاقتصادية المتمايزة لكل من لبنان المركزي والطرفي، ضمن المسار التاريخي والسياسي الموحد للمجتمع والدولة اللبنانيين. إن هذه المسارات التراكمية المتمايزة ضمن وحدتها هي عنصر تفسير أساسي لظاهرة الطائفية السياسية، وتمظهراتها وآثارها الحالية في الاجتماع والاقتصاد والسياسة والثقافة، وليس العكس.

الفكرة الثالثة: إن الدمج بين الاجتماعي والاقتصادي، أو التصرف على أساس التلازم التلقائي بين المستويين فيه الكثير من التبسيط ويزيد من احتمال الوقوع في الخطأ. إن التشكلات الاجتماعية ليست حصراً الطبقات الاجتماعية كما تتحدد كلاسيكياً على أساس الموقع ضمن عملية الإنتاج، والعلاقة مع عوامله. وإذا كان الاقتصاد الرأسمالي بهذا المعنى عنصر توحيد ومجانسة للأفراد ضمن تشكلات اقتصادية – اجتماعية، فإن التشكلات الاجتماعية الأخرى تبقى أساسية وشديدة الفعالية أحياناً كثيرة، وخارج المنطق الاقتصادي التبسيطي. وهذه التشكلات وأدوارها ووظائفها، تتغذى من التفاوت الموروث، وتغذيه. إن التفاوت الموروث ينتجها بنيويا، وهي تعيد إنتاجه وظائفيا.

الفكرة الرابعة: ليس المجتمع مستنقعاً راكداً يعيد إنتاج هياكله وعلاقته الموروثة في تكرار دائري ممل. فالمجتمع تخترقه تيارات متعددة، بل متعارضة، تفعل فيه باتجاهات متعاكسة، تتراوح بين إعادة إنتاج التفاوتات القائمة، أو التعديل الجزئي في توازناتها الكمية والعددية، أو تفعل باتجاه اختراقها وتجاوزها نحو صيغة معاصرة بديلة... الخ. وقد عرف لبنان حقبات كان السعي إلى تقليص التفاوت، وردم الهوة بين المناطق هو المسار الأساسي، كما عرف حقبات كان التيار الذي يغذي التفاوت هو المسيطر.

الفكرة الخامسة: أدت الحرب الطويلة إلى تعظيم اثر العوامل السياسية والثقافية والنفس – اجتماعية، في إعادة إنتاج التفاوت المناطقي. إن الاكتفاء فقط بالتمييز بين لبنان مركزي ولبنان طرفي لم يعد كافياً

لتحليل الواقع الراهن للتفاوتات المناطقية والاجتماعية. إن عناصر إضافية يجب لحظها، ولا سيما مواقع المناطق المختلفة وتكوينها السكاني الاجتماعي والطائفي وولاءاتها السياسية الغالبة، وعلاقة كل ذلك بالتوازن الحاكم بعد اتفاق الطائف، وبالشبكة المعقدة للتوازنات الداخلية والإقليمية.

لقد أردنا في هذه المقدمة الإشارة إلى الأبعاد الخطيرة لظاهرة التفاوت المناطقي والاجتماعي في البلاد، وهو ما يفسر التعقيد البالغ لهذه الظاهرة، وعجز النخب السياسية التي تتالت على حكم البلاد عن حلها جذرياً. فالمشكلات التي سوف نتطرق إليها في الصفحات التالية ليست سوى الجزء الظاهر من جبل الجليد، ولولا ذلك لامكن إيجاد علاج تقني لمسألة التفاوت في مستويات التنمية بين المناطق، ولما أطلق احتمال تنفيذ كل مشروع تنموي في منطقة ما، سلسلة لا تنتهي من المطالب "المناطقية" المقابلة، عملا بمبدأ التوازن، وترجمة لبنانية فريدة من نوعها في العالم، لما اسماه اتفاق الطائف "الإنماء المتوازن".

الإطار اللبناني العام

اختار لبنان بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية طريقا خاصا للتطور يجمع بين ليبرالية الاقتصادية مطلقة أو تكاد، وبين ليبرالية سياسية ذات سمات طائفية. وقد ساعد في ذلك أن لبنان قد ارتبط باكراً بالأسواق والاقتصاد العالميين مؤدياً وظيفة الوساطة التجارية والمالية بين المراكز الرأسمالية والعالم العربي في ظروف دولية وإقليمية

مؤاتيه. كما أن تخصصه التجاري والمالي كان عنصراً مساعداً، لأنه كان ارتباطا مع القطاعات الأكثر ربحية في الاقتصاد العالمي مقارنة بالتخصص الزراعي أو المنجمي، وحتى الصناعي. لذلك حقق لبنان في فترة ما قبل الحرب معدلات نمو جيدة أسهمت في صنع مرحلة الازدهار، أو ما يسمى على سبيل المبالغة المعجزة اللبنانية.

تثبتت الوجهة الخدماتية للاقتصاد اللبناني تباعاً في الخمسينات والستينات، حيث انتقلت الأولوية من الخدمات التجارية التقليدية، إلى القطاع المصرفي، مع تأرجحات في حصة القطاعين الصناعي والزراعي. ولم يلعب القطاع العام دوراً كبيراً في الاقتصاد اللبناني، إذ بلغت مساهمته القصوى في الناتج المحلي حوالي ٢٠% خلال عهد الرئيس فؤاد شهاب(١٩٥٨-١٩٦٤)، وبقي مقتصراً منذ ذلك الحين على بعض المرافق العامة في مجالي الطاقة والمواصلات والخدمات الأساسية مثل المياه، والخدمات الاجتماعية مثل التعليم والصحة. علما أن النشاط في هذه المجالات المذكورة لم يكن حكراً على القطاع العام، بل كانت حقل نشاط أساسي للقطاع الخاص أيضاً، فاقت حصته فيها أحياناً حصة القطاع العام، كما بالنسبة للتعليم والرعاية الصحية.

هذا النمط من التطور ترك تأثيراً مباشراً على النسيج الداخلي للمجتمع اللبناني. فالقاعدة الجغرافية للنمو التجاري - المصرفي، والانفتاح على السوق العالمية في ظل محدودية الطاقات الإنتاجية الوطنية، كانت ضيقة، وكذلك قاعدته الاجتماعية بدءا من نهاية الستينات. كما أن الاعتماد على الاستيراد المترافق تشجيع أنماط المعيشة والسلوك

الاستهلاكية، وإخضاع عملية النمو لمنطق تعظيم الربح في الآجال القصيرة، وضعف السياسات التوزيعية وتنمية الأرياف، كل ذلك يزيد من حدة الاستقطاب الاجتماعي، ويعيد إنتاج التفاوت الاجتماعي والمناطقي. وقد كان الريف اللبناني كان الضحية الأولى لهذا النمط، الذي تميز أيضاً بالنمو العشوائي والتضخمي للعاصمة والمراكز المدينية.

خلال الستينات والنصف الأول من السبعينات، تم توسيع نطاق الخدمات الأساسية من كهرباء، وماء، وطرق مواصلات، ومدارس..الخ، مما يعني تحسن ما في المؤشرات التنموية للمناطق. إلا أن مؤشرات أخرى لا تقل أهمية، كانت تشير إلى استمرار التفاوت المزدوج بين المدينة والريف، وبين العاصمة وجبل لبنان، والمناطق الأخرى. أبرز هذه المؤشرات كان تدهور حصة الزراعة من الناتج المحلي خلال هذه الفترة التي عرفت نمواً كبيراً في حصة قطاع الخدمات، ثم نمواً صناعياً ملحوظاً في النصف الأول من السبعينات. وترافق تدهور الزراعة هذا مع تمركز شديد لمعظم اوجه النشاط الاقتصادي والإداري في بيروت وجبل لبنان، مما شكل عنصر استقطاب لحركة نزوح كثيفة من المناطق إلى العاصمة، حيث تشكلت أحزمة البؤس في الضواحي الفقيرة.

هذا المسار انقطع مع اندلاع الحرب عام ١٩٧٥، وأدى ذلك إلى نتائج خطيرة على الاقتصاد الداخلي الذي تدهورت كل مؤشراته بفعل حرب قدرت خسائرها المادية المتراكمة بـ٢٥ مليار دولار، عدا الخسائر

البشـــرية، والتأخر عن مواكبة التطورات الإقليمية والعالمية. كما نتج عنه انقطاع لبنان عن السياق العالمي للتطور الاقتصادي بكل مفاعيله السلبية، والإيجابية أيضاً.

إلا أن آثار الحرب على التفاوت المناطقي كانت متناقضة، بين هجرة وهجـــرة مضـــادة، مترافقة حركة نزوح قسري تداخلت فيه الأسباب الأمنية والسياسية مع الأسباب الاقتصادية. كما نمت الحرب ميولا نحو إعـــادة تموضـــع الأنشـــطة الاقتصادية جغرافياً حسب معايير سياسية وطائفية، مما قلص من حدة المركزية. لكن هذه التحولات كانت قسرية وعفوية ومرتجلة، ولا تتوفر لجميعها مقومات الاستمرار.

وفـــي هذا السياق فإن أبرز الإشكاليات التي واجهها المجتمع اللبناني بفعل التأثير المندمج لهذه المؤثرات مجتمعة هي التالية:

أ- وجـــود تفاوت اجتماعي كبير في توزيع الثروة والدخل بين الفئات الاجـــتماعية اللبـــنانية. ووجود مؤشرات لتركز اقتصادي ومالي كبير عـــلى المســـتوى العـــام، عـــلى المستوى القطاعي، في الإنتاج وفي التسليف.

ب- وجـــود تفـــاوت مناطقي في مؤشرات توزع النشاط الاقتصادي، والخدمـــاتي، ومجمل المؤشرات التنموية، مع تمركز جغرافي سكاني، في منطقة بيروت المدينية.

ج- وجود تفاوت قطاعي بين مختلف الأنشطة الاقتصادية، حيث تشكل الخدمـــات عـــلى أنواعهـــا، منذ السبعينات، حوالي ٧٠% من الناتج المحلي، مقابل ١٠% للزراعة، و٢٠% للصناعة والبناء والطاقة. وهذا

الـــنوع من التوزيع لا يسهم في توسيع القاعدة الاجتماعية والجغرافية للمستفيدين من النمو الاقتصادي.

د- وجـــود مشـــكلة في مستوى الديمقراطية والمشاركة المتاحين في المجتمع. وفي هذا المجال، ثمة نقص كبير في وجود هياكل ومؤسسات للمشاركة المحلية، ولا سيما المجالس البلدية التي توقفت انتخاباتها بين ١٩٦٣ و١٩٩٨. كمـــا أنـــه لا تـــزال هناك مشكلة على صعيد توفير مـــناخات واليات المشاركة السياسية والاجتماعية بعد الحرب. ويشكل الغيـــاب الطويـــل لمؤسسات السلطة المحلية، أحد المعيقات الأساسية للتنمية المحلية، وبالتالي إحدى آليات إدامة التفاوت المناطقي.

هـــ- وجود إشكالية سياسية – ثقافية تتغذى من كل التعقيدات الراهنة، والموروثـــة، وتتغذى من آثار الانفتاح الإعلامي على وسائل الاتصال العالمية والتأثر الشديد بالميول والنزعات الاستهلاكية من جهة، وردود الفعل الثقافية الماضوية من جهة أخرى. وترتبط هذه المسألة بإشكالية التفاوت المناطقي، حيث إن ردود الفعل الثقافية المختلفة تتأثر بالتكوين الاجـــتماعي والسياســـي والطـــائفي والثقافي الذي يتفاوت بين منطقة وأخـــرى، مولـــداً اســـتجابات وردود فعل مختلفة إزاء هذه المؤثرات الثقافية.

مؤشرات التفاوت المناطقي

عـــندما نتحدث عن تفاوت في مؤشرات التنمية بين المناطق، فإن ذلك يعني أن عدداً غير قليل من الأقضية اللبنانية لا تزال دون المتوسطات

الوطـنية الـتي بلغها لبنان في عدد من الميادين الاجتماعية والبشرية الأساسـية، سواء لجهة المؤشرات التعليمية، أو الصحية، أو مؤشرات النشاط الاقتصادي والرفاه الاجتماعي. ويمكن الإشارة إلى أبرز مكامن الخـلل عـلى هذا الصعيد من خلال استقراء نتائج المسوحات المنفذة خـلال السنوات الأخيرة، ولا سيما مسح المعطيات الإحصائية للسكان والمسـاكن لعـام ١٩٩٦ الصـادرة عن وزارة الشؤون الاجتماعية، ودراسة أحوال معيشة الأسرة في لبنان لعام ١٩٩٧ الصادرة عن دائرة الإحصـاء المركـزي. وتشـكل هاتان الدارستان المصدر الأساسي للبيانات الواردة في هذه الورقة.

- المعطيات السكانية

كمـا هـو معروف، لم يجر تعداد شامل للسكان منذ عام ١٩٣٢. والتقديرات المستندة إلى الدراستين اللتين أشير إليهما أعلاه تتفاوت بيـن ٣,١ مـليون مقيم حسب مسح المعطيات الإحصائية للسكان والمساكن (١٩٩٦)، و٤ ملايين حسب دراسة أحوال معيشة الأسرة (١٩٩٧). بعـض هـذا التفاوت معروف الأسباب (عدم احتساب سكان المخيمات الفلسطينية في مسح المعطيات، الفارق الزمني بين الدراستين – حوالي السنة، وبعض الاختلاف في المنهجية؛ وبعضه الآخر غير مبرر ويعكف الخبراء على تحديد أسبابه ومعالجتها. إلا أنه بمعزل عن هذا الاختلاف، فإن النتائج أتت متشابهة تقريبا من حيـث التوزيع الداخلي والنسب المئوية. وفي هذه الورقة، سوف

نعـتمد بيانـات مسح المعطيات الصادر عن وزارة الشؤون فيما يختص بالمؤشرات السكانية والاجتماعية بشكل عام، وسوف نعتمد بيانـات دراسـة إدارة الإحصـاء فيما يختص بمؤشرات الدخل والنشـاط الاقتصـادي بشـكل عـام أيضاً، علما أننا سنشير إلى المصدر في كل مرة نورد جدولاً.

سـكان لبنان يقدرون إذن بـ ٣,١ مليون مقيم، يتوزعون بشكل غير متساو على المحافظات. وتأتي محافظة الشمال في الترتيب الثاني من حيـث عدد المقيمين فيها الذين يشكلون ٢١,٦% من إجمالي المقيمين في لبنان، بعد محافظة جبل لبنان التي تمثل ٣٦,٨% من السكان.

سـكان الشمال إذن قُدِّروا عام ١٩٩٦ بحوالي ٦٧٠٦١٠ نسمة، أيضاً توزعـوا بشـكل غير متساو على أقضية الشمال حيث تحتل طرابلس الترتيب الأول مع ٣٤% من السكان، يليها عكار (٢٩,٦%).

نسبة سكان المدن في الشمال تبلغ ٦٤,٨% وهي الأدنى في لبنان حيث النسـبة الإجماليـة لسـكان المدن تبلغ ٨٠,٨%. أما بالنسبة للأقضية المختـلفة فـإن النسبة تتراوح بين ١٠٠% من سكان المدن في مدينة طرابلس، و٢٢,٨% في قضاء عكار، وهو القضاء الريفي بامتياز في كل لبنان.

أمـا عـدد اللبـنانيين المسـجلين في محافظة الشمال حسب سجلات الـنفوس، فيبـلغ عددهم ٧٠٨٩٥٥ لبنانيا، منهم ٩٧,٥% مقيمين في الشـمال. أي أن ٢,٥% فقـط من أبناء الشمال يقيمون خارجه، وهي

النسبة الأقل في لبنان، مع فارق كبير عن محافظتي بيروت وجبل لبنان، اللتين تستقبلان النازحين من مختلف المناطق اللبنانية.

أما الشماليون الذين يعيشون خارج الشمال، فيبلغ عددهم ٧٤٠٣٤ نسمة، منهم ٥٩٧٤٢ في جبل لبنان، و١١٩٠٠ في بيروت، و١٧٠٦ في البقاع، و٣٩٦ في الجنوب، و٢٠٤ في النبطية. وبشكل عام، تبدو حركة السكان من محافظة الشمال إلى العاصمة وجبل لبنان، أقل مما هي في المحافظات الأخرى. أما إذا أخذت الأقضية منفردة، فيلاحظ أن الحراك السكان هو اشد ما يكون في قضاء البترون، ثم طرابلس والكورة، فيما هو قل ما يكون في عكار والمنية – الضنية.

توزع السكان المقيمين حسب المحافظات

	بيروت	جبل لبنان	الشمال	الجنوب	البقاع	النبطية	لبنان
بيروت	٤,٧٤,٣	١١٤٥٤٥٨	٦٧٠٦٠٩	٢٨٣٠٥٦	٣٩٩٨٩٠	٢٠٥٤١١	٣١١١٨٢٨
جبل لبنان	١٣,١	٣٦,٨	٢١,٦	٩,١	١٢,٩	٦,٦	١٠٠
الشمال	٩٤,٥٨	٩٩,٢٠	٩٨,٩٢	٩٧,٢٦	١٠١,٧	٩٤,٢١	٩٨,٣٢

المصدر: مسح المعطيات الإحصائية للسكان والمساكن

توزع سكان الشمال حسب الأقضية

	المنية-الضنية	طرابلس	الكورة	زغرتا	البترون	عكار	بشري	الشمال
عدد لسكان	٩٦١٤١٧	٢٢٧٨٥٧	٥٧٥٤٠	٤٨٩٧٤	٣٨١٧	١٩٨١٧٤	١٦٨٣١	٦٧٠٦٠٩
%للسكان	١٤,٤	٣٤,٠	٨,٦	٧,٣	٥,٢	٢٩,٦	٢,٥	٢١,٦
ذكور/إناث%	١٠٥,٠٤	٩٧,٢٤	٩٩,١١	٩٢,٣٩	٩٥,٠٩	١٠٠,٠٩	١٠١,٥٧	٩٨,٩٢

المصدر: مسح المعطيات الإحصائية للسكان والمساكن

توزع السكان اللبنانيين على المحافظات حسب مكان الإقامة ومكان القيد

	بيروت	جبل لبنان	الشمال	الجنوب	البقاع	النبطية	لبنان
بيروت	٥٤,٨	١٧,٠	٣,٢	٧,٣	٥,١	١١,٦	١,١
جبل لبنان	٨,٦	٥٩,٣	٥,٤	٦,٢	٩,٩	١٠,١	٠,٥
الشمال	٠,٣	٠,٧	٩٧,٥	٠,١	٠,٦	٠,٢	٠,٥
الجنوب	١,٩	١,٠	٠,٢	٩٠,٥	٥,٣	٠,٣	٠,٧
البقاع	٠,٢	١,٠	٠,٤	٠,٢	٩٦,٧	١,٠	٠,٤
النبطية	١,٧	٠,٧	٠,١	١,٢	٠,٦	٩٥,٤	٠,٣
مكان الولادة والإقامة متطابقان	٦٧,٢	٦٤,٧	٩٤,٩	٨٩,٠	٩٣,٧	٩٠,٠	

المصدر: مسح المعطيات الإحصائية للسكان والمساكن

تطابق مكان الإقامة مع مكان القيد ومكان الولادة في أقضية الشمال

	المنيه-الضنيه	طرابلس	الكورة	زغرتا	البترون	عكار	بشري	الشمال
مكان الإقامة والقيد معاً	٩٨,٧	٩٥,٩	٩٦,٩	٩٨,٧	٩٤,٠	٩٩,٣	٩٨,٢	٩٧,٥
الولادة والإقامة معاً	٩٧,٣	٩٢,٥	٩٢,٤	٩٤,٧	٩١,٢	٩٧,٥	٩٥,٧	٩٤,٩

المصدر: مسح المعطيات الإحصائية للسكان والمساكن

– حجم الأسرة والخصائص العمرية

متوسط حجم الأسرة في الشمال هو الأكبر مقارنة بمحافظات لبنان. ويبلغ المتوسط الوطني لحجم الأسرة ٤,٧ أشخاص، ويبلغ أدناه في بيروت وهو ٤,١ أشخاص، وأعلاه في محافظة الشمال ٥,٣. أما في الشمال نفسه، فإن متوسط حجم الأسرة يتراوح بين ٤,٣٧ في قضاء الكورة، و٥,٩٥ في قضاء عكار.

ومـــن خـــلال التحـــليل الأولي للمعطيات، يتبين أن حجم الأسرة في المـــناطق الريفية أكبر منه في المناطق المدينية؛ وانه أكبر عند الأسر الأفـــراد ذوي المســـتوى التعـــليمي المنخفض منه عند ذوي المستوى التعليمي العالي؛ وأنه أكبر عند الفقراء منه عندا الميسورين والأغنياء. وبالنسبة للشمال، تجتمع هذه المؤثرات الثلاث، إذ أنه يسجل أدنى القيم بالنسب لمؤشرات التعليم، ونسبة السكان الحضريين، وأعلى المعدلات في انخفاض المداخيل، كما سنرى تباعاً.

ويلاحظ الأثر نفسه لهذه العوامل الثلاث، أو بعضها، بالنسبة للأقضية الشـــمالية نفسها. فنرى العوامل الثلاث أساسية في قضاء عكار، يليها قضاء الضنية، في حين أن اثر عاملين من اصل ثلاثة فاعلين بالنسبة لمديـــنة طرابـــلس (الفقـــر وتدني مؤشرات التعليم، لا سيما في بعض أحيائهـــا). وبالـــتالي يمكن بمعنى ما أن نرى في حجم الأسرة الكبير مقارنـــة بالمحافظات والأقضية الأخرى، هو مؤشر غير مباشر على الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية فيها.

على صعيد آخر، فإن التكوين العمري للمحافظات والأقضية له دلالات هامـــة بالنسبة للوضع الحالي، ولآفاق تطوره المستقبلية. ففي مجتمع فـــتي عـــلى سبيل المثال، ثمة أعباء إضافية تقع على عاتق المجتمع والحكومـــة لـــتأمين مقاعد دراسية إضافية، وكذلك لتأمين فرص عمل متزايدة للشبان الكثر المرشحين للدخول في سوق العمل. كما أن النسبة العامـــة للعاملين في المجتمع الفتي تكون منخفضة، مما يعني أن عدد

أقـــل من أفراد الأسرة يعملون لإعالة أسرة أكبر نسبياً، مما يعيد إنتاج دورة الفقر بالنسبة للأسر الفقيرة.

وهـــنا أيضاً، فإن محافظة الشمال هي صاحبة التركيب العمري الأكثر فتوة. ففي حين أن الأطفال من عمر صفر إلى ١٤ سنة يشكلون ٢٩,٣ % من إجمالي السكان على الصعيد الوطني، فهم يشكلون ٣٤,٧% في محافظة الشمال (و٢١,٩% في بيروت). أما القوى العاملة – أي الفئة العمـــرية بين ١٥ و٦٣,٨% على الصعيد الوطني، و٥٩,٣% فقط في الشـــمال (وهـــي تبـــلغ ٦٩,١ في بيروت). وينتج عن ذلك عن معدل الإعالة العمرية الإجمالي في الشمال هو الأعلى ويبلغ ٦٨,٧%،ن في حيـــن أنه ٥٦,٧% في لبنان، و٤٤,٧ في بيروت (وسوف نلحظ نتائج هذا الأمر في مستوى الدخل في الفقرات اللاحقة).

وكما هو التفاوت بين المحافظات، كذلك هو بين أقضية الشمال نفسها، إذ تبلغ نسبة الأطفال دون عمر الخمس عشرة سنة في عكار ٤١,١% مقابل ما يتراوح بين ٢٣و٢٥% في أقضية بشري والبترون والكورة. أما الذين هم في سن العمل فنسبتهم هي الأدنى في عكار وتبلغ ٥٣,٦ %، مما يجعل معدل الإعالة العمرية في قضاء عكار شديد الارتفاع إذ يبـــلغ ٨٦,٦٢% بينما المعدل الوطني هو٥٦,٧% كما سبقت الإشارة إلى ذلـــك. وهـــذا المعـــدل المرتفع أيضاً شديد الارتباط بمعدل الفقر المرتفع في قضاء عكار.

خصائص الأسرة حسب المحافظات

	بيروت	جبل لبنان	الشمال	الجنوب	البقاع	النبطية	لبنان
متوسط حجم الأسرة	٤,١	٤,٤	٥,٣	٤,٩	٥,٠	٤,٦	٤,٧
العمر ٠-١٤	٢١,٩١	٢٦,٠٠	٣٤,٧٣	٣٣,٤٥	٣٢,٨١	٣٢,٥٥	٢٩,٣٣
العمر ١٥-٦٤	٦٩,١٣	٦٦,٩٧	٥٩,٣١	٦١,١٢	٦٠,٩٢	٥٩,٧٥	٦٣,٨٢
العمر ٦٥ وأكثر	٨,٩٦	٧,٠٣	٥,٩٦	٥,٤٣	٦,٢٧	٧,٧٠	٦,٨٥
معدل الإعالة الإجمالي	٤٤,٧٣	٤٩,٣٧	٦٨,٦٦	٦٣,٦٢	٦٤,١٦	٦٧,٤٠	٥٦,٧٥

المصدر: مسح المعطيات الإحصائية للسكان والمساكن

خصائص الأسرة في أقضية الشمال

	المنيه-الضنيه	طرابلس	الكورة	زغرتا	البترون	عكار	بشري	الشمال
متوسط حجم الأسرة	٥,٦٩	٥,٢١	٤,٣٧	٤,٥٦	٤,٥٩	٥,٩٥	٤,٦٦	٥,٣
العمر ٠-١٤	٣٦,٨	٣٤,١	٢٥,٠	٣٨,٣	٢٥,٢	٤١,١	٢٣,٢	٣٤,٧٣
العمر ١٥-٦٤	٥٨,٦	٦١,٣	٦٤,٩	٦٣,٦	٦٣,٧	٥٣,٦	٦٥,٣	٥٩,٣١
العمر ٦٥+	٤,٥٠	٤,٦١	١٠,٠	٨,١٠	١١,١	٥,٣٧	١١,٤	٥,٩٦
معدل الإعالة الإجمالي	٧٠,٥١	٦٣,١٢	٥٤,٠٤	٥٧,٢٩	٥٦,٩٣	٨٦,٦٢	٥٢,٩٧	٦٨,٦٦

المصدر: مسح المعطيات الإحصائية للسكان والمساكن

- المؤشرات الصحية

عندما يتعلق الأمر بالصحة، فسوف نكتشف الارتباط المباشر بين الأوضاع الصحية للمواطنين وبين أوضاعهم الاجتماعية. وسوف نقتصر هنا على تبيان التفاوت الجغرافي في بعض المؤشرات الصحية التزاماً بموضوع هذه الورقة.

يعتبر معدل وفيات الأطفال أحد المؤشرات الأكثر أهمية في التعبير عن الحالة الاجتماعية، حيث إن الوفاة المبكرة قد تكون نتيجة أسباب عدة يتصل معظمها بضعف الرعاية الصحية، أو سوء التغذية، أو انعدام العناية والوقاية بعد الولادة، أو البيئة غير الصحية في مكان السكن، أو المستوى التعليمي المنخفض للأم... الخ. وسوف نلاحظ أن معدل وفيات الأطفال يرتفع حيث تتدنى مؤشرات التنمية الأخرى. ومرة أخرى سوف نجد أن أعلى معدل لوفيات الأطفال هو في محافظة الشمال، إذ يزيد معدل وفيات الأطفال مرتين ونصف عما هو في بيروت على سبيل المثال.

نجد التفاوت نفسه بالنسبة لعدد من المؤشرات التغذوية والصحية الأخرى المتعلقة بالأم والطفل. بالنسبة للحالة التغذوية للأطفال، فإن نسبة الأطفال الناقصي الوزن في الشمال تبلغ ٢,٣% وهي أقل من المتوسط الوطني البالغ ٣,٠%. والسبب يعود إلى ارتفاع هذه النسبة في محافظات أخرى، ولا سيما محافظة الجنوب، حيث تبلغ النسبة ٩,٨%. أنا نسبة الأطفال القصيري القامة – وقصر القامة مؤشر على سوء تغذية مزمن – فتبلغ في الشمال ١٢,٦%، أي أعلى قليلاً من

المتوسط الوطني البالغ ١٢,٢%. إلا أن هذه المشكلة حادة جداً في محافظة البقاع، حيث تبلغ نسبة الأطفال قصيري القامة ٣١,٢%.

تشير هذه المعطيات إلى عدم وجود تفاوت حاد فيما يختص بالحالة التغذوية للأطفال في الشمال، إلا أن الوضع يختلف بالنسبة لمؤشرات الرعاية الصحية للحوامل والأمهات، حيث تسجل في الشمال أدنى النسب فيما يختص بإشراف الطبيب على رعاية الحوامل وعلى الولادات. ففي الشمال تتم نسبة ٢٤,٧% من الولادات في المنزل، مقابل نسبة ١١,٩% في لبنان ككل. كما أن نسبة ٥٦,٧% فقط من الولادات في الشمال تتم تحت إشراف طبيب مقابل معدل وطني هو ٧٢,٨%، وهذان المؤشران هما في أدنى مستوياتهما في محافظة الشمال.

على صعيد آخر، ثمة مشكلة إضافية تتعلق بمستوى تغطية السكان بالتأمين الصحي. وهي مشكلة عامة في لبنان، حيث لا تتجاوز نسبة السكان المشمولين لأحد أنظمة التأمين الصحي ٤٢% من إجمالي السكان. وتسجل هنا أيضاً تفاوتات مناطقية، فتنخفض هذه النسبة إلى أدنى مستوى في محافظة الجنوب إذ لا تزيد نسبة السكان المضمونين عن ٢٤,٥%، وتبلغ هذه النسبة في الشمال ٣٤,٦% وهي أقل قليلاً مما هي عليه في البقاع والنبطية، إلا أنها تزيد ٥٠% في بيروت والضواحي وجبل لبنان. وهو ما يشير إلى مركزية في التأمينات الاجتماعية ترافق المركزية الاقتصادية والإدارية. مع الإشارة إلى أن التأمين من خلال تعاونية الموظفين والقوى العسكرية هو أكثر أهمية من تأمين الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، وأنظمة التأمين

الأخرى في المناطق. في حين الوضع معكوس في بيروت وضواحيها وجبل لبنان، مما يعني أن مستوى المركزية على مستوى القطاع الخاص يفوق ما هو عليه في القطاع العام.

وفيات الأطفال حسب المناطق خلال السنوات ١٩٨٦-١٩٩٥

	وفيات الأطفال دون السنة (بالألف)	وفيات الأطفال دون الخمس سنوات (بالألف)
بيروت	١٩,٦	١٩,٦
جبل لبنان	٢٧,٦	٣٠,٦
الشمال	٤٨,١	٥٣,٧
الجنوب	٢٧,٢	٣٢,٣
البقاع	٣٩,٨	٣٩,٨

المصدر: المسح اللبناني لصحة الأم والطفل

نسب التغطية بأنظمة التأمين الصحي حسب المحافظات (%)

	لبنان	بيروت	ضواحي بيروت	جبل لبنان ما عدا الضواحي	الشمال	الجنوب	النبطية	البقاع
مضمون	٤٢,٠	٥٥,٣	٥٠,٢	٥٣,٢	٣٤,٦	٢٤,٥	٣٦,٦	٣٥,٦
ضمان اجتماعي	١٢,٦	٧,٨	١٢,٩	٨,٣	١٣,١	١٨,٥	١٦,٢	١٣,٩
تعاونية الموظفين	٥٥,٣	٥٠,٢	٥٣,٢	٣٤,٦	٢٣,٥	٣٦,٦	٣٥,٦	٤٢,٠
تأمين لحساب رب العمل	٤,٣	٢,٢	٢,٣	٠,٩	١,٤	١,١	١,٥	١,٩
تأمين خاص آخر	١٥,٤	١٢,٣	١٦,٥	٣,٣	٢,١	٨,٤	٣,٢	٨,٧
تأمين مختلط	٦,٥	٥,٣	٤,٢	١,٢	٠,٦	١,٠	٠,٩	٢,٩
غير مضمون	٤٤,٧	٤٩,٨	٤٦,٨	٦٥,٤	٧٦,٥	٦٣,٤	٦٤,٤	٥٨,٠
مستفيدون من وزارة لصحة	١٢,٦	٧,٨	١٢,٩	٨,٣	١٣,١	١٨,٥	١٦,٢	١٣,٩

المصدر: المسح اللبناني لصحة الأم والطفل

- الخصائص التعليمية

في الشمال تنخفض معدلات الالتحاق الدراسي الابتدائي للإناث والذكور عن المعدل الوطني ما بين ٣ و ٤ نقاط مئوية، فيبلغ معدل الالتحاق الدراسي للجنسين من سن ٦ إلى ١٢سنة معاً حوالي ٨٦% مقابل معدل وطني يبلغ حوالي ٨٩%. وتبلغ هذه النسبة أدناها في قضاء عكار حيث لا تزيد نسبة الالتحاق للفئة العمرية ٦-١٢ سنة عن ٨٣,٥%.

وتبدو التفاوتات أكثر أهمية بكثير فيما يتعلق بنسبة الأمية للذكور والإناث، حيث تسجل معدلات أمية مرتفعة في المحافظة تبلغ ١٥,٦% للذكور و٢٤,٣% للإناث (٢٠,٠% للجنسين معاً). وتبرز المشكلة بشكل حاد جداً بالنسبة لبعض الأقضية في الشمال، إذ تبلغ نسبة الأمية للذكور في عكار ٢٣,١% وللإناث ٣٧,٨% (٣٠,٥% للجنسين معاً)، وتبلغ نسبة الأمية للذكور في قضاء المنية – الضنية ٢٠,١ للذكور و ٢٩,٦% للإناث (٢٤,٨% للجنسين). وهذه النسب هي الأعلى في كل لبنان، وهي تشير إلى أن الأمية مشكلة فعلية لها الأولوية في لبنان عموماً، وفي محافظة الشمال عموماً، وفي قضائي عكار والمنية – الضنية خصوصاً، فيما نحن على تخوم القرن الحادي والعشرين.

وعلى الرغم من أنه لا يمكن الربط مباشرة بين هذه المعطيات وبين البنية المؤسسية لقطاع التعليم في الشمال، إلا أنه من المفيد الإشارة إلى أن نسبة المدارس الخاصة المجانية من إجمالي المدارس في

الشمال (١٢%) ونسبة المدارس الخاصة غير المجانية (٢١%)، هي الأدنى مقارنة بالمحافظات الأخرى.

مؤشرات الأمية (١٠+) والالتحاق الدراسي (٦-١٢) حسب المحافظات (%)

	بيروت	جبل لبنان	الشمال	الجنوب	البقاع	النبطية	لبنان
معدل الأمية ذكور %	٦,١٥	١٠,٣٨	١٥,٥٩	٩,٧٧	٩,٨٤	١٠,٧٦	٩,٢٦
معدل الأمية إناث %	١٢,٢٢	١٣,٥	٢٤,٢٥	١٨,٢٧	٢٢,٥٧	٢٥,١٤	١٧,٨٢
معدل الأمية إجمالي%	٩,٣	١٠,٠	٢٠,٠	١٤,١	١٦,٢	١٨,٣	١٣,٦

المصدر: مسح المعطيات الإحصائية للسكان والمساكن

مؤشرات الأمية (١٠+) والالتحاق الدراسي (٦-١٢) في أقضية الشمال (%)

	المنيه-الضنيه	طرابلس	الكوره	زغرتا	البترون	عكار	بشري	الشمال
معدل الأمية ذكور %	٢٠,١٢	١١,٦٢	٦,٠٠	١٠,٤٤	١١,٩٥	٢٣,٠٨	١٢,٦٥	١٥,٥٩
معدل الأمية إناث %	٢٩,٦٢	١٧,١٢	١١,٢٣	١٨,٢٣	١٨,٢٧	٣٧,٨٢	١٨,٧٥	٢٤,٢٥
معدل الأمية إجمالي%	٢٤,٨	١٤,٤	٨,٦٧	١٤,٥	١٥,٢	٣٠,٥	١٥,٧	٢٠,٠

المصدر: مسح المعطيات الإحصائية للسكان والمساكن

- مؤشرات السكن والخدمات العامة

كباقي المناطق اللبنانية، يملك معظم سكان الشمال المسكن الذي يقيمون فيه، وتبلغ نسبة المالكين ٧٤,٦% ونسبة المستأجرين ١٥,٨% فقط. وتبرز في هذا الميدان عدة مشكلات أبرزها مواصفات المسكن وحجمه. ففي الشمال تقيم نسبة ٤٥% من الأسر في مساكن من ثلاث

غرف أو أقل، منها ١٩,٥% تقيم في مساكن من غرفتين أو أقل، وهي نسب قريبة من المتوسط الوطني (٢٠,٤% و٤٤,٢%).

إلا أن مشكلة كثافة الإشغال تبرز بحدة في الشمال بحكم كون متوسط حجم الأسرة فيه أكبر من المتوسط الوطني، وهذا ما يفسر كون مؤشر الازدحام السكني هو الأعلى في الشمال، إذ تبلغ نسبة المساكن المصنّفة ذات إشغال كثيف جداً بـ٤٣,٦% من إجمالي الأسر مقابل متوسط وطني يبلغ ٣٤,١%، تضاف إليه نسبة مساكن ذات إشغال كثيف مقبول تبلغ ١٢,١% مما يرفع نسبة المساكن المزدحمة في الشمال إلى ٥٦,٧% من إجمالي المساكن. ومن الطبيعي أن نستنتج أن مشكلة السكن المزدحم هي من المشكلات الأساسية في الشمال، كما في كل لبنان عموماً (النسبة الوطنية تبلغ ٤٥,٧%).

أما لجهة توفر المرافق العامة من صرف صحي، ومياه الشفة ومياه الاستخدام المنزلي، نكتفي بالإشارة إلى أن الشمال يأتي في المرتبة الأدنى فيما يتعلق بالاتصال بالشبكة العامة لمياه الاستخدام المنزلي، إذ إن ٦٨% من المساكن موصولة إلى الشبكة العامة مقابل ٧٩,٣% وطنياً. وهو يأتي في المرتبة الدنيا لجهة مصادر مياه الشفة، إذ إن ١٩ % من الأسر تحصل على مياه الشفة من الينابيع. أما لجهة الاتصال بشبك الصرف الصحي، فإن النسبة هي ٥٤,٢% وهي أدنى من المعدل الوطني، إلا أنها أعلى من المحافظات الأخرى ما عدا بيروت وجبل لبنان.

كثافة إشغال المساكن حسب المحافظات (% للأسر)

	لبنان	بيروت	لضواحي	لضواحي ما عدا جبل لبنان	الشمال	الجنوب	النبطية	البقاع
إشغال كثيف جداً	٣٤,١	٢٨,٥	٣٥,٨	١٤,١	٤٣,٦	٤٢,٩	٣٧,٩	٣١,٩
إشغال كثيف مقبول مؤقتاً	١١,٦	١١,٨	١٠,٩	٨,٧	١٢,١	١٣,١	١٢,٣	١٣,٦
إشغال طبيعي	٣٠,٣	٣٢,٤	٢٩,٥	٣٦,٧	٢٥,٦	٢٦,٥	٣١,٩	٣٣,٦
إشغال قليل معتدل	١٣,٥	١٤,٢	١٤,١	٢٠,٥	١٠,٣	١٠,٠	١٠,١	١٢,٢
إشغال قليل جداً	١٠,٥	١٣,٠	٩,٧	١٦,٩	٨,٥	٧,٥	٧,٧	٨,٧

المصدر: الأوضاع المعيشية للأسر في لبنان

اتصال إلى شبكة للمياه – % من الأسر المقيمة في المحافظة

	المسكن موصول إلى الشبكة العامة للمياه	المسكن موصول إلى الشبكة العامة وإلى بئر ارتوازي معاً	المسكن موصول إلى شبكة خاصة أو إلى بئر ارتوازي فقط	المسكن غير موصول إلى أية شبكة للمياه	
بيروت	٨٧,٦	٨,٩٤	٢,٧٣	٠,٧٦	١٠٠
جبل لبنان	٨٣,٥	٤,١١	٩,٧٠	٢,٦٤	١٠٠
الشمال	٦٨,٣	٩,٤٥	١٣,٢	٩,٠٤	١٠٠
الجنوب	٧١,٦	٣,٩٥	١٩,٥	٤,٩٢	١٠٠
البقاع	٧٦,٠	٧,٦٧	٧,٩٠	٨,٤٥	١٠٠
النبطية	٨٢,٩	٣,٣٢	٧,٣٠	٦,٥٢	١٠٠
كل لبنان	٧٩,٣	٦,٢٠	٩,٨١	٤,٧٢	١٠٠

المصدر: مسح المعطيات الإحصائية للسكان والمساكن

المصدر الرئيسي لماه الشرب - % من الأسر المقيمة في المحافظة

	مياه من الشبكة العامة أو الخاصة دون أي تعقيم	مياه من الشبكة العامة أو الخاصة مع تعقيم	مياه نبع	مياه معلبة أو معدنية	مصدر غيره	المجموع
بيروت	٧١,٢	١٧,٧	٠,٦٨	٦,٧٨	٣,٦٩	١٠٠
جبل لبنان	٥١,٨	١٢,٠	١١,٠	٨,٩٥	١٦,٣	١٠٠
الشمال	٦٤,١	٨,١٥	١٩,٠	٢,٢٧	٦,٤٣	١٠٠
الجنوب	٦٦,١	٢٢,٢	٤,٣١	٠,٨٤	٦,٥٨	١٠٠
البقاع	٦٥,٤	١٢,٧	١٢,٩	٠,٦٣	٨,٣٢	١٠٠
النبطية	٦٣,٠	١٠,٥	٣,٥٤	٠,٨١	٢٢,٢	١٠٠
كل لبنان	٦٠,٦	١٣,٠	١٠,٢	٥,١٣	١١,١	١٠٠

المصدر: مسح المعطيات الإحصائية للسكان والمساكن

ما هي وسيلة الصرف الصحي للمسكن - % للأسر المقيمة في المحافظة

	شبكة مجاري عامة	مجاري مكشوفة	جورة صحية	غيره	لا يوجد	المجموع
بيروت	٩٨,٩	٠,٢٩	٠,٥٤	٠,٢٠	٠,٠٧	١٠٠
جبل لبنان	٦٥,٦	٠,٥٩	٣٣,١	٠,٥٧	٠,١٥	١٠٠
الشمال	٥٤,٢	٣,٢١	٣٨,٩	١,٤٩	٢,١٨	١٠٠
الجنوب	٤٤,٥	٠,٢٨	٥٤,٤	٠,٣١	٠,٤٤	١٠٠
البقاع	٣٨,١	١,٤٨	٥٨,٠	٠,٠٩	٢,٤١	١٠٠
النبطية	١٩,٥	٠,٩٨	٧٩,٣	٠,٠٨	٠,٢١	١٠٠
كل لبنان	٦٠,٢	١,١٥	٣٧,٢	٠,٥٨	٠,٨٢	١٠٠

المصدر: مسح المعطيات الإحصائية للسكان والمساكن

- النشاط الاقتصادي والبطالة

عندما نصل إلى المستوى الاقتصادي فإننا نلج ميداناً حيوياً ولا غنى عنه لبلوغ مستويات جيدة من التنمية وضمان استمرارها، على الصعيدين الوطني والمناطقي. إن أي سياسة اجتماعية أو خدماتية وحدها ستكون غير كافية لتأمين التحسن المطرد في مؤشرات التنمية وتقليص الفجوات بين الأطراف والمركز، ما لم تقترن بتحقيق نمو اقتصادي متوازن. فمن خلال هذا الأخير تتوزع الاستثمارات بشكل متناسق، وتتواجد فرص العمل المنتج، وتتحسن المداخيل، وتتوفر للناس الإمكانيات الضرورية للاتكال على أنفسهم في تحسين شروط حياتهم.

في هذا السياق سوف نعرض في الفقرات التالية لبعض مؤشرات التفاوت على مستوى النشاط الاقتصادي، والعمل والبطالة، والمداخيل.، ونشير أولاً إلى أن لبنان يشكو من مركزية اقتصادية شديدة، حيث يتموضع معظم النشاط الخاص في العاصمة ومحيطها. ويعتبر التوزع الجغرافي للتسليفات المصرية أحد المؤشرات الهامة التي تظهر سلوك القطاع الخاص إزاء توزيع الموارد المالية التي تشكل شرطاً لا غنى عنه لتطوير النشاط الاقتصادي. وتشير بيانات مصرف لبنان إلى أن حصة بيروت من إجمالي تسليفات المصارف الخاصة في لبنان تبلغ حوالي ٨١%، مقابل حوالي ١٤% لجبل لبنان، و٣% للشمال، وأقل من ١% لكل من الجنوب والبقاع. إن وضعاً من

هــذا النوع ينعكس بالضرورة على توفر فرص العمل، وعلى مستوى المداخيل التي تتفاوت بدورها بين منطقة وأخرى.

تبــلغ نســبة الــبطالة للذكور في الشمال ١٠,٦% مقابل ٩% كنسبة وطــنية، وهــي النسبة الأعلى إلى جانب البقاع (١٠,٧%). أما نسبة بطالــة الشــباب مــن الفئة العمرية ١٥-٢٠ سنة فتبلغ معدلات أعلى بكــثير، فهي تبلغ ٣١,٤% في الشمال (وحدّها الأقصى ٣٥,١% في محافظة النبطية)، مقابل نسبة تبلغ ٢٨,٦% على مستوى لبنان كله. أما عن مشاركة الإناث في قوة العمل، فإن الشمال يحتل موقعاً وسطياً إذ تبــلغ نســبة الإناث الناشطات اقتصادياً ١٧,٤% مقابل متوسط وطني يبلغ ٢١,٧%، وتتخلف عن الشمال بالنسبة لها المؤشر محافظتا النبطية والبقاع.

التوزع الجغرافي للتسليفات المصرفية (%)

المحافظة	الحصة من التسليفات
بيروت	٨١,٢٦
جبل لبنان	١٣,٨١
الشمال	٣,١٢
الجنوب	٠,٨٥
البقاع	٠,٨٥
غير مقيمين	٠,١١
المجموع	١٠٠

المصدر: مصرف لبنان - ١٩٩٥

معدل النشاط الاقتصادي والبطالة حسب المحافظات (% من القوى العاملة)

	لبنان	بيروت	ضواحي بيروت	جبل لبنان ما عدا الضواحي	الشمال	الجنوب	النبطية	البقاع
ناشطون ذكور	٧٧,٣	٧٤,٨	٧٨,٠	٧٨,٤	٧٨,٧	٧٩,٠	٧٥,٦	٧٤,٥
ناشطون إناث	٢١,٧	٣٥,١	٢٦,٣	٢٣,٧	١٧,٤	١٨,٧	١٥,٠	١٢,١
بطالة ذكور	٩,٠	٧,٥	٨,٦	٧,٠	١٠,٦	٩,١	٩,٦	١٠,٧
بطالة إناث	٧,٢	٨,٠	٧,٠	٧,٧	٩,١	٥,٥	٤,٤	٥,٥
بطالة بين ١٥-٢٠سنة		٢١,٤	٢٦,٧	٣١,٩	٣١,٤	٢٣,٦	٣٥,١	٣١,٠

المصدر: الأوضاع المعيشية للأسر في لبنان

- التفاوت في مستوى الدخل وتوزعه

يعتبر مستوى الدخل مؤشراً مباشراً يختصر قدرة الأسر والأفراد على تلبية مجمل احتياجاتهم، كما أن توزع السكان حسب فئات الدخل يقدم بدوره صورة تقريبية عن التكوين الاجتماعي للبنان ككل، أو للمنطقة المعنية. وتظهر على هذا المستوى تفاوتات مناطقية هامة، سواء لجهة مستوى الدخل أو لجهة التكوين الاجتماعي.

بالنســبة لمســتوى الدخــل، نعرض أولاً للتفاوت في الدخل الوسطي الفردي الشهري (وهو يعني أن الدخل الفردي لنصف السكان يقع دون هذا المستوى). يبلغ الدخل الوسطي الفردي في لاشمال ١٤٥ ألف ليرة شــهرياً (أي أن نصــف السكان لديهم دخلاً شهرياً أقل من ١٤٥ ألف ليــرة)، وهــذا الدخل الوسطي هو الأدنى في لبنان، حيث إن المعدل الوطــني هــو ٢٠٢ ألف ليرة، وهو يبلغ أعلى قيمة له في جبل لبنان

دون ضـــواحي بيروت، حيث يبلغ ٢٩٩ ألف ليرة. في حين هو ١٥٠ ألف ليرة في الجنوب، وهو الأقرب إلى الشمال.

ويلاحـــظ الـــتفاوت نفسه فيما يختص بمتوسط دخل الأسرة، ومتوسط دخـــل الفرد. فيبلغ متوسط دخل الأسرة الشهري في لبنان، من مختلف مصـــادر الدخل، ١٥٤٠ ألف ليرة، وهو في الشمال ١٢٣٥ ألف ليرة. ويبـــلغ أقصـــاه فـــي بيروت أي ٢٠٦٧ ألف ليرة، وأدناه في الجنوب ١١٣٥ ألـــف ليـــرة. أما بالنسبة لمتوسط الدخل الفردي الشهري، فإن الشـــمال يعود مرة أخرى لاحتلال المرتبة الدنيا حيث إن متوسط حجم الســـيرة فيـــه أعلى من الجنوب، مما يؤدي إلى انخفاض إضافي في متوسط الدخل الفردي الشهري الذي يبلغ ٢٢٨ ألف ليرة مقابل متوسط وطني يبلغ ٣٢٧ ألف، وحد أقصى في بيروت يبلغ ٤٨١ ألف ليرة.

أمـــا بالنسبة لتوزع المداخيل، وهو ما يعبر بشكل تقريبي عن التكوين الاجـــتماعي، فيمكن الإشارة إلى ما يلي: إن الدخل الشهري الإجمالي لحوالي ٦% من الأسر المقيمة هو دون ٣٠٠ ألف ليرة، وحوالي ١٩ % دون الـــ٥٠٠ ألف، و٤٠% دون الـــ٨٠٠ ألف، و٦١% دون ١,٢ مـــليون ليـــرة، وهـــذا الرقم هو ما يمكن اعتباره التقدير الأدنى لكلفة الحاجات الأساسية الضرورية لمعيشة الأسر في لبنان. أما في الشمال فتبـــلغ النســـب بالتتابع ٨,٥%، و٢٥,٥%، وحوالي ٤٩%، و٧٠%. وهذا يؤشر إلى مشكلات اجتماعية هامة جداً يمكن اختصارها بوجود هـــوّة كـــبيرة بين مستوى المداخيل وكلفة المعيشة في لبنان، وهو ما ينعكس مباشرة في اختلال موازنة الأسرة، كما سنرى فيما يلي.

الدخل الوسطي الفردي الشهري (بآلاف الليرات اللبنانية)

	بيروت	ضواحي بيروت	جبل لبنان ما عدا الضواحي	الشمال	الجنوب	النبطية	البقاع	لبنان
الدخـــل الفردي الشهري بآلاف الليرات	٢٨٣	٢٣٧	٢٩٩	١٤٥	١٥٠	٢٠٠	١٧٢	٢٠٢
متوســـط الدخـــل الشهري للأسرة	٢٠٦٧	١٧٢٤	١٩٤٦	١٢٣٥	١١٣٥	١٠٨٩	١٢٦٤	١٥٤٠
متوسط الدخل الفردي	٤٨١,٢	٤٠٥,٣	٤٤٢,٣	٢٢٨,٧	٢٧٦,٥	٢٤٧,٥	٢٥٢,٨	٣٢٧,٧

المصدر: الأحوال المعيشية للأسر في لبنان

توزع الأسر حسب المحافظات وفئات الدخل (%)

فئة الدخل	بيروت	ضواحي بيروت	جبل لبنان ما عدا الضواحي	الشمال	الجنوب	النبطية	البقاع	لبنان
اقل من ٣٠٠	٤,١	٢,٨	٣,٦	٨,٥	١٠,٤	٧,٠	٧,٥	٥,٨
٣٠٠-٥٠٠	١٠,٣	٩,٦	٧,٨	١٧,٠	٢٢,٨	١٤,٥	١٣,٠	١٣,٠
٥٠٠-٨٠٠	١٥,٩	٢١,٥	١٥,٥	٢٣,٣	٢٤,٥	٢٥,٤	٢٢,٤	٢١,٠
٨٠٠-١٢٠٠	١٨,٩	٢٢,٤	١٩,٣	٢١,٥	١٨,٠	٢٤,٠	٢٤,١	٢١,١
١٢٠٠-١٦٠٠	١٤,٧	١٥,٢	١٤,٢	١١,٥	١٠,٠	١٣,٤	١٣,٣	١٣,٤
١٦٠٠-٢٤٠٠	١٤,٩	١٢,٢	١٦,٢	١٠,٦	٦,٨	٩,٧	١١,٩	١٢,١
٢٤٠٠-٣٢٠٠	٧,٣	٧,٢	٩,٩	٣,٧	٣,٤	٣,٦	٣,٩	٥,٩
٣٢٠٠-٥٠٠٠	٦,٣	٥,٠	٨,٢	٢,١	٢,٠	١,٦	٢,٦	٤,٣
٥٠٠٠ +	٦,٧	٣,٨	٥,٠	١,٥	١,٦	٠,٦	١,٣	٣,١
غير محدد	٠,٨	٠,٣	٠,٢	٠,٣	٠,٤	٠,٢	–	٠,٣

المصدر: الأحوال المعيشية للأسر في لبنان

- موازنة الأسرة

يـنعكس الاختلال المشار إليه في الفقرة السابقة مباشرة على موازنة الأسـرة في لبنان. وتبين الإحصاءات أن ٣٠,٦% من الأسر المقيمة هـي أسر مدينة لسد حاجاتها الأساسية، في حين أن ١١,٢% فقط من الأسر تملك القدرة على الادخار. وتختلف هذه النسب حسب المناطق، وتسـجل أعلى نسبة من الأسر المدينة في الشمال وهي ٤٢,٧%، في حين لا تملك القدرة على الادخار في هذه المحافظة سوى نسبة ٧,٢% من الأسر فقط.

وتسـتدين الأسـر الشمالية لتغطية احتياجات المعيشة المباشرة بنسبة ٢٢,٨%، ولـتغطية نفقات الدراسة بنسبة ١٢,٩%، وللسكن ٧,٤%، وللاستشفاء ٦,٦%، وهي كلها احتياجات ضرورية جداً.

مـن جهـة أخرى، فإن إنفاق الأسرة نفسه يشير إلى مستوى معيشة متواضـع وبسـيط، حيـث إن نسبة ٣٣,٨% من موازنة الأسرة في الشـمال تذهـب للمواد الغذائية، تليها من حيث الأهمية نفقات التعليم ١٢,٥%، فـالملابس ٩,٧%، فالمواصلات ٩,١%، فالصحة ٧,٨%، فالخدمـات العامـة (ماء، كهرباء، هاتف) ٧%، ثم غيرها من أبواب الإنفاق الأقل أهمية.

أما الاحتياجات التي لها الأولوية حسب رأي الأسر الشمالية فهي أولاً السكن (٢٩,٢%)، ثم الغذاء (٢٥,٨%)، فالتعليم (٢٠,٢%)، فالطبابة (١٢,٨%)، فالاحتياجات الأخرى.

إنفاق الأسر حسب أبواب الإنفاق وحسب المحافظات (%)

	لبنان	بيروت	ضواحي بيروت	جل لبنان ما عدا لضواحي	الشمال	الجنوب	النبطية	البقاع
لمصاريف على لغذاء	٣٣,٩	٣١,٩	٣١,٨	٣٣,٦	٣٣,٨	٣٧,٠	٣٧,٧	٣٧,٩
أسر تنفق كل دخلها	٥١,٥	٥٣,١	٥٤,٤	٥١,٣	٤٢,٨	٥١,٩	٦٢,٤	٥,٣
أسر مستدينة	٣٠,٦	٣٦,٤	٣٠,٣	٢٥,٤	٤٢,٧	٣١,٨	١٧,٨	٣١,٨
دين للمعيشة	١٤,٩	٩,٨	١٣,١	١٠,٧	٢٢,٨	١٥,٣	٧,٨	٢١,٣
دين للمدارس	٨,٩	٧,٢	٨,٨	٨,٣	١٢,٩	٦,٢	٢,٤	١٢,٢
دين للاستشفاء	٥,١	٥,١	٤,٤	٣,٥	٦,٦	٥,٢	١,٥	٨,٤
دين للسكن	٧,٦	٦,١	١٠,١	٨,٩	٧,٤	٥,٧	٤,٣	٦,٥

المصدر: الأحوال المعيشية للأسر في لبنان

توزع الأسر حسب الحاجات الأولوية (%)

الحاجات الأولوية	لبنان	الشمال
السكن	٢٨,١	٢٩,٢
الغذاء	٢١,٢	٢٥,٨
التعليم	١٦,٠	٢٠,٢
الطبابة	١٤,٩	١٢,٨
غيرها	٩,٣	٦,٥
التسلية	٣,٦	١,٩
النقل	٤,٠	١,٩
الملابس	٣,٠	١,٧

المصدر: الأحوال المعيشية للأسر في لبنان

وضع موازنة الأسرة (%)

حسب الوضع المادي/وضع الميزانية	لبنان	الشمال
تضطر إلى الاستدانة	٣٠,٦	٤٢,٧
تنفق من مدخراتها	٤,٦	٥,٦
تنفق كل دخلها	٥١,٥	٤٢,٨
تنفق أقل من دخلها وتدخر	١١,٥	٧,٢
لا دخل لها	٢,١	١,٥
غير محدد	٠,٢	٠,٣

المصدر: الأحوال المعيشية للأسر في لبنان

أبوب إنفاق الأسرة (%)

مصاريف الأسرة السنوية	لبنان	الشمال
مواد غذائية	٣٣,٩	٣٣,٨
دراسة	١٦,١	١٢,٥
ملابس	٦,٢	٩,٧
مواصلات	٨,٦	٩,١
صحة	٨,٦	٧,٨
ماء - كهرباء- هاتف..	٧,٣	٧,٠
عناية شخصية	٥,٦	٥,٧
ترفيه	٥,٣	٤,٧
سلع استهلاكية معمرة	٤,٢	٤,٤
غيره	٣,٥	٢,٨
صيانة وتصليحات	٢,٢	١,٦
إيجار	١,٦	٠,٨

المصدر: الأحوال المعيشية للأسر في لبنان

على سبيل الخلاصة

أردنا في هذه الورقة التأكيد على أن التفاوت المناطقي ظاهرة تاريخية ومركّبة تشمل الأوجه الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية. ويتكون بفعل ذلك نوع من دائرة مغلقة للتخلف في المناطق، إذ إن تخلفها الموروث مقارنة بالعاصمة وضواحيها يعتبر عنصراً نابذاً للاستثمارات الاقتصادية فيها، فيما يؤدي العزوف عن الاستثمار في المناطق على إعادة إنتاج واقع تخلفها وتجلياته، بما فيه تدني مستوى المداخيل، وضيق فرص العمل، والنزوح... الخ.

إلا أن كسر هذه الدائرة المغلقة ضروري وممكن. تبدأ خطوته الأولى بمعرفة أكثر عمقاً ودقة لهذه الظاهرة وأبعادها، معرفة لا بد منها لوضع استراتيجية عمل لمختلف فرقاء العملية التنموية لتحقيق الإنماء المتوازن. إلا أن تحقيق هذا الهدف ليس مهمة مناطقية، بل هو يتوقف على وضع استراتيجية وطنية للتنمية، تلاقيها خطط وبرامج التنمية المحلية. وفي هذا المستوى الثاني، نركز بشكل خاص على دور المنظمات غير الحكومية، وعلى دور البلديات الأساسي كأدوات للعمل المحلي في سبيل الإنماء المتوازن، والضغط من أجل بلورة استراتيجية وطنية للتنمية في لبنان، يشارك في وضعها وفي تحمل قسطها من المسؤولية في التنفيذ، إلى جانب المسؤولية الأساسية جداً للقطاع الخاص، لا سيما في المجال الاقتصادي، وإلى جانب المسؤولية الحكومية، النظام العام لعملية التنمية.

عكار: حكاية حرمان

عكار: حكاية حرمان[٤]

الموقع، المساحة، السكان

يقع قضاء عكار في القسم الشمالي من الأراضي اللبنانية. تحده شمالا الأراضـــي السورية التي يفصل بينها وبين لبنان، مجرى النهر الكبير الجنوبي. ويحده من الشرق قضاء الهرمل، ومن الجنوب قضاء المنية – الضـــنية، همـــا قضاءان يشاركان عكار من حيث الطبيعة الريفية ومستوى الحرمان. أما لجهة الغرب، فيقع سهل عكار على امتداد خليج بحـــري هـــو الأعرض في لبنان، من بلدة العبدة جنوبا، حتى الحدود السورية – اللبنانية عند نقطة العريضة.

المســـاحة الإجماليـــة لعكار تبلغ ٧٩٧٨٧ هكتاراً أو حوالي ٧٩٨ كلم مـــربع، وهو يعتبر القضاء الريفي بامتياز (حوالي ٨٠%، على الرغم من عدم دقة المعايير المعتمدة للتصنيف الريفي/المديني). وهو يتكون من سهل ساحلي يمتد من الجنوب إلى الشمال، وهضاب وجبال ترتفع تدريجيـــا من الشرق إلى الغرب، ويمكن التمييز ضمنها بين الهضاب المتوســـطة الارتفـــاع (حتى ارتفاع ٨٠٠ م.)، والمرتفعات العالية أو الجـــرد الذي يصل إلى أقصاه في منطقة القموعة (حوالي ٢٢٠٠ م.).

---

[٤]- تـــم إعـــداد هذه الورقة في إطار عمل مشروع تحسين أحوال المعيشة، وهو مشـــروع مشـــترك بيـــن وزارة الشؤون الاجتماعية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

وتتصل سلسلة جبال عكار لجهة الشرق بجرود الهرمل، ولجهة الجنوب بجرود الضنية.

ويقدر عدد سكان عكار الإجمالي بحوالي ٢٥٥ ألف نسمة حسب دراسة إدارة الإحصاء المركزي عام ١٩٩٧ (ضمنهم حوالي ٢٠ ألف فلسطيني)، وحوالي ٢٠٠ ألف حسب دراسة وزارة الشؤون الاجتماعية عام ١٩٩٦ (دون الفلسطينيين)، أي ما يشكل ٦,٤ % من إجمالي المقيمين في لبنان، وتبلغ الكثافة السكانية فيه ٣٢٠ شخصاً في الكلم المربع (أو ٢٤٨). وبالتالي فإن قضاء عكار يأتي في الترتيب الثاني (بعد قضاء بعلبك) بين الأقضية من حيث المساحة، ويأتي في الترتيب الخامس بين الأقضية من حيث عدد السكان والأول عمليا بين الأقضية الريفية إذ تتقدمها عليه فقط أربع مناطق مدينية هي بيروت وبعبدا والمتن وطرابلس.

لماذا عكار؟

بينت خارطة أحوال المعيشة في لبنان، أن الأقضية الطرفية الأربعة الأكثر حرماناً هي بالتسلسل بنت جبيل، الهرمل، عكار، مرجعيون. ففي هذه الأقضية الأربعة تتجاوز نسبة الأسر المحرومة الـ٦٠% من الأسر المقيمة فيها، مما يعني ضرورة إعطائها الأولوية ضمن سياسات تنمية المناطق المحرومة.

نسب الحرمان في قضاء عكار ومناطق مختارة°

(% من إجمالي المقيمين في القضاء)

القضاء	منخفضة جدا	منخفضة	دون العتبة	متوسطة	مرتفعة	مرتفعة جدا	مجموع
بنت جبيل	٢٠,٠	٤٧,٢	٦٧,٢	٢٨,٥	٤,١١	٠,٢٢	١٠٠
الهرمل	٢٦,١	٣٩,٧	٦٥,٩	٢٨,٦	٥,٥٨	–	١٠٠
عكار	٢٣,٣	٣٩,٩	٦٣,٣	٢٩,١	٧,١٤	٠,٤٥	١٠٠
المنيه	١٢,٧	٤١,٥	٥٤,٢	٣٩,٣	٦,٢٢	٠,٣٠	١٠٠
الشمال	١٢,٠	٣١,٨	٤٣,٨	٣٧,٦	١٥,٩	٢,٧٣	١٠٠
لبنان	٧,٠٩	٢٥,٠	٣٢,١	٤١,٦	٢١,٩	٤,٥١	١٠٠
كسروان	١,٩٩	١١,٥	١٣,٥	٣٨,٣	٣٥,٧	١٢,٥	١٠٠

المصدر: خارطة أحوال المعيشة في لبنان، ١٩٩٨.

وإذا أخذنا بعين الاعتبار عدد السكان في كل قضاء، يتبين أن قضاء عكار يأتي في الترتيب الأول بين الأقضية جميعاً في لبنان، إذ تبلغ حصته ١٢,٥% من العدد الإجمالي للمحرومين في لبنان. ويعتبر قضاء عكار من أكثر الأقضية حرماناً في مختلف الميادين التي شملتها الدراسة، أي المسكن، والتعليم، والمياه والصرف الصحي، والدخل.

°. تم اختيار الأقضية والمناطق على النحو التالي: القضاء الأكثر حرماناً (بنت جبيل)؛ الأقضية المجاورة لعكار (الهرمل، والمنية-الضنية)؛ محافظة الشمال، لبنان، القضاء الأقل حرمانا (كسروان).

ترتيب بعض الأقضية تنازلياً حسب حصتها من إجمالي الأفراد المحرومين في لبنان (%)

القضاء	متدنية	متوسطة	عالية	% من السكان في لبنان
عكار	١٢,٥	٣,٩٠	١,٤٦	٦,٣٧
بعبدا	١١,٨	١٢,٠	١٢,٢	١٢,٠
طرابلس	٨,٢٤	٦,٦٠	٧,٢٤	٧,٣٢
بعلبك	٧,٦٢	٤,٦٨	١,٧٣	٥,٠٥
بيروت	٧,١٥	١٢,٨	٢٢,٩	١٣,١
المتن	٦,٣٠	١٣,٠	١٨,٠	١١,٨
صور	٥,٧٣	٤,٠٢	٢,٠٧	٤,١٨
المنيه	٥,١٤	٢,٧٢	٠,٦٣	٣,١٠
بنت جبيل	٣,٣٧	١,٠٩	٠,٢٢	١,٦٩
الهرمل	٢,٤٦	٠,٨٠	٠,٢٣	١,٢٥

المصدر: خارطة أحوال المعيشة في لنبان، ١٩٩٨.

أمـــا لجهة المداخيل، فإن متوسط الدخل الفردي في عكار يسجل أدنى مســـتوى لـــه في لبنان. فحسب بيانات إدارة الإحصاء المركزي، فإن ١٦,٦% مـــن الأســـر، و٢٢,٧% مـــن الأفراد يعيشون بدخل فردي شـــهري يقل عن ٦٠٠٠٠ ليرة لبنانية (وهي فئة الدخل الموازية لفئة الدخـــل الشـــهري أقـــل من ٣٠٠٠٠٠ ليرة الحد الأدنى للأجور – للأســـرة الوسطية)، في حين أن هذه النسبة في لبنان هي ٤,٥% من الأســـر، و٦,٣% مـــن الأفراد. كما أن ٤٥,٩% من الأفراد يعيشون بدخل فردي شهري يقل عن ١٠٠٠٠٠ليرة، و٧٣,١% بدخل يقل عن ١٦٠٠٠٠ ليرة، مقابل نسب وطنية تبلغ تباعا ١٧,٦% و٣٨,٩%

الجمهورية اللبنانية
مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية
مركز مشاريع ودراسات القطاع العام

توزع الأسر والسكان على فئات الدخل الفردي الشهري في عكار ولبنان (%)

فئة الدخل الفردي الشهري (ألف ل.ل)	عكار			لبنان		
	الحصة من الدخل	الحصة من الأفراد	الحصة من الأسر	الحصة من الدخل	الحصة من الأفراد	من الأسر
أقل من ٦٠	٧,٤	٢٢,٧	١٦,٦	٠,٩	٦,٣	٤,٥
٦٠-١٠٠	١٣,٨	٢٣,٢	٢٠,١	٣,١	١١,٣	٨,٤
١٠٠-١٦٠	٢٥,٩	٢٧,٢	٢٦,٦	٩,٤	٢١,٣	١٨,١
١٦٠-٢٤٠	١٩,٦	١٤,٤	١٧,٢	١٤,١	٢١,١	٢٠,٥
٢٤٠-٣٢٠	١١,٧	٦,١	٨,٦	١٢,١	١٢,٧	١٤,٠
٣٢٠-٤٨٠	٩,٠	٣,٦	٦,٣	١٧,٧	١٣,٣	١٥,٥
٤٨٠ وأكثر	١٢,٧	٢,٧	٤,٧	٤٢,٧	١٤,١	١٨,٩

ولكـــن على الرغم من مؤشرات الحرمان هذه، لا يوجد لمنطقة عكار مشـــروع تنمية متكامل على غرار بعض البرامج العاملة في قضائي بعلـــبك والهـــرمل، أو في مناطق التهجير في الجبل، أو في محافظتي الجـــنوب والنـــبطية. وبالتالي، فإن تصميم برنامج تنمية متكامل لهذه المـــنطقة تصبح له الأولوية بسبب الحاجة الماسة إليه. وما يجب التنبه إليـــه فـــي تصميم هذا البرنامج، هو أن لا بد أن يأخذ بعين الاعتبار الدخل المنخفض لغالبية الأسر، مما يحول دون قدرتهم على الادخار، ويحد من قدراتهم على المساهمة الكبيرة في تمويل مشروعات التنمية.

المؤشرات السكانية

يتميز قضاء عكار عن الأقضية الريفية الأخرى بكثافة سكانه، وارتفاع متوسط حجم الأسرة فيه، وبتكوين عمري يغلب فيه الأطفال والشباب.

قدر عدد سكان عكار عام ١٩٩٦ بحوالي ٢٠٠٠٠٠ نسمة (٢٥٥٠٠٠ عام ١٩٩٧)، تشكل ٦,٤% من العدد الإجمالي للسكان المقيمين. حجم الأسرة فيه هو الأعلى، إذ يبلغ ٥,٦ أفراد، في حين أن المتوسط الوطني هو ٤,٧ أفراد، وعدد الأولاد المولودين للمرأة المتزوجة يبلغ ٣,٨ مقابل متوسط وطني يبلغ ٢,٦ أولاد. أما لجهة تكوين الأسرة، وحسب دراسة الإحصاء المركزي، يوجد في المتوسط في كل أسرة في عكار ٤,٠ أولاد، مقابل متوسط وطني هو ٢,٦ أولاد. وتدل مقارنة مؤشرات عكار الديموغرافية بمؤشرات الأقضية اللبنانية الأخرى، وبقيم هذه المؤشرات في محافظة الشمال وعلى الصعيد الوطني، أن عكار هي اقرب الأقضية إلى المجتمعات الريفية الأقل نموا بين المناطق اللبنانية جميعا، لجهة النسبة الأعلى من الأطفال والنسبة الأدنى من السكان في سن النشاط الاقتصادي، مما يجعل من معدل الإعالة العمرية في عكار هو الأعلى (٨٦,٦)، وهو ما يؤشر إلى أعباء أكبر تلقى على عاتق العاملين في إعالة عدد أكبر من الأفراد. ويصح الأمر نفسه على مؤشرات حجم الأسرة وعدد الأولاد المولودين للمرأة المتزوجة، وعدد الأولاد في الأسرة.

إن هذه الخصائص الديموغرافية والعمرية تجعل من مسائل تنظيم الأسرة، والصحة الإنجابية، ورعاية الأطفال وتأمين حقوقهم الأساسية من تعليم ورعاية صحية، ومسائل الاكتظاظ السكاني، بالإضافة إلى مسألة بطالة الشباب الحالية والكامنة، على جدول أولويات منطقة عكار، بإلحاحية تفوق طرحها في المناطق الأخرى.

مؤشرات ديموغرافية مقارنة (العمر، تكوين الأسرة، معدل الإعالة)

المؤشر	الإحصاء المركزي		عكار		قيم المؤشرات وفقا لمسح المعطيات الإحصائية للسكان و المساكن					
	لبنان	عكار	القيمة	الرتبة	قضاء المنية	قضاء الهرمل	محافظة الشمال	لبنان	القيمة الأدنى (القضاء)	القيمة الأعلى (القضاء)
دون ١٥ سنة (%)	٢٧,٩	٣٩,٣	٤١,٠	٢٦	٣٦,٨	٣٥,٦	٣٤,٧	٢٩,٣	١٩,٥ جزين	٤١,٠ عكار
١٥-٦٤ سنة (%)	٦٥,٥	٥٥,٩	٥٣,٦	١	٥٨,٦	٥٩,٢	٥٩,٣	٦٣,٨	٥٣,٦ عكار	٦٩,٧ المتن
٦٥ وأكثر (%)	٦,٥	٤,٢	٥,٤	٦	٤,٥	٥,١	٦,٠	٦,٩	٤,٥ المنيه	١٥,٢ جزين
متوسط حجم الأسرة (أفراد)	٤,٨	٦,١	٥,٦	٢٦	٥,٧	٥,٨	٥,٣	٤,٧	١,٧ جزين	٥,٦ عكار
متوسط عدد الأولاد في الأسرة (أفراد)	٢,٦	٤,٠	٣,٨	٢٦	٣,٦	٣,٥	٣,١	٢,٦	٣,٨ عكار	٣,١ كسروان
متوسط العمر عند الزواج: ذكور - سنة	-	-	٢٨,٨	٢	٢٩,٢	٣١,١	٢٩,٤	٣٠,٨	٢٨,٧ النبطية	٣٦,٤ جزين
متوسط العمر عند الزواج: إناث	-	-	٢٦,٤	٧	٢٦,٢	٢٧,٤	٢٧,٢	٢٧,٢	٢٤,٨ البقاع الغربي	٣٠,٦ جزين
معدل الإعالة العمري (%)	٥٢,٥	٧٧,٨	٨٦,٦	٢٦	٧٠,٥	٦٨,٨	٦٨,٧	٥٦,٧	٤٣,٤ المتن	٨٦,٦ عكار

المسكن

استنادا إلى تعداد الابنية والمساكن الذي نفذته إدارة الإحصاء المركزي عام ١٩٩٦، يوجد في عكار ٤٦٣٧٠ مسكنا، من اصلها، ٣٩٢٠٠ مسكن أساسي أي ٨٤,٥%، و٢٦٠٠ مسكن ثانوي، أي ٥,٦%.

وحسب إدارة الإحصاء المركزي (الأوضاع المعيشية للأسر في عكار)، فإن ٤٤,٨% من اسر عكار، و٥٨% من سكانه يعيشون في مساكن ذات كثافة مفرطة (أكثر من ٣ أشخاص في الغرفة أو أكثر من ٨ أشخاص في ثلاث غرف)، في حين أن النسبة على الصعيد الوطني هي٢٤,١% و ٣٤,١%.

وحسب مسح المعطيات الإحصائية للسكان والمساكن، فإن ٤٢,٨% من المساكن مكتظة بالسكان، وهي النسبة الثانية من حيث الارتفاع في لبنان، بعد قضاء الهرمل الذي تبلغ نسبة الاكتظاظ فيه ٥٠,١% من المساكن. أما المعدل الوطني فهو ٢٦,٢%. ويعود الاكتظاظ إلى عاملي حجم الأسرة ومساحة المسكن أو عدد غرفه. ففي عكار حوالي ٢٨% من الأسر تسكن في مساكن تقل مساحتها عن ٨٠ متراً مربعاً (٢٧,٤% حسب إدارة الإحصاء)، و٢٣,٣% من الأسر تسكن في مساكن من غرفة أو غرفتين (٢٨,٤% حسب إدارة الإحصاء). ويلاحظ أن التفاوت بين هذه النسب والنسب الوطنية ليس كبيرا، ولا هو دائما في صالح هذه الأخيرة، وذلك ناتج عن خصائص الوسطين الريفي والمديني، حيث إن مسألة حجم المسكن وعدد غرفه تطرح بحدة أكثر في الوسط المديني منه في الوسط الريفي حيث المساحات متوفرة بكمية أكبر وبكلفة أقل.

مؤشرات المسكن (كثافة الإشغال، المساحة، عدد الغرف)

المؤشر	الإحصاء المركزي		قيم المؤشرات وفقا لمسح المعطيات الإحصائية للسكان و المساكن						
	لبنان	عكار	عكار		قضاء المنية	قضاء الهرمل	محافظة الشمال	لبنان	القيمة الأدنى (القضاء)	القيمة الأعلى (القضاء)
			القيمة	الرتبة						
نسبة المساكن ذات الإكتظاظ السكني	٣٤,١	٥٨	42.8	25	39.0	50.1	31.0	26.2	١١,٩ كسروان	150. الهرمل
نسبة الأسر في المساكن ذات المساحة ٣٠ م٢ أو أقل	-	-	3.3	14	3.2	13.6	4.0	5.0	٠,٢ راشيا	١٣,٦ الهرمل
نسبة الأسر في المساكن ذات المساحة بين ٣١ و ٨٠ م٢	٢٣,٨ أقل من ٨٠ م	٢٧,٤ أقل من ٨٠ م	24.7	17	21.5	37.6	22.3	25.6	١٣,١ الكورة	٣٩,٧ مرجعيون
نسبة الأسر في المساكن المؤلفة من غرفة واحدة	٤,٧	٦,٣	3.6	12	2.7	10.1	3.7	4.9	٠,٨ راشيا	١٠,١ الهرمل
نسبة الأسر في المساكن المؤلفة من غرفتين	١٥,٧	٢٢,١	19.7	19	13.7	28.0	14.0	17.0	٩,٩ البقاع الغربي	٢٧,٩ الهرمل

المرافق العامة: المياه والصرف الصحي

يبرز التفاوت على صعيد توفر خدمات المياه والصرف الصحي بشكل واضح. وتحتل عكار الترتيب الأخير بين الأقضية لجهة اتصال المساكن إلى شبكة المياه، حيث إن ٥٣,٨% من المساكن فقط تتوفر فيها هذه الخدمة مقابل متوسط وطني هو٨٥,٥% (٤١,٤% و٧٩,٧% حسب إدارة الإحصاء). أما لجهة اتصل المسكن بشبكة مجاري عامة، فإن عكار تحتل مرتبة متأخرة على هذا الصعيد ولكن ليست الأخيرة (قضاء راشيا تنعدم فيه هذه الخدمة تقريبا). ففي عكار ٢٤,٨% من المساكن موصولة إلى شبكة الصرف الصحي، وحوالي ٦٤,٣%

موصولة إلى جورة صحية، وما يتركه ذلك من آثار سلبية على البيئة والمياه الجوفية بشكل خاص. أضف إلى ذلك، أن ١٨,٨% من المساكن (حسب إدارة الإحصاء المركزي) لا يتوفر فيها بيت خلاء داخل المنزل.

المرافق العامة (المياه والصرف الصحي)

المؤشر	الإحصاء المركزي		قيم لمؤشرات وفقا لمسح لمعطيات الإحصائية للسكان و لمساكن							
	لبنان	عكار	عكار		قضاء المنية	قضاء الهرمل	محافظة الشمال	لبنان	القيمة الأدنى (القضاء)	القيمة الأعلى (القضاء)
			القيمة	الرتبة						
مساكن موصولة إلى شبكة المياه العامة	٧٩,٧	٤١,٤	53.8	1.0	68.9	53.8	77.7	85.5	٥٣,٨ عكار	٩٩,٢ كسروان
مساكن موصولة إلى شبكة مياه خاصة	١٩,٨	٢٢,٠	25.4	25.0	23.4	26.9	13.2	9.8	٠,٠ حاصبيا	٢٦,٩ الهرمل
مساكن موصولة إلى شبكة مجاري عامة	٥٨,٥	٢٧,٥	24.8	9.0	35.6	9.4	54.2	60.2	٠,٦ راشيا	٩٨,٩ بيروت
مساكن موصولة إلى جورة صحية	٤٢,٨	٦٠,٠	64.3	13.0	46.0	72.7	38.9	37.2	٠,٥٤ بيروت	٩٨,٧ راشيا

مؤشرات التعليم

نتناول تحت هذا العنوان المؤشرات الخاصة بالأمية (١٠سنوات وأكثر)، وبالالتحاق الدراسي.

فيما يختص بمعدلات الأمية، تسجل في عكار معدلات الأمية الأكثر ارتفاعا للذكور والإناث معا. وتبلغ نسبة الأمية فيه ٣٠,٥% مقابل

متوسط وطني يبلغ ١٣,٦% (٢٥,١% و١١,٦% حسب إدارة الإحصاء)، وتبلغ أمية الإناث ٣٧,٨% والذكور ٢٣,١% مقابل متوسطات معدلات وطنية تبلغ ١٧,٨% و٩,٣% (١٦% و٧,٢% حسب إدارة الإحصاء المركزي).

وكما في مناطق البلاد الأخرى، فإن نسبة الأمية تنخفض لدى الفئات العمرية المتدنية، بسبب الإقبال المتزايد على التعليم. إلا أن أمية الكبار تبقى مشكلة هامة جدا، بما في ذلك لدى السكان الناشطين اقتصاديا حيث تتراوح نسبة الأمية بين ٢٥% للفئة العمرية ٣٠-٣٤ سنة، و٥٨ % للفئة العمرية ٥٥-٥٩ سنة. وحتى نسبة الأمية بين المراهقين والشباب مرتفعة نسبيا، إذ تتراوح بين ١١% و١٦% تقريبا، مع تفاوت في غير صالح الإناث.

نسبة الأمية حسب الجنس (١٠ سنوات أكثر)

المؤشر	الإحصاء المركزي		قيم لمؤشرات وفقا لمسح لمعطيات الإحصائية للسكان و لمساكن							
	لبنان	عكار	عكار		قضاء المنية	قضاء الهرمل	محافظة الشمال	لبنان	القيمة الأدنى (القضاء)	القيمة الأعلى (القضاء)
			القيمة	الرتبة						
نسبة الأمية العامة	11.6	25.1	30.5	26	24.8	23.2	20.0	13.6	7.7 عليه	30.5 عكار
نسبة الأمية لدى الذكور	7.2	18.6	23.1	26	20.1	13.4	15.6	9.3	4.3 عليه	23.1 عكار
نسبة الأمية لدى الإناث	16	32.0	37.8	26	29.6	32.6	24.2	17.8	10.0 كسروان	37.8 عكار

أما لجهة الالتحاق الدراسي، فيسجل أولاً، استناداً إلى بيانات الإحصاء المركـزي، نسبة الانتساب إلى المدارس الرسمية في قضاء عكار هي الأعـلى فـي لبنان، إذ تبلغ ٥٥,٣% من إجمالي التلاميذ، مقابل نسبة ٣٤,٩% عـلى صعيد لبنان، و٣٧,٥% في قضائي بعلبك – الهرمل. وهـذا مؤشـر على مستوى معيشة متدن في عكار، وعلى فقدان هذا القضاء عناصر جذب المدارس الخاصة المجانية وغير المجانية مقارنة بالمناطق الأخرى، وأسباب ذلك متعددة.

وتسـجل عكار مستويات متدنية للالتحاق الدراسي في مختلف مراحل التعليم، ولا سيما التعليم الثانوي والجامعي، حيث مؤشراتها هي الأدنى فـي لبنان. أما الالتحاق للفئات العمرية الواقعة دون الخامسة عشرة، فهي أيضاً أما الأدنى (حسب بيانات إدارة الإحصاء المركزي)، أو بين أدناها.

ظاهـرة أخـرى لا بد من التوقف عندها، هي النسبة المرتفعة للتأخر الدراسـي التي تسجل أعلى معدلاتها في عكار أيضاً. وحسب بيانات إدارة الإحصاء المركزي، فإن ١٤,١% من فئة ١٥-١٩ سنة (٥,٨% فـي بلعـبك-الهـرمل؛ و٣,٥% فـي لبنان) لا يزالون في المرحلة الابـتدائية؛ وحوالـي ٦٦% فـي المرحلة التكميلية (٥٠% في بلعبك الهـرمل، و٤٨,٢% في لبنان). أما الفئة العمرية ٢٠-٢٤ سنة، فإن ٢٥,٤% مـنهم يـتابعون في المرحلة التكميلية (١٠,٦% في بعلبك-الهرمل، و٦,٨% في لبنان).

معدلات الالتحاق الدراسي حسب الفئات العمرية

الفئة العمرية	الإحصاء المركزي		عكار		قيم المؤشرات وفقا لمسح المعطيات الإحصائية للسكان و المساكن					
	لبنان	عكار	القيمة	الرتبة	قضاء المنية	قضاء الهرمل	محافظة الشمال	لبنان	القيمة الأدنى (القضاء)	القيمة الأعلى (القضاء)
٤-٠ سنوات	18.5	10.5	13.4	5	10.8	8.1	17.3	21.4	8.1 الهرمل	28.9 المنى
٩-٥ سنوات	95.4	89.0	85.3	3	86.7	77.9	89.1	92.7	77.9 الهرمل	97.1 النبطية
١٤-١٠ سنة	93.9	87.6	85.0	2	82.7	87.5	87.0	92.7	82.7 المنيه	99.0 جزين
١٩-١٥ سنة	64.3	43.1	39.3	1	43.1	49.3	50.5	61.9	39.3 عكار	80.2 البترون
٢٤-٢٠ سنة	26.8	12.8	11.1	1	13.1	15.8	19.6	24.5	11.1 عكار	43.1 الكورة
نسبة الجامعيين إلى مجموع الطلاب	9.7	3.4	3.0	1	4.0	6.7	6.7	9.4	3.0 عكار	16.3 بيروت

إن هـذه المؤشـرات تعـني أن مسـألة محو أمية الكبار، بمن فيهم المـراهقين والشبان، ورفع معدلات الالتحاق المدرسي، خصوصاً في المـراحل الـتي يبدأ فيها التسرب في المرحلة المتوسطة اعتباراً من الرابعة أو الخامسة عشرة، هي من الأولويات الملحة في هذا القضاء. وكذلـك تحسين أداء المدرسة الرسمية خصوصاً، لحل مشكلة التأخر الدراسي.

الصحـة

تـتأثر المؤشرات الصحية في عكار بطبيعة التكوين العمري الفتي في المـنطقة. وهـذا يفسر على سبيل المثال النسبة المنخفضة للأمراض

المزمـــنة (٥,٦%) مقارنة النسبة نفسها على الصعيد الوطني (١١,٦ %)، حيث إن متوسط الأعمار أدنى في عكار، ونسبة المسنين أقل مما هـــي عـــلى الصعيد الوطني، وهو ما يفسر انخفاض نسبة الأمراض المزمنة.

إلا أن الأمر ينقلب تماماً عندما يتعلق الأمر بصحة الأطفال والأمهات عـــلى وجـــه خاص. وعلى الرغم من عدم وجود بيانات مفصلة على مســـتوى القضاء للمؤشرات المتعلقة بصحة الأم والطفل، إلا أن نتائج المســـح الوطـــني لصحة الأم والطفل (١٩٩٦) تشير إلى أن التفاوت الأكـــثر أهمية في مؤشرات الرعاية الصحية للحوامل (الولادات التي يشرف عليها طبيب، والولادات في المراكز الصحية)، وصحة الأطفال (معدلات التحصين الشامل)، تبرز في محافظة الشمال. وإذا قارنا ذلك مـــع مجمـــل الدراسات التي نفذتها اليونيسف على مدى سنوات، فهي بدورهـــا تؤكـــد أن قضـــاء عكـــار هـــو في أدنى مستوى لجهة هذه المؤشرات نفسها.

أما لجهة التأمينات الاجتماعية الإفادة من تقديمات وزارة الصحة، فإن بيانات إدارة الإحصـــاء المركزي تفيد أن ٦٥,٥% من سكان عكار غير مشمولين بأنظمـــة التأمين الصحي العاملة في البلاد (مقابل نسبة ٥٨% على الصعيد الوطني). ويعود الفضل الأساسي في شمول القسم المتبقي بالتأمينات (٣٤,٥ %) إلى القطاع العام الذي يمثل وحده ٢٥,٨% من أصلهم (تأمينات القطاع العسكري بالدرجة الأولى، ثم تعاونية موظفي الدولة).

أمـــا المســـتفيدون من تقديمات وزارة الصحة، فيشكلون ١٥,٥% من المقيمين، وهم نظريا غير المشمولين بأنظمة التأمين العاملة.

التأمين الصحي، والإفادة من تقديمات وزارة الصحة

المؤشر	عكار	بعلبك- الهرمل	محافظة الشمال	لبنان
الإفادة من الضمان الصحي، حسب نوع الضمان (%)				
ضمان اجتماعي	٧,١	١٠,٣	١٢,٤	١٥,٢
قطاع عام	٢٥,٨	٢٣,٢	١٦,٨	١٣,١
تأمين لحساب رب العمل	٠,٥	١,٦	٠,٩	١,٩
تأمين خاص	٠,٧	١,١	٣,٣	٨,٧
تأمين مختلط	٠,٤	١,٠	١,٢	٢,٩
إجمالي المضمونين	٣٤,٥	٣٧,٢	٣٤,٦	٤٢,٠
غير مضمون	٦٥,٥	٦٢,٨	٦٥,٤	٥٨,٠
مساعدة من وزارة الصحة (اسر)	١٥,٥	١٩,٣	١٣,١	١٢,٦

وفـــي عكار، يلجأ السكان بكثافة إلى خدمات المستوصفات العاملة في محيـــط مكان السكن. وتبلغ هذه النسبة ٤٣% من السكان، مقابل نسبة أقـــل بكثير في بعلبك- الهرمل (٢٢,٦%) حيث نسبة أعلى صرحت بعـــدم وجـــود مستوصـــفات قريبة من مكان السكن. وتلعب الطبيعة الجغـــرافية المختلفة دورا مؤثرا في هذا المجال، حيث المسافات بين القرى أكبر في منطقتي بعلبك والهرمل، مقارنة بقرى عكار المتقاربة نسبياً.

مـــن جهـــة أخرى، تشير هذه النسبة المرتفعة، إلى ضعف تأثير ثقافة العزوف عن اللجوء إلى المستوصفات في عكار، مما يجعل منها أداة مقبولة وفعالة في التدخل الصحي في هذه المنطقة.

وجود مستوصف قريب، والإفادة من خدماته

المؤشر	عكار	بعلبك-الهرمل	محافظة الشمال	لبنان
لا يوجد مستوصف قريب	٢٥,٥	٤٦,٩	٣٢,٤	٣٣,٩
لا يعرف بوجود مستوصف	٢,١	٢,٠	٣,٢	٦,٥
يوجد ولا يستعين به	٢٩,٤	٢٨,٥	٣١,٢	٣١,٠
استعان بمستوصف قريب	٤٣,٠	٢٢,٦	٣٣,٠	٢٨,٥

العمل والنشاط الاقتصادي

- المؤسسات الاقتصادية

يبلغ عدد المؤسسات الإنتاجية في عكار ١٢٢٩٦ مؤسسة، بالإضافة إلى ٢٦٩ وحدة مبنى تابعة للإدارة العامة. حوالي ٣٠% من المؤسسات الإنتاجية موجودة في منطقة السهل، حيث الطريق الدولي الذي يصل لبنان بسوريا، الذي تنتشر بمحاذاته أعداد كبيرة من المؤسسات، ثم حوالي ٢٥% في منطقة وسط عكار التي تضم حلبا ومحيطها، ومنطقة الجومة، فحوالي ٢٠% و١٦% ٩% على التوالي في مناطق القيطع - الجرد، والقبيات، وجبل الكروم ووادي خالد.

الغالبية الساحقة من المؤسسات تستخدم أقل من خمسة عمال (٩٥%). وتعمل نسبة ٣٦,٨% في تجارة المفرق، و٢٨,١% في الزراعة والتعدين، ثم بيع وصيانة المركبات (٨,٤%)، وتجارة الجملة (٨,٣)، والفنادق والمطاعم (٢,٧%)، ونسب أقل أهمية في الأنشطة الأخرى.

المؤسسات الإنتاجية في عكار والشمال، حسب النشاط (عدد و%)

	عدد المؤسسات في عكار	عدد المؤسسات في الشمال	% لعكار نسبة إلى الشمال	% من إجمالي المؤسسات في عكار
تجارة المفرق	٤٥١٩	١٦١٨٨	27.9	36.8
زراعة وتعدين	٣٤٦١	٥٨٣٦	59.3	28.1
بيع وصيانة المركبات ذات المحركات	١٠٢٧	٥٠٦٩	20.3	8.4
تجارة الجملة	١٠٢١	٢٠٨٥	49.0	8.3
الفنادق والمطاعم	٣٢٦	٢١٣٩	15.2	2.7
الصحة والعمل الاجتماعي	٢٣٨	١٥١٣	15.7	1.9
الخدمات للأفراد	٢٠٩	١١٩١	17.5	1.7
	عدد المؤسسات في عكار	عدد المؤسسات في الشمال	% لعكار نسبة إلى الشمال	% من إجمالي المؤسسات في عكار
صنع المنتجات الغذائية والتبغ	٢٠٠	١١١٦	17.9	1.6
صنع المنتجات المعدنية	٢٠٢	١٠٤٤	19.3	1.6
صنع المفروشات	١٧٤	١٨٣٠	9.5	1.4
المنسوجات والمصنوعات الجلدية	١٥٢	١٠٢٨	14.8	1.2
صنع المنتجات غير المعدنية	١٤٠	٥٠٩	27.5	1.1
التعليم	١٠٨	٤٠٨	26.5	0.9
الأنشطة التجارية الأخرى	٧٢	٧٩٢	9.1	0.6

الأنشطة الترفيهية والثقافية والرياضية	٧٠	٤٨٧	14.4	0.6
صيد الأسماك	٦١	٧٩٢	7.7	0.5
صنع الخشب والورق	٦٦	٤٣٩	15.0	0.5
البناء	٦٠	٢٩٧	20.2	0.5
البريد والاتصالات السلكية واللاسلكية	٣٦	١٣٩	25.9	0.3
الماء والكهرباء والغاز	٢٥	١٠٧	23.4	0.2
الإدارة العامة والضمان	٢٤	٧٣	32.9	0.2
أنشطة الخدمة المجتمعية والاجتماعية	٢١	١٠٥	20.0	0.2
صنع الآلات والمعدات	١٦	١٦٥	9.7	0.1
الأنشطة المساعدة للنقل	١٠	٢٧٠	3.7	0.1
الوساطة المالية	٩	٨٣	10.8	0.1
الأنشطة المساعدة للوساطة المالية	١١	١٢٢	9.0	0.1
الأنشطة العقارية	٨	١٢٣	6.5	0.1
تأجير الآلات والمعدات	١٨	٨٤	21.4	0.1
الطباعة والنشر	٦	١٠٠	6.0	0.0
النقل	١	٣٠	3.3	0.0
التأمين	٢	٤٥	4.4	0.0
خدمات الحاسب الإلكتروني والبحث والتطوير	٢	٥٢	3.8	0.0
المنظمات والهيئات غير الإقليمية	١	٩	11.1	0.0
غير محدد	٠	٢٤	0.0	0.0
المجموع	١٢٢٩٦	٤٤٢٩٤	27.8	100.0

- القوى العاملة

يبلغ عدد أفراد القوى العاملة في عكار ٦٥٥٤٠ فردا، يشكلون ٢٦,٢ % من السكان. من اصل هؤلاء يعمل فعليا ٥٦٤١٣ فردا، وحوالي ٦١٢٧ عاطل عن العمل، بما يجعل معدل البطالة ١٣,٥%، النسبة الأكبر منهم من الشباب الذين يبحثون عن عمل لأول مرة (١١,١%). وبناء على ذلك، فإن خمس السكان في عكار يؤمنون معيشة العدد الإجمالي للمقيمين في القضاء، في أسرة متوسط عدد أفرادها ٦,١، ومتوسط عدد العاملين فيها ١,٤ أفراد.

معدل النشاط الاقتصادي منخفض في عكار (٢٦,٢%)، مقارنة بالمعدل الوطني (٣٤,١%) ويعود ذلك إلى التكوين العمري لعكار حيث نسبة الأطفال مرتفعة كما سبقت الإشارة؛ وإلى انخفاض معدل النشاط الاقتصادي للإناث (٥,٢%) بشكل محسوس مقارنة بالمعدل الوطني (١٤,٨%). ويدخل الذكور إلى العمل في سن مبكرة جدا، حيث إن ٣,٨% منهم يدخلونها في فئة ١٠-١٤ سنة، و٢٨,٤% في فئة العمر ١٥-١٩ سنة. ويمكن ربط هذه الظاهرة بالتسرب الدراسي في المرحلة المتوسطة، وبازدياد معدلات الالتحاق الدراسي للإناث مقارنة بالذكور في هاتين المرحلتين.

معدلات النشاط الاقتصادي والبطالة حسب الجنس (%)

المؤشر	عكار	بعلبك-الهرمل	محافظة الشمال	لبنان
نسبة النشاط الاقتصادي	٢٦,٢	٢٩,٢	٣٠,٨	٣٤,٠
ذكور	٤٥,٩	٥١,٦	٥٠,١	٥٣,١
إناث	٥,٢	٥,٣	١١,٠	١٤,٧
نسبة البطالة	١٣,٣	١٦,١	٨,٦	١٠,٤
ذكور	١٤,٠	١٦,٨	٩,٠	١٠,٦
إناث	٦,٧	٨,٠	٩,١	٧,٢

التوزيع القطاعي للعاملين فعلياً في عكار هو على النحو التالي: ٢٩,٦ % في الزراعة؛ ١٧,٣% في الإدارة العامة وضمنها الجيش؛ و١٤,٣ % في تجارة الجملة والمفرق.

توزع القوى العاملة حسب قطاع النشاط الاقتصادي (%)

قطاع النشاط الاقتصادي	عكار	بعلبك-الهرمل	محافظة الشمال	لبنان
زراعة وصيد	٢٩,٦	٢٥,٩	١٤,٩	٩,٣
صناعة	٨,٤	٩,٩	١٤,٤	١٤,٥
كهرباء وغاز ومياه	٠,٤	١,٢	٠,٥	٠,٦
تشييد وبناء	٨,٢	٩,٠	١٠,٦	١١,٦
تجارة	١٤,٣	١٨,٦	٢١,٣	٢٣,٣
فنادق ومطاعم	٢,١	١,٢	٢,٣	٢,٨
نقل واتصالات	٦,٠	٥,٧	٥,٧	٥,٥
وساطة مالية	١,٢	١,٤	٠,٨	٢,٢
خدمات للمؤسسات			٢,٤	٤,١
الإدارة العامة	١٧,٦	١٥,٣	١٠,٢	٨,٢
التعليم	٨,٤	٦,٨	٩,٧	٨,٩
الصحة والعمل الاجتماعي	١,٢	٤,٣	٢,٦	٣,٤
هيئات ومنظمات	٢,٣	٠,٩	٠,٤	٠,٥
أنشطة ثقافية وترفيهية			٠,٩	١,٢
أنشطة خدمية أخرى			١,٤	١,٦
خدمة منزلية			١,١	١,٥
أنشطة أخرى			٠,٤	٠,٥
غير محدد	٠,٤	–	٠,٣	٠,٢

أمـــا المهن الأساسية لأهالي عكار الذكور فهي الجيش (١٤,٨%)، ثم المزارعون والعمال الزراعيين غير المهرة (١٢,٤% و٩,٥%)، يليها عمال تشغيل الآلات والسائقون، والعمال غير المهرة (١١,٥% و٩,٦ %). أما الإناث، فيعملن أساسا في التعليم (٣١,٣%)، والزراعة (٣,٩ % و٢٣,٤%)، وفـــي التجارة والخدمات (٧,٨%). مع العلم أن هناك سوء تقدير هام لعمل المرأة في الزراعة.

توزع العاملين في عكار على المهن، حسب الأجر المتوسط والجنس (%)

المـــهـــنـــة	متوسط الأجر الشهري	إجمالي	إناث	ذكور
قوى الجيش	٧٥٧	١٣,٤	٠,٨	١٤,٨
كوادر عليا ومديرون	١٠٣٥	٦,٠	٥,٥	٦,٠
أخصائيون (معلمون)	٧٤٨	٦,٣	٣١,٣	٣,٤
مهن وسطى	٦٦٤	٣,١	١٣,٣	١,٩
موظفون إداريون	٥٧٦	١,٧	٥,٥	١,٣
عاملون في الخدمات، بائعون	٥٧٩	٦,٧	٧,٨	٦,٦
مزارعون وعمال مهرة زراعيون	٣٥٤	١١,٥	٣,٩	١٢,٤
عمال البناء والكسارات		٨,٤	–	٩,٤
عمال الإنشاءات المعدنية والمهن الفنية والطباعة	٣٩٨ عمال مهرة	٨,٣	١,٦	٩,١
عاملون في تشغيل الآلات، سائقون	٥٣٨	١٠,٤	٠,٨	١١,٥
عاملون غير مهرة في الخدمات	٣١١ عمال غير مهرة	٤,١	٣,٩	٤,١
عمال زراعيون غير مهرة	+	١١,٠	٢٣,٤	٩,٥
عمال غير مهرة آخرون	+	٨,٨	١,٥	٩,٦
غير محدد		٠,٤	٠,٨	٠,٤
مجموع		١٠٠	١٠٠	١٠٠

ميادين التدخل

تتحدد ميادين التدخل التي يفترض بأي برنامج تنمية متكامل بناء على المؤشرات والبيانات المتوفرة عن الأوضاع المعيشية للأسر والأفراد في المنطقة، وعن الأولويات كما عبر عنها أصحاب العلاقة أنفسهم سواء كان ذلك من خلال أجوبتهم على استمارات التحقيقات الميدانية المنفذة وطنياً، أو باعتماد الطرق المحلية الأكثر سرعة كالبحث السريع بالمشاركة، وما يشبهه من تقنيات.

وبناء على العرض السابق، بالإضافة إلى أجوبة سكان عكار على الأسئلة التي تتضمن تحديداً لأولوياتهم كما وردت في تحقيق الأوضاع المعيشية للأسر في لبنان في عام ١٩٩٧، يمكن تحديد الحاجات والأولويات التالية:

- فيما يختص بالدخل، هو منخفض عموما لا بل الأكثر انخفاضا كما جاء في الفقرات السابقة. وقد قدرت نسبة ٥٧,٩% من الأسر أن مدخولها الحالي لا يكفي. كما أن نسبة ٥٥,٥% من الأسر تضطر للاستدانة، و٣٧,٣% تنفق كل دخلها، في حين أن ٤,٤% فقط من الأسر تملك القدرة على الادخار. أما أبواب الدين الأساسية فهي بنسبة ٣٧,٦% من الأسر تستدين لتأمين المعيشة اليومية، و ١٣,٥ % لتأمين الدارسة، و٩,٦% للطبابة، و٨,٩% للمسكن، و٧,٣% لشراء سلع معمرة.

- ويشكل الغذاء العبء الأكبر على موازنة الأسرة (٦١%)، يليها من حيث الأهمية الطبابة (١٨,٤%)، فالتعليم (١٣,٥%)، في حين أن السكن لا يشكل سوى ٤,٥%.
- أما لجهة أولوية الحاجات للأسر، فهي ٣٥,٤% للغذاء، و ٣٢,٤% للسكن، و ١٦,٥% للتعليم، و٨,٩% للطبابة. وتتفاوت أهمية هذه البنود حسب شرائح الدخل، حيث أولوية الغذاء تنخفض كلما ارتفع الدخل، في حين أن أولوية المسكن تزداد مع ارتفاع الدخل. أما أولوية التعليم فهي أيضاً ترتفع مع ارتفاع الدخل وتسجل أعلى مستوى لها عن فئات الدخل الوسطى، في حين أن أولوية الطبابة اشد لدى الفئات الدنيا من الدخل.

بناء على كل ما تقدم، فإن رفع مستوى الدخل بشكل مباشر أو غير مباشر، تحسين توازن موازنة الأسرة هو الميدان الأكثر أهمية. ويقتضي ذلك تصميم برامج تدخل ذات طابع شامل، تشمل الميادين التالية:

١. البنى التحتية والمرافق العامة.
٢. الخدمات الاجتماعية الأساسية: صحة، تعليم، ورعاية اجتماعية.
٣. تعزيز الدخل والنشاط الاقتصادي.
٤. البيئة.
٥. التوعية وبناء القدرات المؤسسية والمجتمعية.

١. البنى التحتية والمرافق العامة:

يندرج في هذا الميدان المشاريع من النوع التالي:

i. مشـــاريع تأمين مياه الاستخدام المنزلي، ومياه الشفة إلى المنازل، وتـــنقية مياه الشفة (حيث إن تسجل عشرات الإصابات سنوياً بين الأطفـــال بشـــكل خاص نتيجة تلوث مياه الشرب). مخطط المياه متوفر وقيد التنفيذ من قبل مجلس الإنماء والإعمار، وقد رصد ١٢ مليار ليرة لإنجازه. المطلوب الاطلاع على تفاصيل المشروع.

ii. مشـــاريع بـــناء شـــبكات صرف صحي، ومحطات لمعالجة المياه المبتذلة. هناك مشاريع إفرادية قيد التنفيذ. مطلوب مخطط مشترك بين الوزارات المعنية ومجلس الإنماء والإعمار، واتحادات البلديات في القرى المتجاورة لإنشاء مشاريع مشتركة فيما بينها.

iii. مشـــاريع إيصـــال الطرق إلى القرى التي لم تصلها بعد. الاطلاع عـــلى المخطط الموجود لدى مجلس الإنماء والإعمار، واحتياجات القرى من خلال البلديات لتحديد الأولويات.

iv. مـــد شـــبكة الهـــاتف إلى القرى التي لم تصلها بعد. الاطلاع على الخطط الموضوعة في هذا المجال.

v. إعـــداد مخطط لقطاع النقل البري، لتنظيم الصلة بين القرى، وبين القرى ومركز القضاء والمحافظة.

vi. مشـــروعات البـــنى التحتية العائدة للقطاعات الاجتماعية تتحدد في ضوء خطة كل قطاع.

- كـــل المشـــروعات المتعلقة بالبنى التحتية والمرافق العامة، تتحدد بـــتكامل المعلومات المجمعة من الميدان بواسطة فريق العمل، مع مطالـــبات البلديات والجهات المحلية، مع معلومات وخطط مجلس الإنماء والإعمار والوزارات المعنية.
- العمـــل المطـــلوب من قبل البرنامج، هو سد الثغرات في البيانات، وتدقيق البيانات المتوفرة مركزيا، والمساهمة في تحديد الأولويات والجدولة الزمنية في التنفيذ، والمساهمة في تحديد الأفرقاء المحليين المشاركين في التنفيذ، ومراقبة التنفيذ والإبلاغ عن التقصير.

- **الخدمات الاجتماعية الأساسية**

يشمل هذا الميدان النقاط التالية:

أ - القطاع الصحي.

ب - القطاع التربوي.

ج - الخدمات الاجتماعية / خطة عمل وزارة الشؤون الاجتماعية.

أ - القطاع الصحي

تندرج ضمنه المشاريع التالية:

- تطوير نظام مترابط للخدمات الصحية يأخذ بعين الاعتبار المواقع الجغـــرافية والخدمـــات المقدمـــة من قبل: المستشفيات، المراكز الصحية، المستوصفات، والعيادات الخاصة، الحملات. وذلك أخذاً بعين الاعتبار التوزع السكاني والاحتياجات الصحية.

- تـــنظيم حمـــلة متوســـطة المدى للصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة، تتضـــمن الـــتوعية، وبـــناء القـــدرات المؤسسية، وتقديم الخدمات والرعاية الصحية. الهدف هو تقليص وفيات الأمهات، والأمراض المتصلة بالحمل والولادة، ورفع نسبة رعاية الحوامل والولادة في المراكز الصحية تحت إشراف الطبيب أو شخص مختص ومؤهل، وتنظيم الولادات في الأسرة، ولاسيما التباعد بين الولادات.
- تطويـــر وتعميم رعاية الأطفال ومؤسساته من خلال تعاون القطاع الأهـــلي والبـــلديات والمـــدارس، مـــع وزارات التربية والصحة والشـــؤون الاجتماعية. ولاسيما تطوير وتأمين استمرارية الصحة المدرسية بمكوناتها المختلفة: توعية صحية ووقاية الكشف الصحي السنوي أكثر من مرة، والمتابعة. وإعداد مشروع لإيجاد نقطة طبية دائمة في كل مدرسة أو بالقرب منها، بالتعاون مع الأطراف الثلاثة المشار إليها أعلاه ووزارتي الصحة والشؤون الاجتماعية.
- في ضوء هذه الأهداف، تحديد المتطلبات المادية (التجهيزية والبنى التحـــتية)، والبشـــرية (بما في ذلك التأهيل والتدريب)، والمؤسسية لتحقيقها.
- دور الـــبرنامج في هذا المشروع أساسي في التنسيق بين مختلف الأطراف. الشركاء الإضافيون المحتملون: منظمة الصحة العالمية، صندوق الأمم المتحدة للسكان، اليونيسف.

ب – القطاع التربوي:

هناك أولوية كبيرة لتعزيز المدرسة الرسمية، ولمحو أمية الكبار، نظراً لـــتدني المؤشـــرات في عكار فيما يختص بهذا الميدان. المشروعات المقترحة هي:

- توفيـــر العـــدد الكافي من المدارس والتجهيزات ربطا بالاحتياجات الفعـــلية (ضـــمن خطة وزارة التربية والإنماء والإعمار...): بناء مدارس جديدة، توسيع القائم منها، تجهيزه ربطا بالنواقص الحالية والمـــناهج الجديـــدة. دور الـــبرنامج هـــنا، الاطلاع على الخطط الموضـــوعة، المساهمة في تحديد الاحتياجات والأولويات، مراقبة التنفيذ.
- توزيـــع المعـــلمين بشكل متناسب مع عدد الطلاب، والمناهج وسد النواقص المتعلق بعدد المعلمين، والاختصاصات، والتأهيل.
- دعـــم تدريب المعلمين على استخدام المناهج والتقنيات الجديدة في التعليم، بتنسيق مع المركز التربوي للبحوث ووزارة التربية.
- تـــنفيذ مشـــروع يشمل مدارس عكار الرسمية (والخاصة) لتحسين مستوى تعليم اللغة الفرنسية من خلال دورات تأهيل للمعلمين. هذا المشـــروع ســـيلعب دوراً مؤثراً في تخفيض التسرب الدراسي في المرحـــلة المتوســـطة، وزيـــادة احـــتمالات النجاح في الشهادات الرســـمية، ويحســـن فـــرص العمل للخريجين. كما أنه يساعد في تحسين قدرة الجذب لدى القطاع الرسمي، بما يفتح خيارات إضافية

أمام الأسر لاستخدام مواردها المحدودة، بدل إنفاقها على التعليم في المدرسة الخاصة.

- تنفيذ مشروع متوسط المدى لتقليص معدلات الأمية من خلال إعداد معلمي المدارس، وفتح صفوف محو أمية دائمة في المدارس في القرى التي ترتفع فيها هذه النسب. تنفيذ هذا المشروع على مدى خمس سنوات متواصلة، بالتعاون بين اللجنة الوطنية لمحو الأمية، والقطاع الأهلي، والبلديات، ووزارة التربية وإدارات المدارس، وروابط المعلمين.
- دور البرنامج أساسي في التخطيط والتنسيق والتنفيذ، فيم يختص بمشروعي تحسين مستوى تعليم اللغة الفرنسية، ومحو الأمية.

ج الخدمات الاجتماعية:

- في ضوء الخطوط العامة للبرنامج الذي سيقر، تجري إعادة النظر في خطط الجهات التي تقدم مساعدات وخدمات اجتماعية، ولا سيما وزارة الشؤون الاجتماعية في الفترة التي سينفذ فيها البرنامج. ويتطلب ذلك بشكل خاص:

- تحديد دور الوزارة في الأنشطة المقرة،
- إعادة توزيع الكادر البشري في نطاق عمل مراكز الخدمات لتشمل المناطق ذات الكثافة السكانية والاحتياجات الأعلى،

- التنسيق العضوي مع وزارة الصحة بشكل خاص، بحيث تستخدم كل مراكز وزارة الشؤون الاجتماعية من قبل وزارة الصحة، وكل مراكز وزارة الصحة كمراكز اجتماعية من قبل وزارة الشؤون.
- دراسة الخدمات الرعائية التي تقدمها الوزارة في عكار، العقود مع المؤسسات الأهلية، وتحديد عدد المستفيدين ومن هم، وفي أي مناطق، والسعي لتوافق نوع الخدمات وتوزعها مع الاحتياجات والأولويات.
- يراعي في الخدمات التي تقدمها وزارة الشؤون الاجتماعية، ووزارة الصحة، التكامل مع القطاع الأهلي لجهة الميادين والمناطق التي ينشط فيها، بحيث لا تزدوج أنواع معينة من الخدمات في منطقة أو لفئة سكانية، فيما تعاني مناطق أو ميادين أخرى من نقص.
- توجيه القطاع الأهلي، بحكم المرونة الكبيرة التي يتمتع بها، لسد الثغرات في الانتشار الجغرافي للخدمات، وفي شمولها للفئات غير المشمولة بعد.
- إعداد مشروع خاص لمسح أوضاع المعوقين بشكل شامل في قضاء عكار وتأمين حقوقهم، في إطار المشروع القائم في الوزارة.

الدخل والنشاط الاقتصادي

الهدف هنا هو تعزيز الدخل وخلق فرص عمل، وتنويع النشاط الاقتصادي. إن أحد أهم المداخل الوطنية لتحقيق هذا الهدف وضمان

استمراريته، هو اشتراك القطاع الخاص في التوظيف والاستثمار في منطقة عكار، في مجالات النشاط الاقتصادي الصناعي والزراعي والخدماتي على حد سواء. ولا نقصد المشروعات الصغيرة التي ينشئها المقيمون من ذوي المداخيل المحدودة، بل المشاركة المحسوسة للمنشآت المتوسطة والكبيرة الحجم، التي من شأنها أن تسهم فعلياً في تنشيط الحياة الاقتصادية بشكل مستدام.

وفي هذا المجال، وإضافة إلى مساهمة القطاع الخاص الأساسية، يمكن تنفيذ مشروعات من النوع التالي:

- وضع خطة متكاملة لتطوير الزراعة باعتبارها مجال العمل الأكثر أهمية والأكثر تأثيراً على معيشة الأسر، والمجتمع عامة. تتضمن الخطة: رفع إنتاجية الأراضي الزراعية من خلال الإرشاد الزراعي، وفحص التربة وتحديث الأساليب الزراعية، وتوسيع رقعة الزراعات المروية، وترشيد الري واستخدام الأسمدة والمبيدات، وإدخال زراعات جديدة، وتطوير التسويق بما فيها العمل على وضع آليات جديدة لتسويق الإنتاج الزراعي ومشتقاته، واحترام نظام معايير جودة الإنتاج الزراعي. في هذا الإطار، يمكن الاستناد إلى دراسة الاحتياجات الأولية التي نفذتها منظمة الأغذية العالمية عن منطقة عكار، عام ١٩٩٨، كنقطة انطلاق لإعداد الشق الزراعي من البرنامج.
- التنسيق مع مركز الأبحاث الزراعية في العبدة، ووضع خطة عمل مشتركة معه فيما يتصل بفحص التربة، والإرشاد الزراعي.

- تطوير العمل التعاوني، كمدخل عملي ومجد اقتصادي لرفع الإنتاجية في المجال الزراعي، وتخفيض الكلفة، وتسهيل التسويق.
- تطوير التصنيع الغذائي، على مستوى المشروعات الحرفية الصغيرة جدا، وعلى مستوى متوسط وكبير.
- برنامج قروض ميسرة حكومي – أهلي – خاص (مناطقي أو وطني) للمؤسسات الصغيرة أو المتوسطة (سياحة بيئية، زارعة، حرف، مهن..). واشتراك الصندوق الاجتماعي المنوي إنشاؤه بمبادرة من الاتحاد الأوروبي كمؤسسة محورية في تنسيق البرامج المعتمدة في هذا المجال.
- تشكيل مؤسسات إنتاجية للنساء، وتطوير مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي.
- برنامج تأهيل مهني وحرفي للمرشحين لدخول سوق العمل، وتأهيل العاملين حالياً.
- إبراز الوجه السياحي من ناحيتي السياحة البيئة والسياحة الأثرية في عكار ولا سيما الأماكن السياحية غير المؤهلة وغير المستثمرة اقتصاديا في عكار (قلعة عرقة، قلعة بني سيفا في عكار العتيقة، الآثار البيزنطية في وادي خالد، وادي جهنم، القموعة، كرم شباط في القبيات).
- الإفادة من وجود عكار على الحدود الدولية وإمكانية الاستفادة بمشاريع على الحدود تحفز الاستثمارات وتستغل الموقع الجغرافي.

i. البيئة

الهدف هنا مثلث وهو:

- الحفاظ على الثروات الطبيعية، والحد من التلوث.
- تحسين نوعية حياة الناس من خلال تأمين بيئة صحية وسليمة.
- تحسين مستوى المعيشة من خلال تنويع النشاط الاقتصادي، بأنشطة متصلة بالبيئة.

على هذا الصعيد نقترح مشروعين أساسيين لكل منطقة عكار:

i. إنشاء محمية طبيعية تمتد من وادي جهنم، حتى عكار أحراج القبيات، مروراً بالقموعة وبزبينا وعكار العتيقة. ترتبط بهذه المحمية مجموعة الأنشطة المرافقة، من حماية ووقاية، إلى السياحة البيئية، إلى الصناعات الحرفية التي تنشأ على هامشها. ومن شأن ذلك أن يوفر فرص عمل بديلة، ولا سيما للفئات التي تقوم بأنشطة مضرة بالبيئة (صنع الفحم، المقالع، تربية الماعز..). في هذا الصدد، هناك مشروع قيد الإعداد من قبل القسم البيئي في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، كما نقترح أن تعتمد دراسة مروان عويجان كأساس للتخطيط في هذا الميدان.

ii. مشروع تحسين مجرى النهر الكبير الجنوبي المشترك بين لبنان وسوريا. وتربط به مجموعة مشاريع لتحسين مستوى الخدمات والأوضاع الاجتماعية لمجموعة من القرى المجاورة للنهر في سهل عكار.

iii. مشروعات معالجة النفايات الصلبة، ومعالجة المياه المبتذلة، وهي مطروحة للتنفيذ ارتباطا بمخطط البنى التحتية والمرافق العامة، وبالتعاون مع الوزارات المعنية والبلديات.

ii. التوعية وبناء القدرات المؤسسية

الهدف هو تعزيز دور المجتمع المحلي في عملية التنمية من خلال نشر وتعميم المفاهيم والسلوكات التي تسهم في التنمية، ومن خلال تقوية مهارات وقدرات الأفراد، والمؤسسات في مجال العمل التنموي، ولا سيما تطوير التعاون والتشبيك المحلي بين مختلف الأطراف المحلية المعنية.

وفي التطبيق العملي، تتضمن خطة البرنامج عدة مستويات أبرزها ما يلي:

- التوعية على المشكلات التنموية وكيفية التعامل معها على نطاق واسع، من خلال التوجه إلى مجموع السكان، أو إلى فئات سكانية واسعة (تنظيم حملات توعية، نشاط إعلامي، ندوات، استخدام المسرح..)؛
- تطوير القدرات المؤسسية (والفردية) من خلال أنشطة تدريب موجهة بشكل خاص للمؤسسات والمحلية؛
- تطوير التعاون والتشبيك بين المؤسسات والأفراد، بهدف الوصول إلى تشكيل لجان محلية للتنمية على مستوى القرى والمحاور.

إن المؤسسات الأساسية المعنية بالعمل في هذا القسم من البرنامج هي الهيئات التالية: البلديات، التعاونيات، المدارس (الإدارة والجسم التعليمي)، الجمعيات والأندية المحلية، الجمعيات الوطنية العاملة في المنطقة، الهيئات النقابية.

في هذا السياق يمكن تنفيذ الأنشطة التالية:

- تصميم وتنفيذ برامج تدريب قطاعية ومندمجة للبلديات، والتعاونيات، والهيئات المحلية في التنمية المحلية.
- برنامج لدعم البلديات: تدريب، اقتراح مشروعات مشتركة بين البلديات، تطوير تعاون البلدية مع الهيئات المحلية الأخرى، إنشاء اتحادات بلديات، توأمة، ورش عمل لنقل التجارب.
- برنامج دعم التعاونيات والعمل التعاوني: نشر الوعي التعاوني، تشجيع إنشاء تعاونيات جديدة، دعم التعاونيات القائمة لا سيما التدريب التعاوني، والتسويق.
- مشروع دعم تشكيل مجموعة مسرح للدمى، والمسرح العادي: تدريب فرقتي مسرح الريف والمسرح الشعبي، وإعداد نصوص مسرحية لعرضها في المدارس وفي القرى. مواضيع المسرحية يجري اختيارها من قبل لجنة مشتركة مع المشروع في سياق حملات التوعية المقررة.
- دعم الأندية المحلية الرياضية – الاجتماعية – الثقافية، من خلال التدريب، وتنويع الأنشطة (أندية سينما وفيديو، العمل التطوعي،

المخيمات الصيفية، الأندية المدرسية البيئية والثقافية، التوجه العلمي والمهني...).

- مشروع لتطوير الحماية القانونية والتوعية القانونية للمزارعين والسكان (دراسة القوانين المتعلقة بالزراعة وإعداد نماذج عقود، ومقترحات لتحديث القوانين، التوعية بقانون التعاونيات وقانون الأندية والجمعيات، والأنظمة المدرسية، إرشاد قانوني فيما يتعلق بحقوق العمل، والطفل والمرأة، وحقوق الإنسان عامة...).

بيروت، كانون الثاني ٢٠٠٠

في خلفيات أحداث الضنية وما العمل؟

عشـية ليلة رأس السنة عام ٢٠٠٠، شهدت منطقة الضنية في الشمال صدامات عنيفة بين مسلحين والجيش اللبناني، هي الأخطر التي عرفها لبـنان منذ توقف الحرب أواخر عام ١٩٩٠. وقد نشر هذا المقال في صـحيفة الـنهار وفي صحيفة الدوائر الطرابلسية بعد وقت قليل من وقوع هذه الأحداث. ولكن على الرغم من ارتباطه بحدث محدد، إلا أن المقال تطرق إلى العوامل الاجتماعية والنفسية والاقتصادية التي تشكل تربة خصبة لنمو التطرف والعنف. ونعيد نشر الأقسام التي تتناول هذه الأبعـاد من هذا المقال، لسببين اثنين: الأول، أنه يشكل نموذجاً على كيفيـة مقاربة موضوع حار وخلافي من منظور تنموي. والثاني، هو أن العوامـل الكامـنة خلف هذا التفجر لا تزال موجودة في اعتقادنا، وبالـتالي قـد تكون بئية مساعدة لتوليد موجات متجددة من الانفجار الاجتماعي والسياسي.

التربة الخصبة

هؤلاء الشبان "المتطرفون" ليسوا أولاد "الملفوفة"، ولا حملهم إلينا طائر الـلقلاق مـن بلاد غريبة، وألقاهم في مجتمعنا الطاهر من كل أشكال التعصب والتطرف والعنف. شبان لبنانيون، شماليون، من قرى عكار والضـنية، ومن مواليد أو سكان أحياء طرابلس الفقيرة، كالتبة وباب التـبانة. وفـي هذه الأحياء بالذات، نكتشف أنهم لم يهبطوا علينا من

كوكب آخر. نكتشف أن لهم أهل وأقارب وأصدقاء، وأن لهم معلمين تتلمذوا على أيديهم وتعلموا قبل ارتحالهم إلى جرد الضنية. والحقيقة أن أي صحافي نبيه زار القبة أو التبانة، اكتشف من زيارته الأولى أن هذا التطرف لم ينبت من فراغ، وأنه ليس غريباً عنا، نحن اللبنانيون تحديداً. ليس غريباً عن عاداتنا، وعن فهمنا لديننا، ولا عن سلوكنا السياسي، أو الاقتصادي، ولا عن بيئة الفقر والحرمان والتهميش والجهل التي ترعرع فيها هؤلاء الشبان، كما يترعرع فيها آلاف الشبان الآخرين اليوم وغداً وبعد غد، دون أن يلتفت أحد إلى هذا الواقع إلا بعد انفجاره.

القبة، التبانة، عكار، الضنية: مرادفات الحرمان

بين الحين والآخر يتذكر لبنان هذه الأحياء من مدينة طرابلس، أغلب المرات بسبب حادثة تصدم الرأي العام. فحين كشف الإعلام قضية الطفلة فاطمة الجاسم على نطاق واسع، تعرف اللبنانيون إلى بعض أوجه الحياة والعلاقات الاجتماعية في وادي خالد، بعد أن كان اسم هذه المنطقة مربوطا بأعداد المجنسين منها. والأهمية للأعداد لا للناس الذين هم من لحم ودم، فكأنه كان يكفي أن يطلب لهم البعض الجنسية، وان يعترض البعض على ذلك وكفى الله المؤمنين شر القتال. وعندما وقعت حادثة قتل الطفل أحمد الصيداوي في الميناء، اكتشف اللبنانيون أن هناك حياً في ضاحية طرابلس، على كتف باب التبانة تماماً، بينها وبين مخيم البداوي منطقة اسمها "المنكوبين" (لاحظوا الاسم)، وكان

يفترض أن يسكنها المنكوبون من فيضان نهر أبو علي عام ١٩٥٨، وهي تضم حالياً خليطاً من عائلات فقيرة من طرابلس وعكار، وفي أحد بيوتها ولد القاتل الشاب وهو لم يتجاوز العشرين من عمره. ثم بعد أسابيع اعتدى شبان في سيارة على فتاة معاقة في محلة باب الرمل، وبعدها نقل الطفل كنجو وعمره ثلاث سنوات ونصف وقد تعرض إلى الضرب والتعذيب على يد أقربائه الفارين على الأرجح، وهو من سكان منطقة القبة أيضاً. والحوادث من هذا النوع أكثر من أن تعد وتحصى، هذا دون ذكر الأحداث ذات الطابع السياسي الطائفي التي سنأتي على ذكرها بعد قليل.

مطابخ التطرف

هذا التحول إلى العنف والتطرف، وآلياته والعناصر العامة والخاصة المؤدية إليه هو ما يهمنا. وهو ما يكشف لنا كيف أن هذه الظاهرة ليست غريبة عن مجتمعنا الأهلي والسياسي. فما جرى يشبه إلى حد ما الجزء الظاهر من جبل الجليد، أما المخفي منه ولا نقصد بالمعنى الأمني – فهو أكثر أهمية بما لا يقاس (وهو ٩/١٠ جبل الجليد عادة). فالحالات النافرة والمتطرفة لا تنمو إلا على قاعدة أكثر عرضاً واتساعاً بكثير، ولكنها مقبولة ومشرعنة ومحتضنة، لا بل مشجعة من قبل البعض. وطالما لم يبرز التطرف في حده الأقصى فإن الأمور مقبولة، والخطاب التحريضي يستمر، والتبني والاحتضان هو السائد.

أمـــا عـــندما يولد هذا الحقن المستمر انفجاراً متطرفاً ما، فإن الجميع يسارع إلى غسل يديه مما حصل.

مقاربة سوسيولوجية لأحداث الضنية

كيف ننظر إلى ما جرى إذن؟ بعيداً عن التحقيقات الأمنية، ننظر فقط فـــي الخلفيات الاجتماعية والثقافية والسياسية لهذه الظاهرة. فمن هذا الموقـــع السوســـيولوجي، يمكـــن رؤية جوانب من الحقيقة تغيب عن المقاربـــات الأخـــرى. وحقيقـــة الأمر، لو أن حضور هذه المقاربات الاجتماعية كان فعالاً، ولو كان المسؤولون يأخذون باستنتاجاتها، لكان ذلـــك قـــد وفر علينا الكثير من الويلات. ولكن يبدو أن المثل العربي القـــائل درهـــم وقايـــة خيـــر من قنطار علاج، قد شطب من قاموس الممارسة في بلداننا.

نتناول الموضوع وفق المستويات التالية:

الفقر والحرمان

أولاً، لجهة الخصائص الاجتماعية للمناطق التي ينتمي اليها المنتمون إلى حـــركة الخـــروج الأخيـــر على القانون، قيل الكثير مؤخراً. إن مؤشرات التنمية في هذه المناطق هي من الأكثر رداءة في لبنان. ففي هـــذه المناطق أعلى معدلات الفقر والحرمان، وأدنى متسويات الدخل، وأعـــلى نسب من الأمية. وحي باب التبانة وعكار والضنية، يسجلون أعـــلى معدلات عمالة الأطفال في لبنان، وأعلى متوسط حجم الاسرة،

والـــبطالة... الخ. ولو أن المجال متاح، لأمكننا أن نرسخ مرة أخرى صورة ملامح الحرمان الشديد الذي تعاني منه هذه المناطق.

التهميش السياسي

ثانيـــاً، هناك بعد لم يجرى التنبه له بعد في واقع الشمال عموماً. فهذه المـــنطقة لا تشـــكو مـــن التهميش الاقتصادي فحسب، بل هي مهمشة سياســـياً أيضاً. الرأي السائد في الشمال عموماً، وفي الأقضية الثلاثة المعـــنية تحديـــداً، هو أن حضور الممثلين السياسيين لهذه المنطقة في الحيـــاة السياســـية الوطنية ضعيف جداً، بالمعنى السياسي العصري، وبالمعـــنى التقـــليدي. فكأن هذه المناطق لا زعامات حقيقية لها، وأما زعاماتهـــا التقليدية فقد فقدت كثيراً من وهجها وجاذبيتها المحلية، أو أنهـــا تـــتعرض لمنافســـات آتية من عالم المال إلى السياسة دون أي خـــلفيات شـــعبية حقيقية. إن الابتعاد المتزايد في أوساط الشباب عن القيـــادات السياسية التقليدية هو أحد العناصر المساعدة في الاتجاه نحو الحركات الأكثر تطرفاً فى الشمال.

الديني مقابل الوطني

ثالثاً، إن فكرة الانتماء إلى دولة ووطن هو لبنان، تتعرض للنسف من خلال تعظيم فكرة الانتماء الديني – الطائفي إلى حدود إلغاء كل معنى لأي انـــتماء آخر. وقبل الحديث عن جزر أمنية، هناك جزر اجتماعية وثقافيـــة هـــي الأكـــثر أهمية وخطورة، وهي التي تحتمي بها الجزر

الأمنية الناشئة. التعبئة الطائفية تبلغ أقصاها في هذه الأيام، وهي غير قابلة للسيطرة عليها.

ما العمل: مقترحات للمسؤولين بخطة لمعالجة الذيول والأسباب

أخيراً، نتوقف عن مسألة الحل، ونقترح في هذا الصدد خطة متكاملة للتعامل مع ذيول هذه الأحداث. وننطلق في اقتراحنا هذا من قراءة موضوعية لهذا الحدث بعيداً عن المبالغة والهلع الذي يبشر بعودة الحرب غداً، وبعيداً عن الاعتقاد الساذج بأن ما حدث هو مجرد حدث معزول عن أي مقدمات أو عوامل لا تزال قائمة، وهي قادرة على إعادة إنتاجه مرة أخرى. وفي مثل هذه الحال، فإن المعالجة الأمنية وحدها غير كافية، ولا المعالجة القضائية. فهذا النوع من المعالجات هو قيد التنفيذ الفعلي، وهو يسير وسوف يستمر وفق آلياته الخاصة لمعالجة الجانب المتعلق بالخروج على القانون وارتكاب جرائم يعاقب عليها. ولسنا ممن يعتقدون أن المسؤولين هم من السذاجة بحيث يكتفون بهذا النوع من المعالجات، ولكننا نعتقد أنهم قد يعتمدون معالجات خاطئة تبقي عوامل إنتاج التطرف قائمة بدل تخفيفها. ومن قبيل هذه المعالجات، أن يلجأ المسؤولون وهم يسعون إلى إيجاد احتضان سياسي ورسمي وشعبي للخطوات المتخذة أو تلك التي ستتخذ، أن يلجأوا إلى استدراج أنواع من التأييد اللفظي الصادر مرة أخرى عن مرجعيات عائلية وسياسية محلية، ومرجعيات ذات طابع ديني أو طائفي، في محاولة إظهار أن حالة التطرف هذه ليس لها

أساس في الانتماء المحلي العائلي أو الديني – الطائفي. ولكن هذا السلوك لا يعالج أسباب المشكلة، بل هو تعزيز لها، لكونه يعطي مرة أخرى للعوامل التي ولد التطرف من رحمها، دوراً ليس دورها.

إن هذه الحالة ليست طارئة، فالطارئ فيها تطرفها العنيف فقط، وبالتالي لا بد من معالجة العوامل غير الطارئة المنتجة لها. وهذا يقتضي موقفاً شجاعاً من المسؤولين الحكوميين، ومن الأحزاب والقوى السياسية، بما فيها تلك التي ليست في السلطة. وعناصر المعالجة التي نقترحها هي كالتالي:

الصدمة الإيجابية لتخفيف التوتر

أولاً: إحداث صدمة إيجابية في معالجة الآثار المباشرة المتصلة بالحدث نفسه، وذلك على أكثر من مستوى:

- الإعلان الواعي عن عدم اللجوء إلى عقوبة الإعدام فيما يتعلق بمحاكمة الموقوفين في الأحداث الأخيرة، أو على الأقل الاقتصار في طلب هذه العقوبة على الرؤوس المخططة والمرتبطة على الأرجح بجهات تعمل على تخريب السلم الأهلي في هذه المرحلة الحساسة من تاريخ بلادنا. من المفيد جداً حصر طلب عقوبة الإعدام بأقل عدد ممكن، لأن من شأن ذلك أن يزيل أحد عناصر التوتر مع الموقوفين وعائلاتهم والأجواء التي ينتمون إليها، كما أن ذلك يفتح ثغرة في الدعاية التحريضية التي تمارسها الجهات المخططة وسط الشباب المتدين والمتحمس، بحيث تعمد إلى تغذية

حقدهم على الدولة باعتبارها عدواً يضطهدهم بلا هوادة أو رحمة، وانهم جميعاً مطلوبون لدى الدولة.

- تكليف فريق من علماء النفس والتربية والاجتماع بدراسة الموقوفين وأسرهم وبيئتهم المباشرة (الأصدقاء، الحي الذي ينتمون إليه...) وظروفهم المعيشية. الهدف من هذه الدراسة مزدوج: من جهة أولى رصد العوامل الاجتماعية المشتركة المساعدة على نمو الاتجاهات المتطرفة، ومن جهة ثانية دراسة المسار الفردي لكل من الموقوفين لفهم كيف تحول من شاب عادي على حالة التطرف.
- العمل بمساعدة الخبراء الاجتماعيين والنفسيين على فتح حوار مع الموقوفين (وبيئتهم المباشرة) بهدف إعادة تأهيلهم، وتبديل قناعاتهم، وكشف عملية التضليل التي وقعوا ضحيتها. إن النجاح في تطوير قناعات أي من الموقوفين أو أصدقائهم أو أسرهم، سيكون له اثر وقائي كبير في الحؤول دون استقطاب شبان جدد إلى مناخ التطرف، وقد يتطلب ذلك نقل جوانب من هذه العملية في وسائل الإعلام.
- الحذر الشديد من أي تدابير انتقامية غير مبررة بحق المناطق التي شهدت الأحداث أو التي ينتمي إليها الموقوفون والمعتدون على الجيش. إن التطرف يعيش تحديداً على تماهي الشاب الذي يجري تجنيده مع صورة الضحية التي تتعرض للانتقام والاضطهاد عن غير وجه حق، ويتطلب ذلك الحذر الشديد في اللغة الإعلامية وتجنب الترويج للأحكام المسبقة: من نوع ترسيخ هوية واحدة

للملتحي تروج لأن كل ملتحٍ مطلوب؛ أو تجنب الأحكام المعيارية ذات الطابع العنصري (كتكرار أن المعتدي على السفارة الروسية أسود مرات عدة، وأنه فلسطيني، بدل التشديد على انتمائه إلى عصبة الأنصار...).

- تقديم مساعدات فورية للمواطنين المتضررين من الأحداث في منطقة الضنية.

خطة تنمية للمناطق المحرومة

ثانياً، في معالجة العوامل الاجتماعية والمعيشية للمناطق المحرومة. ليس من قبيل الصدفة أن تكون المناطق التي يرد ذكرها في مجال تناول الأحداث الأخيرة هي مناطق محرومة ومهملة منذ عقود. والخاصية المشتركة بين ريف عكار والضنية، وبين أحياء التبانة والقبة غيرها من الأحياء الفقيرة في طرابلس، هو كون هذه المناطق تسجل أعلى معدلات الفقر والبطالة والأمية، وأعلى معدلات التسرب الدراسي وعمل الأولاد، وهو ما يشكل بيئة خصبة لكل أنواع التطرف. بناء عليه، فإن أي خطة في المدى المباشر والمتوسط للحؤول دون تكرار مثل هذه الأحداث، لا بد أن تتجه نحو التخفيف من حدة الأزمة الاجتماعية في هذه المناطق، وفق خطة عاقلة تجمع بين التدخل لتقديم المساعدة الفورية، ومعالجة الأسباب الأكثر عمقاً لهذا الوضع. وفي هذا الصدد نقترح:

- وضع خطة طوارئ لتحسين وضع خدمات المرافق العامة، والخدمات الاجتماعية الأساسية لأحياء باب التبانة والقبة وأحياء طرابلس القديمة.
- إعطاء أولوية لوضع برنامج متوسط وبعيد المدى للتنمية الاقتصادية والاجتماعية المناطقية، بهدف لتحسين أحوال المعيشة في أقضية الشمال التالية: عكار، المنية – الضنية، وطرابلس.
- الحرص على أن تكون للدولة تحديداً، من خلال وزاراتها وأجهزتها المعنية، الدور الأول في تنفيذ هذا البرنامج، الذي يجب أن يصمم وفق مفاهيم التنمية المعاصرة، بما يبنى الوعي المواطني ويعزز مشاركة أهل هذه الأقضية، والتفافهم حول الدولة والوطن.
- لحظ ضرورة اعتماد برنامج مشابه لأقضية بشري وجرود البترون وجبيل، حيث إن مؤشرات الفقر والحرمان في هذه المناطق مرتفعة أيضاً، وهي أيضاً بيئة مساعدة لتوليد أنواع خاصة من التطرف السياسي وغير السياسي.

مراقبة دقيقة للأنشطة الممهدة للتطرف

ثالثاً، في الحد من النشاط السياسي المباشر الممهد لحالة التطرف.

لا يولد التطرف فقط من الظروف الموضوعية وخصائص البيئة الاجتماعية والاقتصادية، أنه يحتاج إلى عمل دعائي وتجنيد مباشرين، تقوم به أكثر من جهة، وفق تقسيم عمل واعٍ أو غير واع بين هذه الجهات. إن فلسفة بناء الحالة المتطرفة القابلة لأن تتحول إلى فعل

مادي خارج على المجتمع والقانون، تقوم على تجزئة عملية بناء هذه الحالة إلى سلسلة من الخطوات الصغيرة، التي تبدو غير مهمة بذاتها. فإذا أخذت منفردة تبدو "مقبولة" و"قانونية"، ولكن إذا أخذت كسلسلة مترابطة تتكشف عن كونها خطوات تحضيرية لهدف مرفوض. وما يجرى فعلياً هو أن الشاب يخضع لعملية تحضير تدريجية من خلال مؤسسات شرعية ومقبولة، بدءاً من وسائل الإعلام وصولاً إلى المدرسة، فالمدارس أو الحلقات المرتبطة بجمعيات أو أفراد يتبنون مذاهب وتأويلات متطرفة ومشوهة للتعاليم الدينية. فالجمعيات أو الجهات التي تقدم بين الحين والآخر مساعدات مادية أو دراسية... الخ، كل هذه الخطوات توصل الشاب إلى عتبة التحول إلى خارج على المجتمع والقانون، تجعله حاضراً ("ناضجاً" وجاهزاً للقطاف) لتلقي التأثير من قبل جهة داخلية أو خارجية، للانتقال النوعي إلى حالة جديدة حيث يصبح عضواً في شبكة تمارس أعمالاً عنيفة وغير قانونية. ولكنه ما كان ليكون قابلاً للتجنيد لولا عملية التحضير الطويلة التي خضع لها، والتي تتم كل يوم بشكل شرعي وقانوني. وبهذا المعنى، لا بد من خطوات محددة في هذا الاتجاه، خطوات من النوع التالي:

- التشدد في مراقبة التراخيص التي تعطى لأفراد أو مجموعات صغيرة وغير معروفة لإنشاء جمعيات أو مدارس دينية وغير دينية، وحصر هذه التراخيص في الطوائف والمذاهب الكبرى المعروفة والمرتبطة بالجهات الدينية والطائفية المعترف بها في

لبـــنان. والـــتحقق مـــن كـــون مضـــمون العمل الدعائي في هذه المؤسســـات، لا يشـــكل تحضيراً للتلامذة لعدم الاعتراف بشرعية الدولة والقانون، وإيجاد مشروعية أخرى لأي عمل خارج عليهما.

الدولة المدنية كمشروع للاندماج الوطني والاجتماعي

رابعاً، في خطة واعية لتعزيز الانتماء الوطني.

هـنا مســؤولية الدولة بامتياز. وعلى الدولة أن تقتنع أولاً أنها ليست مجـــرد ســـلطة أو نظـــام، بل إن من أولى واجباتها في ظروف لبنان الخاصـــة، بعـــد تجـــربة الاســـتقلال وتجربة الحرب، وفي مواجهة الاحتمالات المصيرية التي يواجهها الوطن، على الدولة، والمسؤولين فيها تحديداً، أن تتحمل مسؤولية بلورة مشروع وطني يتحقق من خلاله الحد الأقصى (وليس الأدنى) من الاندماج الوطني والاجتماعي، البديل عـــن العصـــبيات الطائفيـــة والعائلية، والفئويات الأخرى التي تفكك المجتمع والدولة في آن.

ففـــي ظروفنا الملموسة، وحدها الدولة يمكن أن تشكل مساحة وطنية مدنيـــة يـــتحقق الإجماع حولها، ودورها التوحيدي هذا يجب أن يتقدم عـــلى كـــل الأدوار الأخرى. وهذا يعنى تبديلاً واضحاً في الأولويات السياسية والإعلامية والثقافية، بحيث تتحول الدولة من راعي وحامي الكونفدراليـــات الطائفية والدينية التي يتوسع دورها باطراد، إلى جهة معـــنية بتحقيق التوازن مع هذا الواقع الطائفي المعمم. ولا يتحقق ذلك إلا إذا أعطـــت الدولة الأولوية لطبيعتها الأساسية كحيز مدني وطني،

وتكمن مسؤوليتها الأساسية في تطوير هذا الحيز وتوسيع نطاق شموله بحث يستعيد وظائفه وأدواره الطبيعية التي سلبها إياها الحيز الطائفي بـــدءاً مـــن التشـــريع، إلى التربية والتعليم، إلى الإعلام، إلى السياسة المباشرة. إن إعادة توزيع الأدوار بين الحيز المدني والحيز الديني – الطائفي هو من الضرورات الملحة، والدولة لا يمكن أن تكون محايدة فـــي هذا المجال، لأن حيادها المزعوم يعزز الميل نحو تهميش الحيز المدنـــي والوضعي، من قانون الانتخابات إلى صيغة التعليم الديني – الطائفي في المدارس، وبذلك تكون الدولة تضعف نفسها من حيث هي دولـــة، شاءت أم أبت. وربما أولى خطوات الإصلاح الفورية، التي لا بـــد من اتخاذها في هذا المجال، هي في الإعلام والتعليم، حيث لا بد مـــن تغـــليب الوطني والمدني والحس المواطني، ومفهوم الديمقراطية وسيادة القانون على ما عداها من مفاهيم.

بيروت ١٠ كانون الثاني ٢٠٠٠

توزيع المؤسسات حسب القضاء وحسب طريقة الإشغال في لبنان عام 1996

المحافظة والقضاء		ملك	ايجار	استثمار	محتل	غيرها	لا جواب	المجموع
لبنان الشمالي	طرابلس	6203	7926	1356	420	629	709	17243
	الكورة	1599	668	94	2	93	173	2629
	زغرتا	1727	986	38	20	75	186	3032
	البترون	1567	651	142	9	23	62	2454
	عكار	9496	1757	411	65	290	277	12296
	بشري	599	305	46	4	8	17	979
	المنية الضنية	4093	1001	135	116	184	132	5661
	مجموع لبنان الشمالي	**25284**	**13294**	**2222**	**636**	**1302**	**1556**	**44294**
مجموع لبنان		**96479**	**76380**	**12743**	**2455**	**3146**	**7233**	**198436**

ملحق إحصائي

مأخوذ من الإحصاء الشامل للمباني والمؤسسات

١٩٩٦

إدارة الإحصاء المركزي

توزيع المؤسسات حسب القضاء وحسب وضع المؤسسة في لبنان عام 1996

المحافظة والقضاء		منفردة	مركز رئيسي له عدة فروع	فرع تابع لمركز رئيسي	غيرها	لا جواب	المجموع
لبنان الشمالي	طرابلس	15624	275	542	96	706	17243
	الكورة	2329	18	62	43	177	2629
	زغرتا	2753	27	67	5	180	3032
	البترون	2346	2	42	7	57	2454
	عكار	11953	27	91	28	197	12296
	بشري	940	1	7	5	26	979
	المنية الضنية	5523	3	13	4	118	5661
	مجموع لبنان الشمالي	**41468**	**353**	**824**	**188**	**1461**	**44294**
مجموع لبنان		**182512**	**2654**	**5992**	**505**	**6773**	**198436**

توزيع المؤسسات حسب القضاء وحسب الشكل القانوني في لبنان عام 1996

المحافظة والقضاء		مؤسسة فردية	شركة تضامن أو توصية	شركة مساهمة مغفلة	فرع تابع لمركز رئيسي	غيرها	لا جواب	مجموع
لبنان الشمالي	طرابلس	15556	565	185	114	177	646	17243
	الكورة	2232	126	14	20	70	167	2629
	زغرتا	2632	161	18	10	29	182	3032
	البترون	2303	39	4	21	28	59	2454
	عكار	11821	118	18	11	86	242	12296
	بشري	910	8	2	5	29	25	979
	المنية الضنية	5434	52	9	3	45	118	5661
	مجموع لبنان الشمالي	**40888**	**1069**	**250**	**184**	**464**	**1439**	**44294**
مجموع لبنان		**171379**	**8925**	**6641**	**2089**	**2443**	**6959**	**198436**

توزيع المباني حسب القضاء وحسب الحالة في لبنان عام 1996

المحافظة والقضاء		منجز غير متضرر	مرتجل	متضرر للترميم	متضرر للهدم	قيد الانشاء	لا جواب	المجموع
لبنان الشمالي	طرابلس	7251	542	2285	353	267	126	10824
	الكورة	8438	432	734	432	972	80	11088
	زغرتا	9491	375	322	227	801	45	11261
	البترون	9362	138	440	462	500	50	10952
	عكار	31433	2569	3264	743	2304	235	40548
	بشري	4226	98	398	222	204	25	5173
	المنية الضنية	14867	757	518	244	961	75	17422
	مجموع لبنان الشمالي	**85068**	**4911**	**7961**	**2683**	**6009**	**636**	**107268**
مجموع لبنان		**419405**	**21621**	**26618**	**13080**	**36133**	**2001**	**518858**

توزيع المباني حسب القضاء وحسب وجهة الاستعمال في لبنان عام 1996

المحافظة والقضاء		للسكن فقط	لغير السكن فقط	مختلط	غير معروف	لا جواب	المجموع
لبنان الشمالي	طرابلس	3674	1501	5164	366	119	10824
	الكورة	6419	1576	1946	980	167	11088
	زغرتا	7541	1426	1869	317	108	11261
	البترون	7729	1575	932	640	76	10952
	عكار	25895	4928	8401	1193	131	40548
	بشري	3680	619	533	323	18	5173
	المنية الضنية	10450	1809	4440	667	56	17422
	مجموع لبنان الشمالي	**65388**	**13434**	**23285**	**4486**	**675**	**107268**
مجموع لبنان		**331526**	**58527**	**106068**	**19533**	**3204**	**518858**

توزيع المباني حسب القضاء وحسب تاريخ الانجاز في لبنان عام 1996

المحافظة والقضاء		غير معروف	وقبل 1950	1951-1960	1961-1970	1971-1975	1976-1980	1981-1985	1986-1990	1991-1993	بعد 1994	لا جواب	المجموع
لبنان الشمالي	طرابلس	1098	2893	1612	1145	969	842	535	386	328	169	101	10078
	الكورة	736	2325	1160	1504	829	635	823	753	480	250	109	9604
	زغرتا	855	2441	1426	1856	862	719	734	566	402	223	104	10188
	البترون	620	2753	1622	1719	1027	634	530	413	284	267	71	9940
	عكار	807	3143	4003	5541	6010	5125	5030	3629	2371	1403	204	37266
	بشري	297	2093	602	484	318	308	220	174	109	70	47	4722
	المنية الضنية	1363	1679	2115	2823	2325	1730	1607	1196	808	417	79	16142
	مجموع لبنان الشمالي	**5776**	**17327**	**12540**	**15072**	**12340**	**9993**	**9479**	**7117**	**4782**	**2799**	**715**	**97940**
مجموع لبنان		**27615**	**76775**	**57828**	**70927**	**53670**	**48228**	**46222**	**37655**	**25738**	**20236**	**3404**	**468298**

توزيع المؤسسات حسب سنة التأسيس والشكل القانوني في لبنان عام 1996

سنة التأسيس / المحافظة والشكل القانوني		1997	1996	1995	1994	1993	1992	1991	1990	1985-89	1975-84	1965-74	قبل 1965	لا جواب	المجموع
لبنان الشمالي	مؤسسة فردية	0	1369	3639	2477	2441	1843	1504	3669	7031	8446	3695	2864	1910	40888
	شركة تضامن او توصية	0	38	123	79	77	54	47	59	152	206	80	102	52	1069
	شركة محدودة المسؤولية	0	1	28	16	22	16	14	21	33	48	21	10	20	250
	شركة مساهمة مغفلة	0	0	15	16	12	3	7	8	14	38	21	34	16	184
	غيرها	0	1	42	22	21	20	15	13	39	84	53	69	85	464
	لا جواب	0	7	24	14	21	14	16	17	44	47	23	21	1191	1439
	المجموع	0	1416	3871	2624	2594	1950	1603	3787	7313	8869	3893	3100	3274	44294
	المجموع في لبنان	34	13836	17363	12834	11905	8845	7194	12733	28115	38132	17698	13660	16087	198436

التأمين	20	0	5	16	0	4	45	359
الأنشطة المساعدة للوساطة المالية	86	13	4	11	2	6	122	595
الأنشطة العقارية	98	12	5	1	1	6	123	964
تأجير الآلات والمعدات	77	1	0	0	1	5	84	447
خدمات الحاسب الالكتروني والبحث والتطوير	45	1	5	0	0	1	52	348
الأنشطة التجارية الأخرى	673	30	13	2	13	61	792	6507
الادارة العامة والضمان	54	0	0	0	0	11	73	233
التعليم	232	10	1	1	1	43	408	2082
الصحة والعمل الاجتماعي	1150	36	2	4	2	129	1513	8632
أنشطة الخدمة المجتمعية والاجتماعية	15	1	2	0	13	74	105	584
الأنشطة الترفيهية الأخرى	374	20	2	5	26	60	487	2493
الخدمات للأفراد	1138	29	2	0	1	21	1191	6797
المنظمات والهيئات غير الاقليمية	0	0	0	0	1	8	9	165
غير محدد	6	0	0	0	0	18	24	348
المجموع	40888	1069	250	184	464	1439	44294	198436

توزيع المؤسسات حسب النشاط وحسب الشكل القانوني في لبنان عام 1996

المحافظة والشكل القانوني / النشاط	لبنان الشمالي							
	مؤسسة فردية	شركة تضامن أو توصية	شركة محدودة المسؤولية	شركة مساهمة مغفلة	غيرها	لا جواب	مجموع لبنان الشمالي	المجموع في لبنان
الزراعة والتعدين	5526	28	2	1	11	268	5836	14229
صيد الأسماك	776	1	0	0	0	15	792	792
صنع المنتوجات الغذائية والتبغ	1018	42	10	5	6	35	1116	5162
المنسوجات والمصنوعات الجلدية	978	9	7	3	8	23	1028	5469
صنع الخشب والورق	405	13	6	2	0	13	439	2264
الطباعة والنشر	83	7	4	2	0	4	100	1159
صنع المنتجات غير المعدنية	449	30	6	6	5	13	509	2843
صنع المنتجات المعدنية	986	30	5	2	1	20	1044	5673
صنع الآلات والمعدات	152	5	0	2	3	3	165	919
صنع المفروشات	1722	72	9	0	0	27	1830	5793
الماء والكهرباء والغاز	83	7	1	2	2	12	107	887
البناء	245	20	18	0	2	12	297	2027
بيع وصيانة المركبات ذات المحركات	4782	175	9	1	5	97	5069	23211
تجارة الجملة	1867	71	58	25	4	60	2085	6978
تجارة المفرق	15453	317	55	25	21	317	16188	76446
الفنادق والمطاعم	2022	59	3	10	4	41	2139	10364
النقل	23	4	2	0	0	1	30	191
الأنشطة المساعدة للنقل	208	19	13	4	5	21	270	1737
البريد والاتصالات السلكية واللاسلكية	126	6	0	5	0	2	139	929
الوساطة المالية	16	1	1	49	8	8	83	809

البريد والاتصالات السلكية واللاسلكية	124	9	5	0	0	0	0	1	139	368	4485
الوساطة المالية	16	19	26	16	0	1	5	1	83	1126	19411
التأمين	32	9	0	0	1	0	3	0	45	205	2315
الأنشطة المساعدة للوساطة المالية	105	12	0	0	0	0	5	0	122	300	9904
الأنشطة العقارية	109	5	1	0	0	0	8	0	123	238	3283
تأجير الآلات والمعدات	78	2	1	1	0	0	2	0	84	176	1058
خدمات الحاسب الالكتروني والبحث والتطوير	49	1	0	1	0	0	1	0	52	109	1579
الأنشطة التجارية الأخرى	690	40	8	2	0	1	51	1	792	1844	23695
الادارة العامة والضمان	64	1	0	0	0	0	8	0	73	97	819
التعليم	110	58	83	70	20	16	51	16	408	8897	72525
الصحة والعمل الاجتماعي	1252	50	24	13	7	7	160	7	1513	5503	60192
أنشطة الخدمة المجتمعية والاجتماعية	20	3	3	4	1	0	74	0	105	1095	7744
الأنشطة الترفيهية الأخرى	369	32	8	8	4	1	65	1	487	1929	18093
الخدمات للأفراد	1135	36	5	0	0	0	15	0	1191	2132	12470
المنظمات والهيئات غير الاقليمية	1	0	0	0	0	1	7	1	9	1224	2556
غير محدد	6	0	0	0	0	0	18	0	24	28	924
المجموع	40359	1691	473	225	58	37	1451	74294	105272	672915	

توزيع المؤسسات حسب النشاط وحسب عدد العاملين في لبنان عام 1996

المحافظة والشكل القانوني / النشاط	لبنان الشمالي										
	اقل من 5	5-9	10-19	20-49	50-99	100 +	لا جواب	المجموع	عدد العاملين	عدد العاملين في لبنان
الزراعة والتعدين	5427	110	22	7	1	0	269	5836	9730	29476
صيد الأسماك	771	5	0	0	0	0	16	792	1670	1670
صنع المنتوجات الغذائية والتبغ	834	178	45	20	4	1	34	1116	4566	24777
المنسوجات والمصنوعات الجلدية	883	78	34	8	2	0	23	1028	2662	23683
صنع الخشب والورق	370	49	6	3	1	0	10	439	1367	9006
الطباعة والنشر	81	13	0	1	0	0	5	100	277	7575
صنع المنتجات غير المعدنية	378	86	21	7	3	5	9	509	4129	20733
صنع المنتجات المعدنية	939	76	7	3	1	0	18	1044	2553	18483
صنع الآلات والمعدات	148	10	4	0	2	0	1	165	511	4196
صنع المفروشات	1633	141	31	2	1	1	21	1830	4664	18423
الماء والكهرباء والغاز	82	3	4	2	2	0	14	107	441	3164
البناء	246	23	10	3	1	0	14	297	874	12563
بيع وصيانة المركبات ذات المحركات	4798	153	15	3	0	0	100	5069	10369	51397
تجارة الجملة	1829	155	37	18	3	2	41	2085	5946	30299
تجارة المفرق	15634	181	23	14	1	1	334	16188	24040	133895
الفنادق والمطاعم	1935	107	38	10	2	0	47	2139	4932	33975
النقل	20	6	2	1	0	0	1	30	127	1110
الأنشطة المساعدة للنقل	191	40	10	8	1	0	20	270	1143	7427

البريد والاتصالات السلكية واللاسلكية	11	25	75	14	7	1	2	4	139	929
الوساطة المالية	0	1	14	11	23	9	15	10	83	809
التأمين	3	7	14	6	6	2	0	7	45	359
الأنشطة المساعدة للوساطة المالية	0	15	47	15	15	5	9	16	122	595
الأنشطة العقارية	5	18	50	13	12	3	3	19	123	964
تأجير الآلات والمعدات	2	6	34	17	15	2	1	7	84	447
خدمات الحاسب الالكتروني والبحث والتطوير	3	12	19	6	5	0	0	7	52	343
الأنشطة التجارية الأخرى	12	106	225	109	120	53	25	142	792	6507
الادارة العامة والضمان	0	1	11	7	13	11	15	15	73	233
التعليم	5	22	108	56	53	41	59	64	408	2082
الصحة والعمل الاجتماعي	19	150	420	213	243	94	65	309	1513	8632
أنشطة الخدمة المجتمعية والاجتماعية	1	3	10	1	7	4	4	75	105	584
الأنشطة الترفيهية الأخرى	27	58	141	46	75	24	28	88	487	2493
الخدمات للأفراد	58	157	390	151	172	103	80	80	1191	6797
المنظمات والهيئات غير الاقليمية	0	0	0	0	0	0	1	8	9	165
غير محدد	0	0	1	3	2	0	0	18	24	348
المجموع	1416	3871	12558	7313	8869	3893	3100	3274	44294	198436

توزيع المؤسسات حسب النشاط وحسب سنة التأسيس في لبنان عام 1996

المحافظة وسنة التأسيس / النشاط	لبنان الشمالي									
	1996	1995	1990-94	1985-89	1975-84	1965-74	1964 ...	لا جواب	المجموع	المجموع في لبنان
الزراعة والتعدين	39	114	894	956	1801	1004	575	453	5836	14229
صيد الأسماك	91	81	261	122	180	41	0	16	792	792
صنع المنتوجات الغذائية والتبغ	34	71	271	147	232	111	173	77	1116	5162
المنسوجات والمصنوعات الجلدية	21	68	281	191	199	111	99	58	1028	5469
صنع الخشب والورق	16	33	113	76	97	51	29	24	439	2264
الطباعة والنشر	4	20	23	11	13	10	12	7	100	1159
صنع المنتجات غير المعدنية	13	28	149	104	110	41	42	22	509	2843
صنع المنتجات المعدنية	34	95	297	208	217	76	63	54	1044	5673
صنع الآلات والمعدات	2	17	50	25	36	9	12	14	165	919
صنع المفروشات	57	206	517	300	405	208	73	64	1830	5793
الماء والكهرباء والغاز	0	15	39	8	24	3	2	16	107	887
البناء	9	24	98	56	50	16	16	28	297	2027
بيع وصيانة المركبات ذات المحركات	185	510	1756	989	979	280	150	220	5069	23211
تجارة الجملة	44	115	553	366	455	214	220	118	2085	6978
تجارة المفرق	586	1568	4924	2760	2945	1220	1148	1037	16188	76446
الفنادق والمطاعم	129	301	700	286	299	124	154	146	2139	10364
النقل	0	4	6	3	6	3	3	5	30	191
الأنشطة المساعدة للنقل	6	20	67	37	53	19	22	46	270	1737